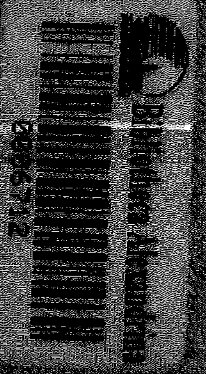
دراسات صحفية

الدكتور شمس الدين الرفاعي

تاريخ الصحافة السورية

الجزء الثاني

الانتداب الفرنسي حتى الاستقلال



دار المعارف بمصر



تاريخ الصّحافة السّوريّة



دراسات صحفية

تاريخ الصحافة السورية

١٩١٨ - ١٩٤٧

الجزء الثاني

الانتداب الفرنسي حتى الاستقلال

تأليف

الدكتور شمس الدين الرفاعي

دكتوراه في الصحافة من كلية الآداب
بجامعة القاهرة



دار المعارف بمصر

الناشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج.ع.م

إهداء

«والعصر . إن الإنسان لفى خسر . إلا الذين آمنوا . وعملوا الصالحات . . . وتواصوا بالحق . . . وتواصوا بالصبر» .

(صدق الله العظيم)


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مقدمة

يرجع الاعتراف بأهمية دراسة الصحف والتأريخ لها إلى العهد الذى أصبحت فيه الشعوب محتاجة لمعرفة تاريخ نضالها من أجل الديموقراطية ، وبمضى الزمن أصبح لكل أمة تاريخها الصحفى ترى من خلاله حياتها السياسية والاجتماعية تتأمل فى مجرى أحداثه إذا ما أرادت أن تدرك مفهوم قيمة جهدها البشرى .

فالتأريخ للحياة السياسية ودور الشعب السورى فى الكفاح الوطنى فى عهد الانتداب الفرنسى ما بين الحربين العالميتين ما هو فى الواقع إلا تسجيلا أميناً للنشاط الصحافى فى تلك الفترة . لذلك يجدر بكل من يهتم بالصحافة السورية خاصة وبالصحافة العربية عامة أن يقف على خلجاتها وكفاحها من أجل الاستقلال السورى والديموقراطية الحقة .

وإنى شديد الاعتزاز بأن أصدر الجزء الثانى من تاريخ الصحافة السورية فى عهد الانتداب الفرنسى بكلمة ألقاها السيد نصوح بابيل نقيب الصحفيين السوريين فى حفل استقبال لمراسلى الصحافة الأجنبية فى دمشق ، لما له فى نفوسنا من الاحترام والتوقير لخدماته الوطنية الجليلة وللتاريخ الصحفى السورى خاصة وللصحفيين عامة .



كلمة نقيب الصحفيين السوريين (نصوح بابيل)

لعبت الصحافة السورية دوراً هاماً فى تاريخ العرب الحديث، ففى بداية هذا القرن ظهرت جرائد باللغة العربية أثرت تأثيراً بالغاً فى الفكر العربى القومى ، وكان من جراء ذلك أن اضطهدتها الحكومة العثمانية . وقد كانت دعوة تلك الصحف هى الشرارة الأولى للثورة العربية الكبرى تلك الثورة التى حدثت أثناء الحرب العالمية الأولى ضد الحكم العثمانى الذى عمل على محاولة وأد اللغة العربية وعلى دفعها إلى داخل الجزيرة العربية .

وعندما تم جلاء الترك عن سوريا سنة ١٩١٩ وحصلت على استقلالها انطلقت الأحاسيس القومية المكبوتة ، وكذلك قوى الحرية المستكينة دفعة واحدة . وهكذا ابتدأ عدد من الصحف اليومية فى الظهور فى عهد الملك فيصل الأول . شاركت فى المطالبة بالاستقلال التام واشتركت فى الصراع ضد الاستقلال الاستعمارى وكذلك حرضت الرأى العام على التمسك بحقوقه قبل مؤتمرات الدول الأجنبية التى أرادت تقسيم الأقطار العربية إلى مناطق نفوذ إنجليزية وفرنسية .

ولقد كانت دمشق مركزاً لهذه الحركة القومية حيث أصبحت بؤرة تتجه إليها أنظار العرب ، وكان ملكها وبرلمانها وصحافتها مناط آمالهم .

وعندما احتل الفرنسيون سورية سنة ١٩٢٠ اختفت الصحف التى ظهرت أثناء فترة الاستقلال ، وحل محلها صحف أخرى بعضها ذا نزعات متطرفة والآخر ذا نزعات معتدلة وإن اشتركت كلتاهما فى حمل لواء الحركة القومية ضد الاستعمار الفرنسى — وقد كان لأقلام الصحفيين تأثير عظيم فى إضرام الثورة السورية التى استمرت مدة عامين تقريباً .

عندما اضطهد المستعمرون الفرنسيون الصحفيين اضطهاداً عظيما بعد الثورة السورية سنة ١٩٢٦ اختفى عدد من الصحف وظهر بدل منه عدد آخر لا يقل حماسة ولا بطولة من تلك التى ذهبت ضحية الاستبداد الفرنسى .

ولم يزد عدد الصحف اليومية فى سوريا بعد الثورة السورية الكبرى ، عن عشر جرائد حيث تولت اثنتان منهن مهمة مقاومة الاستعمار الفرنسى والتحدث بلسان العناصر القومية وهاتان هما « القبس ، والأيام » ولذلك فقد صودرتا مرات عديدة ولفترات طويلة مما أدى إلى خسارتهما خسارة فادحة ، ومع ذلك فإن الاضطهاد الفرنسى لم يزدهما إلا إصراراً مما دعا السوريين إلى اتخاذهما كمدرسة وطنية يتعلمون فيها كيف تكون التضحية إذا ما دعت الظروف الوطنية ذلك ، وكذلك الإخلاص الدائم للوطن .

ولقد كان نتيجة نشوب الحرب العالمية الثانية واجتياح سورية اضطرابات سياسية شأنها فى ذلك شأن بقية أجزاء العالم ، فرض رقابة على الصحف السورية إلى جانب ما كان من قوانين صارمة جائرة تحد من نموها وحريتها ، وذلك حتى انتهاء الحرب ، فشرعت سورية فى تخليص نفسها من قيود الحكم الاستعمارى ، وأخيراً حصلت على استقلالها ، وعادت تنعم بالحرية الوطنية .

ولقد شهدت سوريا بعد سنة ١٩٤٥ ظهور مجموعة ضخمة من الصحف والمجلات لم تشهدها من قبل ففى دمشق وحلب ظهرت عشرات من الصحف اليومية وعشرون صحيفة أخرى فى بقية أجزاء سورية لدرجة أن بلغ عدد الصحف اليومية والأسبوعية سنة ١٩٤٨ خمساً وأربعين صحيفة . أما عدد الصحف الرئيسية الواسعة الانتشار فلم تزد عن عشرة فى نواحى سورية ، ولقد تحير الناس والحكومة من هذا العدد الضخم من الجرائد فى دولة لا يزيد عدد سكانها عن أربعة ملايين نسمة » .

نصوح بابيل

الباب الأول

الفصل الأول

الصحافة السورية فى عهد الحكم الفيصلى الاستقلالى

لمحة تاريخية :

لم تعرف البلاد السورية أثراً للحكم الذاتى بمعناه الصحيح قبل الحرب العالمية الأولى ، فقد كانت سوريا جزءاً من الدولة العثمانية خاضعاً لحكم السلطنة قروناً طويلة ، ولم يكن لها فى مدى خمسة قرون تقريباً أى حق فى الحكم والسلطان شأنها شأن المستعمرات المحكومة حكماً مباشراً . ثم وضعت الحرب أوزارها فتسنى لسورية أن تضع مبادئ النهضة — التى كانت تنمو بذورها وتزدهر دوحتها سراً — موضع التنفيذ أيام حكم السلاطين السابقين واستطاعت أن تؤسس بنيان دولتها وتقيم أسس الحكم الصحيح فيها .

ولكن عمر هذه الحكومة العربية قصير لم يبلغ السنتين من تشرين أول (أكتوبر) عام ١٩١٨ إلى حزيران (يونيو) عام ١٩٢٠ .

ومن جهة أخرى فقد باشرت فى تعريب المدارس السورية وفى تحويل اللغة فى الدواوين من التركية إلى العربية وتأسيس المجمع العلمى « ومجلة التربية والتعليم » وغيرها ومدرسة الحقوق وإلى إعادة فتح مدرسة الطب التى نقلت فى عهد العثمانيين إلى بيروت ووجهت التعليم توجيهاً عربياً قومياً صادقاً .

أما من جهة الصحافة فقد ظلت تتمتع بحريتها ضمن حدود القانون ويضطرد ازدهارها البطىء بسبب الرقابة المفروضة عليها حتى وافت سنة ١٩١٤ ، وكانت الصحف تتبع الأحداث السياسية وتضاعف على الدوام معداتها الفنية وتواصل التنافس فى ما بينها لاجتذاب مزيد من القراء ومزيد من الإعلانات المجزية حتى قامت الحرب العالمية الأولى .

وكان للحكومة التركية هدفان : —

أولا : مراقبة الصحافة باعتبارها أداة لنشر الأخبار وإفشاء الأسرار العسكرية زمن الحرب .

ثانياً : استخدامها كأداة للدعاية ، ولتعبئة الرأى العام .

ولهذا فقد فرضت رقابة صارمة على المطبوعات والصحف والنشرات إلا أن هذه الرقابة ألغيت فى مطلع عام ١٩١٧ لكى تسمح للصحافة بأن تعبر عما يكنه الشعب من ضيق زمن الحرب بسبب حرمانه من الحريات العامة وبالتالى لكى تكون بمثابة صمام الأمان إزاء النفور والاشمئزاز من حكم الساسة الأتراك والموالين لهم فى البلاد العربية ، وقد ثبت فى بادئ الأمر أنه إجراء حكيم ولكن البلاد العربية لم تخدع بهذا المظهر التحررى فى أثناء الحرب العالمية ثم تبدلت حالة الصحف الاقتصادية بسبب اختفاء الإعلانات وأزمة الورق وصعوبة النقل فى بعض المناطق .

وعندما دخل الأمير فيصل البلاد السورية تغيرت الحال فاختفت عدة صحف وظهرت صحف أخرى وغيرت صحف أخرى لهجتها رأساً على عقب ومن بين هذه الصحف : « المقتبس » و « العروس » و « حرمون » و « العقاب » و « لسان العرب » و « الحق » و « المدرسة » و « نور الفيحاء » و « الأقلام » و « فتى العرب » و « الاستقلال » و « العلم العربى » و « الأردن » و « الفلاح » وكذلك صدرت عدة جرائد عربية الروح والاتجاه كان أقواها وأكثرها ذيوعاً وانتشاراً جريدة « العرب » و « الراية » و « المصباح » و « حقوق البشر » و « الوطن » و « الصاعقة » و « النهضة » و « البريد السورى » واستأنفت صحيفة « التقدم » إصدارها بعد أن توقفت خلال الحرب العالمية الأولى وهى الصحيفة الوحيدة التى بقيت لنا من صحف العهد التركى ، وخلال الحرب العالمية الأولى ظلت حلب بدون جرائد .

ولقد استفادت الصحف فى العهد الفيصلى كثيراً حتى إن بعضها كان يتناول مشاهرات خاصة وبعضها يتناول ما يلزمه من الورق وكان الإقبال على المطالعة لا بأس به كما أن الصحف استشعرت بعض الحرية فيما تكتب وتنشر ربما كان هذا العهد من أجل العهود وأخصبها للصحافة وللحركة الأدبية والعلمية فى دمشق لم تر مثله منذ مئات السنين بعد أن كانت الصحف خلال العهد التركى مختلفة

النزعات ومتباينة الغايات فإنها أخذت تناقش المشاكل الوطنية والاجتماعية والمسائل الاقتصادية وأسس الإصلاح التي تحث على البناء الاستقلالي .

وبعد أن كانت الدسائس قائمة على قدم وساق فكلمة واحدة يستروح منها التعريض بوال من الولاة أو أحد كبار الموظفين كانت كافية للحكم على صاحبها بالسجن أو النفي أو العذاب لهذا كان حملة الأقلام عموماً ، وأصحاب الصحف خصوصاً عرضة للنقمة وهدفاً للويل .

وهذا ما حدث للصحفي محمد كرد علي من تعطيل لصحيفتيه « المقتبس » و « مجلة المقتبس » عدة مرات لأسباب شخصية وهربه تحت جنح الظلام متخفياً إلى مصر وديار الغرب ، وكذلك ما وقع لأنيس سلوم عندما بلغ الوالي صادق باشا متصرف عكا وحماه يومئذ بعض أبيات شعر تتضمن قذفاً فيه فحقد عليه واتهمه بمسائل سياسية لا أصل لها وكاد يسجن .

ولما أعلنت الحرب العامة طويت صفحة كثير من الصحف والمجلات أمثال « الرأي العام » و « المشكاة » و « الشرق » و « سوريا » كما أنه صدر غيرها ولكنها كانت لساناً للكذب والتمسح والاستجداء .

ومن الصحف القومية والوطنية في سياستها التي كانت في ذلك العهد « المقتبس » و« الاتحاد الإسلامي» و« الحقائق» وكانت هناك نشرة تصدر باللغتين العربية والتركية حررها مدة من الزمن شاكر الحنبلي ، وهي محشوة بالمغالطات عن أخبار الوقائع الحربية بين الحلفاء والدول الوسطى ، وكانت هذه النشرة تصدر عن دار السفارة الألمانية[١] .

الصحافة زمن الحكم الفيصلي :

عندما أوشكت الحرب على النهاية ، وأصبحت البلاد تحت الحكم الفيصلي العربي ، تحسنت حال الصحافة وألغيت الرقابة التي فرضها الحكم العثماني ، فقد كان القواد العسكريون السوريون يتبادلون الأحاديث الصحفية الحرة الوطنية مع الصحفيين المدنيين بروح التعاون ، وأخذ بعض المراسلين الحربيين يتتبع العمليات العسكرية الحربية .

---

(١) محمد كرد علي — المذكرات — جزء ١ ص ١٩٥ .

وهكذا فقد اندمج المراسلون الحربيون والمدنيون فى عملهم ، وباشروا تأدية هذه المهمة الوطنية .

وكان من الطبيعى أن تلغى الرقابة بعد أن تمكن العرب من تحرير البلاد العربية ، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩١٨ .

وعندما تم جلاء الترك عن سورية ، وحصلت على استقلالها انطلقت الأحاسيس القومية المكبوتة وكذلك قوى الحرية المستكينة دفعة واحدة ، وابتدأ عدد من الجرائد اليومية فى الظهور فى عهد الملك حسين والملك فيصل الأول — وشاركت فى المطالبة بالاستقلال التام واشتركت فى الصراع ضد الاستغلال الاستعمارى ، وكذلك حثت الرأى العام على التمسك بحقوقه قبل مؤتمرات الدول الأجنبية التى أرادت تقسيم الأقطار العربية إلى مناطق نفوذ إنجليزية وفرنسية .

ولقد كانت دمشق مركزاً لهذه الحركة القومية حيث أصبحت بؤرة تتجه إليها أنظار العرب وكان ملكها وبرلمانها وصحافتها مناط آمالهم .

فقد استعادت الصحافة حياتها الطبيعية ولم تكن فى حاجة إلى رقابة وتوجيهات ، وكانت الصحف الوطنية قد انقطعت عن الظهور بعد أن كان الكثير منها قد زاد بسبب ظروف الحرب الخاصة فى عدد النسخ التى تطبعها بسبب ما أوجدته الأحداث السياسية من اهتمام غير عادى بمختلف الشئون ، وفى سبيل الاستعداد لإصلاحات شاملة على أسس وطنية استقلالية .

وكان من الطبيعى أن يهتم الأمير فيصل بالصحافة الوطنية بعد هذا الانتصار الكامل للقوى الوطنية ، فقد دعا رؤساء تحرير الصحف السورية بدمشق ، وطلب منهم توجيه الرأى العام نحو تأسيس نظام استقلالى وطنى فى سوريا ويهدف بذلك إلى إقناع الصحفيين إقناعاً تاماً كى يستطيعوا القيام بعمل يمهدون به للنظام الديمقراطى الجديد فى ميدان السياسة ، وينبذون الأفكار والأهداف التى تخدم أشخاصاً ولا تخدم أفكاراً وطنية .

وبالتالى فقد طلب من أصحاب الصحف السورية المعطلة إصدار صحفهم بعد أن عطلتها قوانين الحكم العثمانى المتعسف ، وعاون بعضها على الإصدار ويقول محمد كرد على : « عندما عقدت الهدنة ودخل الأمير فيصل دمشق مع الجيش العربى

وجيوش الحلفاء ، كان أول ما طلب إلى أخي أن يكتب إلىّ فى استانبول بالحضور حالا ، ولما زرته كان لقاؤنا لقاء أخ بأخيه وتفضل وعاون المقتبس على الصدور وكان توقف قبل جلاء العثمانيين عن دمشق »[1].

جريدة العاصمة الرسمية السورية :

أصدر الملك حسين إلى جانب إصدار الصحافة الشعبية التى ذكرناها صحيفة رسمية تنطق بلسان الحكومة السورية فى ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩١٩ الموافق الاثنين فى ١٧ جمادى الأولى عام ١٣٢٧ باسم « العاصمة » تصدر مرتين فى الأسبوع فى يومى الاثنين والخميس بثمان صفحات ، طولها ٣٠ سم وعرضها ٢٤ سم وعلى ثلاثة أعمدة فى كل صفحة ، وطول كل عمود $\frac{1}{3}$٢٥ سم وعرض العمود $\frac{1}{2}$ ٦ سم وجاء فى المقال الافتتاحى بعد مقدمة طويلة فى شكر الله وحمده خطة الصحيفة ومسلكها » . . .

. . . « أما خطة هذه الجريدة ومسلكها فهو كما ذكرنا نشر قوانين الحكومة وأنظمتها ومقرراتها وبلاغاتها الرسمية مع ذكر نتف من الأخبار المحلية ،وستعنى فى درج تصاوير بعض رجال النهضة العربية ، مع الإلماع إلى شيء من تراجمهم ، وتطرق الموضوعات التى تظن فيها فائدة اجتماعية أو علمية تعود على الأمة بالخير والصلاح . وعلى البلاد بالرقى والنجاح ، مستفرغة لذلك وسعها ، باذلة أقصى مجهودها حتى لا يفوتها الغرض الذى ترمي إليه من خدمة أمتها وتعزيز بنيان استقلالها وتأييد كلمتها ، إذ أن الأمة العربية التى نشطت من عقال الاستبداد ، ودخلت فى دور الاستقلال بعد أن ضحت فى سبيل ذلك دماء أبنائها وكل عزيز لديها ، ما زالت فى طور النشوء وهى أمام تجارب صعب مراسها وعقبات كؤود ليس بالهين اجتيازها ، فأعين العالم كله شاخصة نحوها تتأثر خطاها وتحلل كل عمل من أعمالها ، فجدير بها أن تبرهن للعالم بحزمها وبتصرفها وحسن إدارتها ، أنها صالحة للاستقلال قادرة على إدارة شئونها بنفسها حتى لا تضيع شهرتها التاريخية وثقة الأمم المصادقة لها .

---

(١) محمد كرد على — المذكرات — جزء ١ ص ١٣١ .

هذا ما جعل موقف الأمة العربية اليوم من أحرج المواقف وأدقها لا سيما فى مثل هذه الآونة التى اجتمع فيها مؤتمر الصلح لتعيين مقدرات الأمم وتنظيم خريطة العالم ، فإذا برهنا بعملنا وحسن إدارتنا على رشدنا السياسى واستعدادنا لإدارة شئوننا بأنفسنا، ظفرنا بضالتنا المنشودة وكان لنا فى هذا الدور الجديد حظ وافر ومستقبل مجيد .

لذلك يتحتم على كل فرد من أفراد هذه الأمة مواصلة السعى الحثيث لخدمتها على قدر استطاعته واستعداده ، حتى تخرج من مأزق هذا الامتحان ظافرة مكللة بأكاليل النصر والنجاح . ويجب أن نعلم أن كل عمل من أعمالنا المقرونة بالتعقل والتؤدة ونفوذ النظر والبعد عن التعصبات الجاهلية والنعرات المذهبية يكون بمثابة لبنة فى بناء هذه الحكومة العربية ، وزهرة فى إكليل ظفرها الذى نسعى إلى أن نكللها به . فإذا قام كل منا بواجباته المكلف بها حق القيام ، اجتمع من هذه الأعمال الصغرى سلسلة أعمال كبرى تتجلى فيها عظمة الأمة العربية واستعدادها الفطرى ، فيخرس لسان العدو ويخفت صوت الرقيب .

هذا ما أردنا أن ننبه إليه الخواطر فى هذه المقدمة راجين من الله الهداية إلى أقوم الطرق والمسالك ، فهو ولى التوفيق والهداية وله الحمد فى البداءة والنهاية » .

وكتب فى نهاية الصفحة الثامنة اسم (المطبعة الحكومية العربية) وذلك بموجب قانون المطبوعات العثمانى وقانون المطابع اللذين كانا فى العهد العثمانى مطبقان فى البلاد السورية حتى بعد انسحاب الجيوش العثمانية من سوريا ، وبقى القانون سارى المفعول من حيث كتابة اسم المطبعة فى آخر الصفحة الثامنة من الجريدة .

ولما تأزمت الحالة السياسية بين الملك فيصل والحكومة الفرنسية والحكومة البريطانية فى موضوع رفض الانتداب وأمانى الصهيونية فى فلسطين وأمانى الفرنسيين فى تقسيم البلاد السورية وقرارات عصبة الأمم فى الانتداب على سوريا ولبنان والبلاد العربية الأخرى ، عمدت الحكومة إلى تغيير إدارة الصحيفة ونقلها من يد مدير المخابرات العامة إلى مدير سياسة الجريدة المسئول ليتولى شئونها الصحفية ، وذلك حتى يتسنى للشعب إدارتها منذ العدد السابع والأربعين الموافق فى ٤ آب (أغسطس) عام ١٩١٩ ولكى تتمشى مع مصالح الشعب عامة والحالة السياسية بصورة خاصة[١] .

---

(١) جريدة العاصمة — العدد ٤٧ الاثنين ٤ آب (أغسطس) عام ١٩١٩ .

وقد استدعى لها الصحفى النابه محب الدين الخطيب من البلاد الحجازية لتسلم مهام الإدارة . وأخذ هذا المدير الجديد يشكل الرأى العام السورى ، لتهيئة الجو السياسى فى البلاد العربية لحياة دستورية جديدة ، ومحاربة قوى الاستعمار ورفض الاتفاقات الدولية بعد أن تأزمت الحالة السياسية الدولية ، وبالتالى المطالبة بالوحدة العربية الشاملة والاستقلال التام فى البلاد العربية .

فقد أخذ يكتب الكلمات الملتهبة حماسة فى المقال الافتتاحى لجميع الأعداد مثل (تجاه التاريخ ، قوميتنا العربية ، حى على الفلاح ، العمال والغلاء ، والقدوة ، ورجال الغد ، ونصائح ، وقوة الحق) وكان يوقع فى نهاية المقال بموجب المادة الخاصة بها من القانون الصحفى الصادر فى البلاد العثمانية وبالتالى كان يكتب اسم (مطبعة الحكومة العربية) فى نهاية الصفحة الأخيرة .

وقد صدر عن العدد ٢٤ ملحقاً وكان الأول من نوعه فى فن الصحافة الشعبية والرسمية ، وكان ذلك بتأثير الأحداث الخارجية ، وأخبار عصبة الأمم والانتدابات ، وقد نشر هذا الملحق مقالا سياسيًّا للملك فيصل تحت عنوان (البيان السياسى الخطير الشأن . خطبة سمو الأمير فى دار الحكومة) .

ومجمل القول ، فقد كانت الصحيفة الرسمية تحتوى على جميع الاتجاهات الفكرية المعاصرة والمذاهب العلمية الحديثة من اقتصاد وسياسة وأدب وتاريخ وتربية وكانت خليطاً بين الصحافة الرسمية والصحافة الشعبية فى يومنا هذا ، وقد تردد هذا فى المقالات الافتتاحية .

ويشرح مدير الجريدة المسئول سياستها وما تمكنت من نشره وتقديمه ويعد بإصلاحها وترقيتها فيقول . . . دخلت الجريدة (العاصمة) سنتها الثانية ابتداء من العدد (١٠٣) ، وقد حاولنا فى سنتها الأولى على قدر العجز — أن تكون صحيفة نافعة بما ترد ده من صدي التذكير بما تحتاج إليه من الوسائل الجدية للإصلاح ، فضلا عن وظيفتها الأساسية التى هى نشر بلاغات الحكومة والأوامر الرسمية والمواد القانونية وما هو بمعنى ذلك ، ولم نأل جهداً فى اطلاع القراء على شىء من الأحوال الداخلية والخارجية بالمقدار الذى يتحمله حجم الصحيفة ويلائم الخطة الموضوعة لها . هذا وإننا نجتهد الآن فى إعداد الوسائل لترقية هذه الصحيفة فى سنتها الثانية

من جهة المواد التي تنشر فيها وسرعة إيصالها إلى المشتركين في الخارج ، وإن إدارة العاصمة تتقبل مع الشكر كل رأى إصلاحي يرد إليها في هذا الباب من قرائها الأفاضل ، وهم الصفوة المختارة من رجال هذه الأمة الساعية إلى ما فيه خيرها وسعادتها والله الموفق »[١] .

الصحافة السورية وحربها ضد الاستعمار :

كانت الحكومة الفرنسية — حتى في زمن كليمونصو نفسه — قد عقدت نيتها على تعزيز النجاح السياسي الذي ضمن لها الاتفاق مع بريطانيا بالقوة العسكرية ، فعينت الجنرال غورو أحد كبار قوادها مندوباً سامياً وقائداً عاماً في الشرق ، وقررت إرسال قوة فرنسية كثيرة فوقع ذلك وقعاً سيئاً في المحافل العربية والبلاد السورية ، ثم جرت الحوادث تباعاً حتى أعلن المؤتمر السوري والمؤتمر العراقي في قراراتهما في الاستقلال والاتحاد فأثار اعتراض الفرنسيين والبريطانيين على حد سواء ، وأنكر اللورد كرزن إنكاراً شديداً على أية هيئة في دمشق أن تبحث في مصير العراق وفلسطين.

وكان رد الفعل في الصحافة السورية قوياً ، فقد توحدت الصحف الوطنية الحرة ونصبت نفسها الحارسة على مقدرات الحكم ، وأخذت تدافع عنه وتدبج المقالات والرسائل المطولة للملك وللزعماء السوريين والعرب ، وتهاجم الانتداب والسيطرة الاستعمارية على البلاد العربية وخصوصاً السورية ، وأخذت تنشر البيانات المطولة للحكومة السورية بعد تأليفها[٢] برئاسة رضا الركابي والملك فيصل ، ثم مقالات ضافية في عيد المملكة السورية ، ثم نشرت بيان الحكومة السورية في المؤتمر السوري[٣] . ولم تعد توقع المقالات السياسية باعتبارها صادرة عن الإدارة الوطنية لا عن المدير المسئول . ثم حملت الصحف حملة عنيفة بسبب الأخبار الخارجية وعظم القلق بشأن الاتفاقات الدولية والضغط على الحكومة السورية الملكية الجديدة ، فأخذت الصحف تنشر رسائل جلالة الملك المعظم إلى الرئيس ولسن بتوقيعه على الصفحة الأولى ، والثانية وإلى اللورد كرزن بتوقيع عوني عبد الهادي في الصفحة الثانية وإلى الجنرال غورو على الصفحة الثالثة بتوقيع عوني عبد الهادي[٤]

(١) صحيفة العاصمة — العدد ١٠٣ .
(٢) جريدة العاصمة — العدد ١٠٨ في ١١ آ زار (مارس) عام ١٩٢٠ .
(٣) جريدة العاصمة — العدد ١١٣ في ١٨ آ زار (مارس) عام ١٩٢٠ .
(٤) جريدة العاصمة — العدد ١١٤ في ٥ نيسان (إبريل) عام ١٩٢٠ .

وهكذا فإن تشبع الملك بالاتجاهات الوطنية الحرة ، قد أعطت للصحافة السورية حريتها فى ظل الملكية ولم يعرف فى تاريخها الصحفى أنها لعبت دوراً أخطر من ذلك الذى ارتضته لنفسها ، إذ أصبحت حرية الصحافة خلال هذه الفترة القصيرة (منذ تولى الملك زمام الأمور بعد الحرب العالمية الأولى وتنصيبه ملكاً) لا حدود لها وأخذ سيل حقيقى من الصحف ينهمر فى شوارع العاصمة السورية وبلغ عددها العشرات ، ولم تعد تقتصر على السياسة وحدها ، كما شاهدنا ذلك فى الجريدة الرسمية أيضاً دون الشعبية ، وأصبح كل من له شهرة ولو ضئيلة من أصحاب الأقلام من الآداب أو الفنون أو السياسة يلقى بنفسه فى عالم الصحافة ، وكان من الصعب العثور على شخصية معروفة من شخصيات ذلك الجيل لم يشتغل بالصحافة ، فقد عمل بها شاكر الحنبلى ، ومحمد كرد على ، وزكى الخطيب وناصر النهامى ، وأحمد كرد على ، وسهيل اليمانى ، ومعروف الرصافى ، ومحب الدين الخطيب وغيرهم .

تأسيس مديرية المطبوعات وتنظيم الصحف والمطابع السورية :

وفى ٢٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٠ عقدت إنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان مؤتمراً فى سان ريمو لم تشترك فيه الولايات المتحدة التى أصبحت بمعزل عن السياسة الأوربية ، بعد أن كانت أمل البلاد العربية فى الحصول على موافقتها فى الاستقلال التام للبلاد العربية ، نالت فيه فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان ، وبريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين ، وجرى التقاسم عملياً قبل توقيع المعاهدة مع تركيا وقبل إقرارها ، واستولت الدولتان على بلاد العدو المحتلة التى كانتا تحتجان بالشرع الدولى على الحكومة السورية ، كما أحدثت تبديلا فى أوضاعها ، وعدته مخالفاً للقوانين والتقاليد ، ولكنهما استباحتا ما حرمتاه على غيرهما لأن فى يديهما القوة التى تسوغ للدول الحليفة أن تكون المرجع الأعلى فى توزيع الانتدابات على أن تضع الدولة المنتدبة صك الانتداب ويوافق عليه مجلس العصبة ، وقد أبلغ المارشال اللنبى الملك فيصل قرار مؤتمر سان ريمو الذى كان بدء النهاية بل النهاية نفسها ودعاه أن يسافر إلى باريس لبسط قضيته بكل تفاصيلها ملحاً عليه أن لا يبطئ فى السفر ، وكان رأى مستشارى الملك أن يتوجه مع وفد يعتمده ، وأن لا يتوجه بنفسه وكانت

المشكلات تزداد كل يوم بين سورية والفرنسيين حتى استحكمت حلقات الخطر فعقد النية على أن يسافر بنفسه إلى أوربا إجابة لدعوة بريطانيا المتكررة[1] .

ومن جهة أخرى فقد قامت الصحف فى حملاتها الصحفية اليومية تدبج المقالات والخطب الحماسية بشأن الموقف السياسى والدفاع عن الوطن ، وتضاربت الآراء فى تلك المواضيع السياسية الهامة .

لذلك أرادت الحكومة بعد هذا السيل من العاطفة الوطنية المضطرمة فى نفوس الصحفيين والصحافة أن تنظم الصحافة للاعتماد عليها فى تكوين الرأى العام وتشكيله وتوجيهه الوجهة القوية الصارمة ضد الاستعمار الأوربى فقد أصدرت فى يوم الإثنين ٧ من آيار (مايو) عام ١٩٢٠ بياناً موجهاً إلى أصحاب الصحف تقول فيه :

« بياناً موجهاً إلى أصحاب الصحف »

« إلى أصحاب الصحف من مديرية المطبوعات »

« تطلب مديرية المطبوعات إلى كل واحد من أصحاب الجرائد أن يحضر الرخصة الرسمية الممنوحة لجريدته ، وذلك لتقيد فى إدارة المطبوعات حسب المادة المؤقتة فى ذيل قانون المطبوعات المؤرخة فى ١٩ رجب عام ١٣٢٧ و ١٦ تموز (يوليو) عام ١٣٢٥ نظراً لتشكيل إدارة المطبوعات أخيراً . وأن تعطى كل جريدة نسختين موقع عليهما من مديرها المسئول يومياً بحسب المادة ٨ من القانون المذكور »[2]

وقد عين السيد عبد القادر العظم بقرار ملكى من الملك فيصل لتأسيس وتنظيم مديرية المطبوعات بدمشق .

وهكذا فقد أعيد بموجب هذا القرار الملكى تنظيم الصحافة بعد أن كانت بلا توجيه من الحكومة السورية فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها لظروف الحرب والمناورات الاستعمارية على سوريا .

وأخذت الصحف بعد ذلك تتبع تنظيمات وتوجيهات الإدارة الوطنية العربية هذه لأول مرة فى تاريخ الصحافة السورية بعد مرور أكثر من ستين عاماً عليها تقريباً ، كانت فيها تحت إدارة الصحافة العثمانية .

---

(١) نجيب الأرمنازى — سوريا منذ الاحتلال حتى الاستقلال ص ١٠ .
(٢) العاصمة — السنة الثانية — العدد ١٢٥ .

وكان من الطبيعي أن تلحق إدارة المطبوعات قرارها بشأن الصحافة والصحف بقرار آخر بشأن المطابع لتنظيمها وجعلها تابعة لها فى الإدارة والتوجيه ، فقد وجهت بلاغاً لأصحاب المطابع نشر فى العدد ١٢٧ بتاريخ ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٠ على الصفحة الخامسة يقول :

« إلى أصحاب المطابع »

« جاءنا من مديرية المطبوعات ما يأتى :

« على أصحاب المطابع الموجودة فى العاصمة أن يراجعوا إدارة المطبوعات لكى يسجلوا الرخص الموجودة بأيديهم فى دفترها الخاص توفيقاً للمادة الثانية عشرة من قانون المطابع . الصادر فى ٢٤ آيار (مايو) عام ١٩٢٠ »[١] .

وهكذا مارست الصحافة فى بداية حياتها المنظمة فترة جديدة من حرية صحفية لا نهاية لها لمدة وجيزة ، وظلت هذه الحرية تتطور بسرعة عندما بدأ كفاح الصحف من أجل الحرية الاستقلالية للبلاد . عندما تفرغ الفرنسيون للعمل فى سوريا ، وتوفرت لهم القوى الاستعمارية ، وأصبح الحق العام الجديد منوط بتقرير الانتداب وخلا لهم الجو باتفاق المدنة الذى عقدوه مع الأتراك الذين كانوا يغيرون عليهم فى الشمال ، فاشترط الجنرال غورو شروطاً على الملك تتلخص بقبول الانتداب وإلغاء التجنيد الإجبارى وتسريح المجندين وتسليم سكة حديد (رياق — حلب) واحتلال هذه المدينة ، وقبول الأوراق النقدية التى أصدرها البنك السورى ومعاقبة الوطنيين الذين استرسلوا فى معاداة فرنسا .

وفى ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ وجه الجنرال غورو إنذاره إلى الأمير فيصل ، وفصل حجج فرنسا عليه وعلى الحكومة السورية وعلى الفصائل الوطنية الخارجة من دمشق ، وأوضح الأعمال العدائية التى وجهت إلى فرنسا والموالين لها ، والمخالفات للشرائع الدولية والأضرار التى أصابت فرنسا وسوريا بسلوك هذه الخطط المناقضة لمهمة الانتداب التى وكلها مؤتمر السلم إلى فرنسا وطلب الضمانات الكافية التى من جملتها أن لا يتضامن الملك مع حكومة لا تمثل سوى الأحزاب المتطرفة من الشعب .

---

(١) صحيفة العاصمة — العدد ١٢٧ فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٠ .

ولما وردت الأخبار إلى دمشق هاجت الصحف بحملاتها الصحفية وآرائها المتشعبة ، وعظم قلقها وكانت هناك ثلاثة اتجاهات نقلتها الصحف الشعبية والرسمية :

أولا : الاتجاه الشعبي للمقاومة والدفاع . وهذا اتجاه المؤتمر .

ثانياً : اتجاه الأكثرية فى الحكومة التى تعتقد بتفاوت القوى وتفضل الحلول السلمية على الحرب .

ثالثاً : أما الأقلية فكانت تؤثر المقاومة المستميتة عسى أن تهز ضمير العالم المتمدن ، وتمنع فرنسا من التمادى فى غرورها ، أو تسجل على كل حال أنها دخلت البلاد بقوة السيف لا برضى الشعب .

وعقد المؤتمر السورى فى ١٥ تموز (يوليو) جلسة عنيفة قرر فيها التمسك بقراراته السابقة التى سجلها فى ٧ آزار (مارس) عام ١٩٢٠ وعدم اعترافه بأى عقد أو ميثاق لا يوافق عليه .

ولما اختارت الحكومة فى ١٧ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ قبول شروط الإنذار وهى كارهة ، وبدأت مرغمة بتنفيذه اشتدت عليها حملة الصحف الوطنية الشعبية الممثلة فى المؤتمر السورى ، واقترحت إحالة الإنذار للديوان العالى ، ولكن العدو كان على الأبواب والمجلس على أهبة التعطيل ولما صدر الأمر بتأجيله تلاه وزير الدفاع نفسه ، فضج الأعضاء وهموا بالكلام فدعاهم الوزير بلهجة حازمة أن ينظروا إلى مصلحة الوطن وحدها ، فانصرفوا غاضبين وسرح الجيش طبقاً لشروط الإنذار .

ولكن الجنرال غورو كان قد قرر الاستيلاء على سوريا ، وأمر جيوشه بالزحف على دمشق بحجة أن تفاصيل قبول الإنذار لم تصل فى الساعة المحددة فاستقر الرأى حينئذ على القتال وهبت الجموع العزلاء فى دمشق لمقاومة العدو المدجج بالسلاح ، وكانت معركة ميسلون التى استشهد فيها وزير الدفاع يوسف العظمة .

وبعد هذه المعركة التى تخلد الشام ذكراها فى ٢٤ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ ، دخل الفرنسيون دمشق فى اليوم التالى ٢٥ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ ، واحتلوا الثكنات وانتهى بذلك عهد الحكومة العربية الاستقلالية فى سوريا وبدأ عهد الاحتلال .

نقص ورق الصحف زمن الأزمة السياسية الداخلية :

انعكست صورة هذه الأزمة السياسية على الصحف السورية من حيث إصدارها لإعدادها ، فقد اقتصرت معظم الصحف السورية على نشر جلسات المؤتمر ابتداءاً من ١ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٠ وذلك للأسباب الآتية :

أولا : لشرح الأسباب السياسية والأزمة التى قامت بين السلطات العسكرية الفرنسية الموجودة فى لبنان أثناء الحرب العالمية الأولى وبين الحكومة السورية فى دمشق من جهة ، وبين الحكومة السورية والمؤتمر السوري من جهة أخرى .

ثانياً : ظهر نقص واضح فى ورق الصحف فى تلك الفترة نتيجة للحصار الذى فرضه الجيش الفرنسى ، والتعامل مع أصحاب الورق الذين احتكروه ، حتى يساعد على نقمة الرأى العام السورى ، وعدم توصيل البيانات والمقالات السياسية إلى الشعب .

ثالثاً : إيقاف أكبر عدد ممكن من الصحف الشعبية وصحف الرأي وتعطيلها ، حتى لا يكون للشعب رأى عام يساعده على القيام بواجباته الوطنية أمام هذه البلبلة السياسية الداخلية والخارجية .

لذلك نرى أن معظم الصحف فى تلك الفترة أخذت تنقص من صفحاتها وتقتصر فقط على الآراء السياسية ونشرها على الشعب . فمثلا نرى ابتداءاً من العدد ١٢٨ حتى العدد ١٣٣ من الصحيفة الرسمية ، تصدر فى أربع صفحات فقط بعد أن كانت تصدر فى ثمان صفحات وهى الأخري أيضاً اقتصرت على نشر جلسات المؤتمر السورى وبعض الإعلانات البسيطة توفيراً للورق ، وكانت هذه الصحيفة بمثابة الرائد الوطنى للصحف الشعبية من حيث الإشعاع الوطنى للأهداف السياسية وللأحداث الجارية .

ومن جهة أخرى كانت الأوامر العسكرية السورية تصدر على جميع الحالات من اجتماعات ومظاهرات وحالات تعدى ، ولكنها لم تكن تصدر ضد الصحف ، وهذا دليل واضح أيضاً على أن الصحف حتى فى حالة تأزم الموقف الشديد بين الحكومة السورية والجنرال غورو منذ ١٥ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ لم تكن تنشر إلا ما كانت تنشره الصحف الرسمية مثل البلاغات الرسمية والأوامر العسكرية

الخاصة بالإنذارات والتى كانت توجه إلى مخلى النظام ومفسدى الأمن العام الوطنى .

فالحكومة السورية لم تكن توجه أى إنذار إلى أية صحيفة فى تلك الفترة وهذا يدل على أن الصحف والصحافة السورية عموماً كانت متمشية مع الحكم العربى ومع السياسة السورية الوطنية ، ولم تشذ عنها أية صحيفة مهما صغر شأنها .

لذلك لا نرى أى قرار صدر بتعطيل أية صحيفة ، أو أى حكم خاص بتوقيف مديرها المسئول أو صاحبها أو تقديم مسئولى الصحيفة إلى المحاكم أو أى قرار عال أو إدارى بمنع إصدار الصحف فى الفترة ما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٢٠ أى مدة الحكم الفيصلى العربى . وتلك دلالة واضحة على مبلغ حب الشعب والصحافة والرأى العام السورى والعربى للنظام الوطنى المستقل عن الكيان العثمانى والتخلص منه .

على أن الصحف السورية عموماً كانت تسير مع الحركة الوطنية وتنعم بظل الحكم العربى وتقاوم الاستعمار بشتى أشكاله وصوره بمقالات ضافية مستحسنة للحكم العربى الاستقلالى . ولم تكن بين هذه الصحف أية صحيفة فى تلك الفترة تحاول أن تتعاون مع الاستعمار الجديد برغم الضغط والإرهاب من جانب القائد الفرنسى ولو حتى ضمناً ، ولم تكن تفكر أية صحيفة مع ما لها من اقتصاد ضعيف وموارد مالية محدودة تكفى وارداتها تغطية مصاريفها ونفقاتها ، أن تتقاضى إعانات مالية أجنبية ، لا من الحكومات الغربية ولا من الحكومة العثمانية . فقد كان هناك اتفاق عام بين الصحف جميعها على مقاومة الاستعمار بأنواعه وأساليبه دون تمييز بين استعمار تركى أو استعمار فرنسى جديد عليها .

خاتمة صحفية للصحافة الاستقلالية :

وأخيراً يمكننا القول بأن الصحافة السورية قد ازدهرت فى تلك الفترة الوطنية القصيرة ، وخصوصاً وأن النظام الديمقراطى الذى أسسه الملك فيصل هو الذى شجع على إصدار ونشر الصحف بكثرة فى البلاد السورية وبالتالى عندما منحها الحرية التامة ، ولم يفرض عليها أية رقابة كما كان متبعاً فى عهد السلاطين العثمانيين وبعد أن توقفت الصحف تماماً فى جميع المدن السورية فى فترة الحرب العالمية الأولى لمدة سنة كاملة ، وكانت جميعها صحف عربية الروح والاتجاه تدعو للفكرة العربية السورية وحدها ونبذ فكرة الجامعة العثمانية التى كانت تسيطر على عقول رؤساء

تحرير الصحف فى العهود السابقة ، ومن جهة أخرى كانت تدعو للوحدة العربية الكاملة للبلاد الشامية يؤازرها فى ذلك الحكم الفيصلى الجديد الذى أخذ يندد بحكم العثمانيين وسياستهم .

أما عن المجلات التى صدرت فى تلك الفترة من الحكم الاستقلالى العربى فقد ازدهرت البلاد بعدد كبير من المجلات العلمية والثقافية ، جعلت مهمتها تثقيف الرأى العام السورى والنهوض به إلى مصاف الدول الأوربية وهى جميعها فى دمشق . مثل « العلم العربى » لمعروف الأرناؤوطى عام ١٩١٩ و « المدرسة » لمحمد أنسى وبدر الدين الصفدى عام ١٩١٩ و « المجلة » لهانى أبى مصلح وعبد الله النجار عام ١٩١٩ و « الفلاح » لعمر شاكر عام ١٩١٩ « وقد عاشت هذه المجلة ستة أشهر ثم جعلها مؤسسها جريدة فى ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩١٩ . و « القلم » لعبد الله النجار وعجاج النويهض عام ١٩١٩ و « التربية والتعليم » لإدارة المعارف العامة ١٩٢٠ و « الشرائع » لمحمود لطفى ومحمد كامل عام ١٩٢٠ و « نور الفيحاء » لنازك العابد عام ١٩٢٠ و « العلوم » لعبد اللطيف الفلاحى عام ١٩٢٠ و « الحياة » لإلياس ساسون عام ١٩٢٠ و « الطرائف الروائية » لمحيى الدين البديوى عام ١٩٢٠ .

وقد صدرت فى حلب مجلتان علميتان وهما مجلة « الشركة الزراعية الحلبية » عام ١٩١٩ و « الشعلة » لفتح الله قسطون عام ١٩٢٠ .

وتدلنا الكثرة فى إصدار هذه المجلات الأدبية والثقافية على أن الصحافة السورية فى العهد الاستقلالى العربى أخذت تميل إلى التخصص إلى جانب الصحافة السياسية ذات الطابع السياسى العام ، لذلك ظهرت المجلات التى تهتم بالشئون الزراعية مثل (مجلة الشركة الزراعية الحلبية) و « الفلاح » لعمر شاكر والمجلات التى تهتم بالنواحى الثقافية مثل (المدرسة) و (التربية والتعليم) والمجلات الثقافية العامة (كالحياة) و (الشرائع) و (الشعلة) ومنها ما يهتم بمواضيع الطب والهندسة والاقتصاد والأدب ، وقد كانت آخذة بالازدياد والانتشار بين فئات من القراء المثقفين .

« ومن جهة أخرى فقد كان هناك اتجاه آخر يهدف إلى رفع مستويات هذه المجلات فى النواحى المتعلقة بالنشر والطباعة والتوزيع وحيث كان يريد أن تصبح قادرة على أن يمتد انتشارها من المجال السورى إلى المجال العربى الأوسع ، بعد أن

كانت الحرب العالمية الأولى وبالاً على الطباعة فى سوريا ، وبعد أن شدد الأتراك الخناق على المطابع وعلى الصحف وانقطع ورود معدات الطباعة ومعاوناتها من أوربا كالحبر والورق ، وتأزمت الحالة الاقتصادية فى البلاد »[1] .

وعلى العموم ، فقد كانت تسلك فى طريقة الإعلام وفن المقال الأسلوب الذى كانت تمارسه الصحف فى العهد العثمانى ، ولم تغير طريقتها فى فن الإخراج الصحفى التى كانت تتبعها على الرغم من التغير السياسى الذى طرأ على البلاد السورية ، كما كانت الصحف ضعيفة فى تنظيم المواد الصحفية فقد كانت تنشر المقالات بشكل يدل على تأخر وبداءة فى هذا الفن ، ذلك لأن المهنة الصحفية لم تتقدم ولم تتطور فى تلك الفترة البسيطة زمن الحكم المستقل ، إما لانشغال أصحاب الصحف ورؤساء التحرير فى إعداد المادة الصحفية أو التفرغ الكامل للحالة السياسية الجديدة التى طرأت على البلاد وبالتالى لأن جميع رؤساء التحرير قد عاصروا فترة السلطان عبد الحميد الثانى وتوجيهات مكتب الصحافة العثمانى اللذين لم يعطياها الفرصة للتجديد والتطور الصحفى .

أضف إلى ذلك نظرة المواطنين إلى الصحافة فى هذا العهد وقد كان الصحفيون فى حالة لا يحسدون عليها من تأخير نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية ، فلم تبلغ نسبة التعليم الدرجة التى كانت ترنو إليها الصحافة فى تقدمها وتطورها الحديث ، ومع ذلك حاولت جاهدة أن تصل فى هذه الفترة القصيرة إلى هدفها من تكوين الرأى العام السورى وتكتله أمام التيارات السياسية المختلفة .

ومع ذلك فقد كانت محاولات الصحافة ورؤساء التحرير ناجحة فى بادئ الأمر بفضل الحرية الكاملة التى نالتها الصحافة بدافع الحكم المتحرر من كل القيود الاستعمارية والعثمانية والمساعد على تكوين رأى عام ، إلا أنها تأثرت بعوامل كثيرة أشدها فعالية نقص الورق واضطراب الحالة السياسية مما أدى إلى إغلاق بعض مكاتب صحفية عند الغزو الفرنسى لسوريا بعد معركة ميسلون ، ويمكننا اعتبار هذه الصحف الوطنية محاولات جديدة دفعت إليها حلاوة النصر على الاستعمار التركى والشعور بالكيان السورى .

---

(١) خليل صابات — تاريخ الطباعة — فى الشرق العربى — ص ١٠٦ .

حدود سوريا الطبيعية الجديدة بعد دخول الاستعمار الفرنسي سوريا

خرجت الدولة العثمانية من الحرب مهزومة تتعقب فلولها قوات الملك فيصل العربية وقوات الحلفاء الفرنسيين والإنجليز ، ولكن ما أن استقر الأمر للجيش العربي فى البلاد الشامية إلا وفوجئت البلاد باتفاق سايكس — بيكو الذى ينص على تقسيم البلاد الشامية إلى مناطق نفوذ فرنسي وإنجليزى ، فدخلت سوريا ولبنان تحت سلطان الجيش الفرنسي بعد تعديل لهذه الاتفاقية ، ودخلت فلسطين والعراق وجنوب سوريا تحت سلطان الجيش الإنجليزي .

وهكذا فقد تم تقسيم البلاد السورية . وتبع ذلك انسلاخ الجبل اللبنانى عن سوريا ، وأصبح له كيانه الخاص ، وأصبح اسم سوريا يدل دلالة تامة عن الجزء الداخلي للبلاد السورية من حدود سلسلة لبنان الشرقية حتى نهاية الصحراء السورية المتاخمة لحدود العراق شرقاً ، ومن جنوب جبال طوروس شمالا حتى الجزء الجنوبى لجبل الدروز والهضاب المتاخمة حالياً لمملكة شرق الأردن .

ولذلك سوف نقصر كلامنا على صحافة هذا الجزء الذى استقر عليه التقسيم نهائياً دون الدخول فى تفاصيل عن الصحافة البيروتية أو صحافة الجبل اللبنانى ، التى أصبحت تابعة لدولة لبنان الكبير فى تكوينه السياسى وكيانه الخاص تحت الاحتلال الفرنسى أيضاً .

الفصل الثاني

الصحافة السورية فى عهد الانتداب الفرنسى

مقدمة تاريخية :

عندما تم لفرنسا احتلال سوريا الداخلية فى ٢٤ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ ، وتقويض أركان العهد الفيصلى فيها قررت مضاعفة جهودها بدون تريث ، فى محاربة الفكرة العربية وكل حركة تؤيدها ، وإخماد شعلة تلك وتعطيل هذه وشلها ولو بقوة الحديد والنار ، لأنها لم تكن تجهل أن عهد فيصل ليس إلا مظهراً للفكرة ، وأن سوريا وخاصة دمشق كانت من أهم المراكز التى نشأت وترعرعت فيها هذه الفكرة وقامت فيها الحركات المؤيدة لها ، كما لم تكن تجهل أن عهد فيصل قد وسع انتشارها وقواها حتى صارت دمشق تغلى بها فى كل مناسبة وفرصة ، ولا سيما أن سوريا قد تمتعت بالكرامة والعزة القومية بكل معانيهما فى هذا العهد ، ولم تكن تجهل كذلك أن إخماد الشعلة وتعطيل الحركة لابد منهما لتحقيق مطامعهما الاستعمارية فى القطر السورى بشطريه : الساحل والداخل ، مما أملته عليها تجاربها الباغية فى المغرب العربى .

وقد أبقت الحكم فى سوريا بيد علاء الدين الدروبى ووزارته التى كانت مؤلفة من المعتدلين والمستقلين ، وسارعت فى ذات الوقت إلى إنشاء بعثة انتدابية فى دمشق بإشراف مندوب المفوض السامى ، جعلتها ناظمة لجميع السلطات والأعمال الحكومية والتشريعية والإدارية والاقتصادية والأمنية ثم أنشأت هيئة مصغرة لهذه البعثة فى حلب بإشراف معاون مندوب المفوض ، وهيئات مصغرة أخرى بإشراف معاونين فى مركز المحافظات ، وأقامت بالإضافة إلى ذلك مستشاراً إلى جانب كل وزير وكل محافظ وكل قائمقام مع ما يحتاج إليه من مساعدين وتراجمه جعلت إليها الأمر والتوجيه والحل والعقد .

الصحافة السورية تحت حكم الجنرال غورو :

وإلى جانب ذلك فقد أنشأ الجنرال غورو أربع حكومات ونظم إداراتها كل على حدة ، بعد تقسيم البلاد السورية إلى أربع دول وهى : دولة دمشق ، ودولة

حلب ، ودولة العلويين وحكم جبل الدروز . وكان حكام الدول الثلاثة الأولى فرنسيين .

أما المفوض السامى فقد كان بمثابة الملك بما كان يحيط به نفسه من مظاهر الأبهة والسلطان ، وأصبح مصدر السلطات ورئيسها جميعاً ، يسير فى نظام فردى دكتاتورى لا يبالى بما يصنع ولا يرى أنه مسئول عنه أمام أحد ويمنح نفسه ما يشاء من صلاحيات تشريعية وإجرائية وقضائية ، ويصدر ما يشاء من قوانين ولوائح ويلغى بجرة قلم ما لا يروقه من أنظمة وقوانين .

وأسس شبكات الجاسوسية والاستخبارات فى مختلف المدن السورية لتأليب أنصار الفرنسيين ومواليهم على الحركات الوطنية والأهداف الوطنية والعهود الوطنية ورجالاتها . وكذلك إلى استغلال الصفة الطائفية الخاصة فى الدروز والنصيرية والشركس والأرمن هادفاً بذلك إلى جعل جبل الدروز وجبال اللاذقية حصنين عسكريين واستعماريين له وتحت إشرافه أو حكمه المباشر ، وإلى جعل الدروز والعلويين والشركس والأرمن عدة له فى الأزمات والمواقف العصبية .

وكذلك فقد أسرع الفرنسيون إلى تعديل مناهج التعليم فى مختلف الدرجات الدراسية ، وجعلوا للغة الفرنسية والثقافة الفرنسية المركز الممتاز فيها ، ليضمنوا نشوء الجيل السورى الجديد نشأة فرنسية موالية. وأكثرت من المدارس الفرنسية مع تشجيع إقبال الناس عليها دون إخضاعها لمراقبة الحكومة الوطنية ، ولقد ثار السوريون عدة مرات على سلطات الانتداب وطالبوا بإصلاح نظم التعليم (لكن محاولاتهم فشلت حتى انتهاء عهد الانتداب) .

لذا انطلقت الأحاسيس القومية المكبوتة وكذلك قوي الحرية المستكينة دفعة واحدة ، وابتدأت الصحف اليومية فى الظهور لتشارك فى المطالبة بالاستقلال التام والوحدة السورية ، فى جميع أجزائها الأربع والمحافظات التى تحت الإدارة الفرنسية مباشرة ، وكذلك اشتركت فى الصراع ضد الاستغلال الاستعمارى ، كما حرضت الرأى العام على التمسك بحقوقه قبل المؤتمرات الدولية الأجنبية ، التى قسمت الأقطار العربية إلى مناطق نفوذ واستعمار إنجليزى وفرنسى ، وأصبحت دمشق مركزاً للحركة القومية العربية ، وبالتالى بؤرة تتجه إليها أنظار العرب ، وكانت صحافتها مناط آمالهم

لأنها تدعو إلى حركة عربية تحررية ، وتقاوم الانتداب الفرنسى بشدة .

وأمام هذه الحركة الوطنية ، قامت السلطات الفرنسية وعلى رأسها الجنرال غوابيه بمساعد الحكومة السورية برئاسة علاء الدين الدروبى بتعطيل الصحف التى ظهرت أثناء فترة الاستقلال العربى الفيصلى ، وهى صحيفة (العرب) لسامى السراج و (المصباح) لعبد الودود الكيالى و (الراية) لمنيب الناطورى ، وفرضت رقابة شديدة فى ٢٧ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ على الصحف وعلى جميع الرسائل التى تأتى من الخارج ، وتبع ذلك أن أصدر الجنرال أمره بصيغة بلاغ موجه من مديرية المطبوعات إلى أصحاب الصحف والمجلات بأن يرسلوا نسخاً من صحفهم إلى دائرة الاستخبارات الفرنسية لمراقبتها وتوجيهها الوجهة الفرنسية ، بقصد قتل الحركات الوطنية التى ما زالت ناشبة فى بعض من أنحاء سوريا ونص البلاغ كالآتى :

« إلى أرباب الصحف : أبلغتنا مديرية المطبوعات عطفاً على إشعار وزارة الداخلية أنه على أصحاب الجرائد أن يرسلوا كل يوم نسخة من جرائدهم إلى دائرة الاستخبارات الفرنسية فى النادى العربى »[1] . يفهم من هذا البلاغ أن مديرية المطبوعات قد أرسلته إلى صحيفة العاصمة الرسمية ، بناء على طلب وزارة الداخلية المشرف عليها مستشار فرنسى .

وتبعاً لذلك فقد كانت بعض الصحف تعطل إما لوقت محدود بموجب هذا البلاغ أو بموجب الرقابة الشديدة التى تفرض عليها ، ثم تصدر بعد ذلك فى بضع أعداد قليلة ، ثم تعطل مثل صحيفة « المفيد » أو أنها تعطل تعطيلا كاملا ، ثم يصدر أصحابها رخصاً جديدة ولكن بأسماء أخرى حتى لا تكون هى بذاتها مثل ما حصل لصحيفة (النهضة) لصاحبها محمد البصمجى الذى عطلت صحيفته وقام على إصدار صحيفة أخرى بدلا منها باسم (العدل) فى ١٢ شباط (فبراير) عام ١٩٢١ ، وكما حصل لصحيفة (المرسح) لنجيب كنيدر والتى أغلقت ثم أعيد إصدارها بعد استصدار رخصة جديدة لها بعد ذلك ، ولكن باسمها القديم . وكما حصل لصحيفة (فتى العرب) التى عطلتها نظارة الداخلية[2] للمطبوعات ، بحجة أنها تنشر أنباء كاذبة والواقع أنها كانت تذكر الشعب فى مقال لها شديد الحماس ،

---

(١) الجريدة الرسمية – العاصمة العدد ١٤٧ .

(٢) جريدة العاصمة الرسمية – العدد ١٥٧ السنة الثانية عام ١٩٢٠ .

بالحقوق السياسية للشعب . وبالخداع الدولى الذى وقعت فيه الدولة السورية ، وكان رد السكرتير العام فى دائرة المطبوعات الفرنسية على هذه المقالات الوطنية بأنها مقالات — على حد زعمه — مليئة بالأباطيل وبالكذب على الشعب السورى . فكانت الرقابة فى بداية هذا الاستعمار الدخيل على البلاد السورية كالسيف المسلط على الصحف والصحفيين بدافع مباشرة السياسة الاستعمارية . ولم يقف هذا الحال عند الصحف المذكورة ، بل تعداها إلى تعطيل الصحف الوطنية الأخرى مثل صحيفة (سورية الجديدة) لمدة ثلاثة أيام[1] . ثم عطلتها مرة أخرى[2] وفى كل مرة تتذرع بأن أخبارها ومقالاتها السياسية من شأنها أن تبلبل الأفكار وتشوه الحقائق ، وبذلك كانت سلطات وزارة الداخلية تمارس الرقابة بشدة تذكرنا بالرقابة التى كانت مفروضة أيام حكم السلطان عبد الحميد الثانى ونظام الجاسوسية الذى كان يتبعه لتثبيت حكمه .

ولم يقتصر اضطهاد السلطات الفرنسية للصحف بل تعداها إلى اضطهاد الصحفيين أنفسهم من سجن إلى تشريد إلى تعذيب ، مما دعا بعضهم إلى الهرب من سوريا واللجوء إلى البلاد العربية الأخرى ، ولم يخل من ذلك أحد من الصحفيين أو أصحاب الصحف الشعبية ، وتعداها إلى الصحف الرسمية مما دعا الصحفى محب الدين الخطيب مدير الصحيفة الرسمية بالعاصمة إلى الهرب تحت جنح الظلام مع من هرب من الكتاب والصحفيين إلى القطر المصرى ، تخلصاً من الاضطهاد الفرنسى والرقابة الشديدة المفروضة على صحفهم وكتاباتهم الوطنية .

وحل محل الصحف التى أغلقت وعطلت صحف أخرى بعضها ذات نزعات متطرفة وأخرى ذات نزعات معتدلة ، ولو أنهما اشتركتا فى حمل لواء الحركة القومية ضد الاستعمار الفرنسى .

وكانت هذه الصحف القوى الوحيدة التى قامت بالتوجيه القومى للشعب وكانت بحق مدرسة النضال الوطنى .

إلا أن السلطات الفرنسية كانت تحاول اتباع أساليب الاضطهاد والتعسف مع الصحفيين والمكافحين من أجل الحرية فى جميع أنحاء البلاد ، من أجل بلوغ

---

(١) جريدة العاصمة الرسمية — العدد ١٦١ السنة الثانية عام ١٩٢٠ .
(٢) جريدة العاصمة الرسمية — العدد ١٦٧ السنة الثانية عام ١٩٢٠ .

مرتبة التحرر والاستقلال ، وكانت المقالات السياسية تنادى بالمقاومة وتطالب داعية إلى الاستمرار فى الكفاح القومى ، وكانت فى غالب الأحيان تنصب فى قطع بليغة من الكتابة السياسية .

وإلى جانب ذلك الصراع لم يأبه الصحفيون فى هذه الفترة للاضطهاد والنفى ولكل ما لاقوه فى سبيل تأدية رسالتهم الوطنية ، وهى رسالة كفاح ونضال ، وقد كان لأقلامهم بعد فترة من الوقت تأثير عظيم فى إضرام الثورة السورية الأولى عام ١٩٢٥ والتى استمرت مدة عامين تقريباً .

على أن فرنسا لم تستطع مع كل ذلك أن تطفئ شعلة الفكرة العربية ، وأن تشل الحركة القومية بسبيلها فى الشام ، بل ظلت هذه وتلك متقدة متحركة فى الداخل والخارج وتزداد بتصرفات الفرنسيين وبغيهم اتقاداً وشدة فى أحيان كثيرة ، ولم تستطع فرنسا بحال من الأحوال أن تجعل سوريا تسيغ الانتداب بشكل من الأشكال وترضى به صراحة أو مؤولا بدلا عن الاستقلال والسيادة إذا استثنينا جبل الدروز ومنطقة اللاذقية .

ومن جهة أخرى فقد ظلت عصابات الثوار فى مناطق اللاذقية وشمال حلب وبعلبك تنشط نحو سنة ، وتكبد الفرنسيين الخسائر وتزعجهم ، وخاصة فى المنطقتين الأوليين بزعامة الشيخ صالح العلى وإبراهيم هنانو وصبحى بركات .

وكانت الصحافة تتناقل أخبار الثورتين فى المنطقتين من هيئات الدوائر الرسمية أو من موظفيها ، ولكن قبل أن يصدر بها إذن من المصادر الرسمية ، وكان ذلك حسب مجهودها الفردى وللحصول على السبق الصحفى ، وكانت الصحف حين ذاك إما أن تعطل أو تصدر عن هذه الأخبار تكذيبات من إدارة المراقبة والاستخبارات .

وكان من الطبيعى أن يؤمن الشعب بأخبار الصحف الوطنية أيما إيمان ، ولم تكن عقيدته أقل من عقيدة الصحف الوطنية . وإن كانت التكذيبات والبيانات التى تصدرها السلطة تحاول أن تبلبل الأفكار أو تشوش الرأى العام إلا أن تعشقهم للفكرة القومية يمنعهم من الاستماع إلى البيانات المغرضة والكاذبة الصادرة عن إدارتى الاستخبارات والمراقبة الفرنسيتين .

وكان الضغط الشعبى يزداد ، وقوة الثورات تأخذ فى التوسع حتى وصلت إلى

أن قتل الشعب رئيس الوزراء علاء الدين الدروبي وزميله الوزير عبد الرحمن اليوسف في محطة خربة الغزالة ، فتألفت على الفور حكومة جديدة في ٦ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٠ برئاسة جميل الألشي يساعده فيها ستة وزراء ولم ينقض شهران وبعض الشهر على هذه الحكومة حتى أقيلت ، وعين حقي العظم حاكماً لحكومة دمشق في أول كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٠ واستحالت الوزارات إلى مديريات عامة وتكونت الهيئة الحاكمة من حاكم دمشق يساعده ستة مديريين عامين في البلاد السورية .

وبعد مضي بضعة أشهر على الحادث الأول ، قامت عصبة من المجاهدين بمهاجمة الجنرال غورو نفسه في طريق القنيطرة فأصيب الجنرال غورو في كتفه وقتل مرافقه الحربي وأصيب معه حاكم دمشق حقي العظم برصاصات غير قاتلة .

وكانت الصحافة تتقد حماسة وتلتهب هياجاً ووطنية ، وتشارك في الثورة وفي مقاومة الاستعمار ، وتعبئ الرأي العام ضد الأساليب الاستعمارية والضغط الاستعماري . وكانت تنشر بعض القرارات والمراسيم التي لم يكن قد وافق عليها المسئولون ، وذلك لكي تبصر الشعب بما يدبر له في الخفاء . بعد أن قرر الرقيب أن يخلي مكانها وقررت السلطات الرسمية رفض نشرها وذلك خوفاً من غضبة الشعب .

لذلك كله أصدر حاكم دولة دمشق حقي العظم نشرة إلى الصحف يقول فيها :

« إن بعض الجرائد تنشر مقررات لم تكن مبرمة أو لم تتم الموافقة عليها من مندوب المفوض السامي ، ولذا طلب الإيعاز إليكم بوجوب استقصاء ما تلتقطونه من الأخبار قبل نشره واجتناب نشر ما لم يقترن بالموافقة من القرارات والأوامر والآراء ، وأن من يخالف ذلك تنفذ عليه أحكام القانون ، منعاً للرأي العام من التضلبل ، وأن تذيعوا في صحفكم أن لا عبرة بكل ما ينشر في الجرائد من الأوامر والبلاغات والمقررات والأخبار الرسمية إذا لم يكن بلغ إليها من إحدى الدوائر الرسمية بصورة رسمية ، وأن تبعة كل ما ينشر من هذا القبيل على الجريدة التي نشرته فنبلغكم ذلك للعمل بموجبه واتخاذ الوسائل اللازمة لرعاية أحكامه وتنفيذها بالحرف »[1] .

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٧٩ في ٣ آذار (مارس) عام ١٩٢١ .
(كانت قوانين الصحافة العثمانية ما زالت سارية المفعول حتى صدور قانون مطبوعات سوري عام ١٩٢٤) .

وهكذا أصبحت الصحافة أبعد ما تكون عن الحرية كما تدل على ذلك شواهد المراقبة إذ كان يسودها الضغط الفرنسي الاستعماري والكبت الشديد بموجب هذا البلاغ .

لذا أصبح تأسيس أية صحيفة أمراً محاطاً بالصعوبات التي لا يمكن التغلب عليها . فلم تسمح السلطات الفرنسية باستصدار صحف إلا صحيفة واحدة وهي صحيفة « أبو نواس العصري » لأمين سعيد في عام ١٩٢١ بدمشق ، وثلاث صحف في حلب وهي « الآمال » و « سوريا الشمالية » لأنطون يوسفاكي شعراوي الذي جعل من صحيفته منبراً للأفكار الوطنية ومهاجمة تصرفات الحكومات الانتدابية والاضطهاد والتعسف الشديدين . ثم صحيفة « شفق » الناطقة باللغة التركية وصحيفة « المرسح » أما في حمص وحماه وإسكندرونة وإنطاكية ودير الزور والقنيطرة فلم تسمح السلطات الفرنسية لهذه المدن بإصدار صحف ، وذلك حتى تتجه رقابتها بكل قوتها إلى دمشق وحلب .

ولكننا نرى السلطات الفرنسية تجامل مدينة اللاذقية عاصمة العلويين والتي جعلتها تحت إدارتها المباشرة حتى تجعلها قطعة من فرنسا ، وقد منحتها عديداً من الصحف واستصدرت لها صحفاً أربع في عام ١٩٢١ وهي « اللاذقية » لعبد الحميد حداد وصبحي الطويل و « الصدى العلوي » لعابد جمال الدين و « الزمر » لخليل المجدلي و « المنار » للمطران أرسانيوس حداد .

ومع ذلك فقد كانت الحركات التحررية آخذة في النمو والتطور ، والأحرار في كل مكان من البلاد العربية يحاولون الاقتراب من أهداف الأمة العربية والسورية . في مصر كان حزب الاتحاد السوري المشترك فيه فريق من كبار السوريين يسانده الوطنيون الذين أموا مصر والتي كانت قاعدة حركة قومية كبرى إلى أن انقلب هذا الحزب في عام ١٩٢١ إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني .

وكانت الصحف السورية تنقل صوت سوريا إلى الأحرار في البلاد السورية والتي كان يدوي في عصبة الأمم احتجاجاً على أعمال الدول الاستعمارية التي أنكرت العهود المعطاة للشعوب ، وعاملت تلك البلاد كغنيمة حربية ، وتقاسمتها بينها وجزأتها أجزاء متعددة ، فجعلت الحكومات متباينة والوحدة الوطنية ممزقة ، وأماني الشعب بعيدة التحقيق .

وفى أثناء الاجتماعات التى كانت تعقد فى مقر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد السورى فى القاهرة استقر الرأى على عقد مؤتمر فى جنيف عاصمة عصبة الأمم ، وأذاعت اللجنة فى ٩ نيسان (أبريل) عام ١٩٢١ بياناً دعت فيه جميع الأحزاب والجمعيات إلى المطالبة باستقلال سورية ووحدتها للاشتراك فيه .

وقد اجتمع هذا المؤتمر فى أواخر آب (أغسطس) عام ١٩٢١ ، واشترك فيه ممثلو الاتحاد السورى ، والمؤتمر الفلسطينى ، ومجلس الإدارة اللبنانى ، والاستقلال العربى ، واللجنة الفلسطينية بمصر ، وجمعيات عديدة فى الولايات المتحدة والأرجنتين وشيلى ، وقدم المؤتمر نداء مفصلاً إلى المجمع الثانى لجمعية الأمم الذى عقد فى أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢١ وقد جاء فى هذا البيان[1] :

« نقرع باب جمعيتكم واثقين بالمبادئ التى كانت أساساً لبناء جمعية الأمم ، والتى أنعشت فى جميع الأقطار آمالاً مشروعة ألا وهى احترام القوميات ، وحق الأمم فى تقرير مصيرها ، وإقامة العدل ، ومراعاة الشرف فى العلاقات الدولية ، ونبذ سياسة الفتح ، والدقة فى رعاية العهود ، والصلات المتبادلة بين الشعوب المنظمة ، نلجأ إلى جمعيتكم عالمين أنها بموجب الخصائص التى خولها إياها عقد جمعية الأمم الموقع عليه فى ڤرساى فى ٢٨ حزيران (يونيو) عام ١٩١٩ مرجع لقضيتنا هذه ، ولها فيها حق النظر والحكم وفقاً لروح العهد » . . .

وطلب المؤتمر فى ختام بيانه :

١ ــ الاعتراف بالاستقلال القومى لسورية وللبنان ولفلسطين .

٢ ــ الاعتراف بحق هذه البلاد بأن تتحد معاً بحكومة مدنية مسئولة أمام مجلس نيابى ينتخبه الشعب ، وأن تتحد مع باقى البلاد العربية المستقلة فى شكل ولايات متحدة (فيدارسيون) .

٣ ــ إعلان إلغاء الانتداب حالا .

٤ ــ جلاء الجنود الفرنسيين والإنجليز عن سورية ولبنان وفلسطين .

٥ ــ إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومى لليهود فى فلسطين[2] .

---

(١) نجيب الأرمنازى ــ سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ــ ص ٢٩ .

(٢) نجيب الأرمنازى ــ سوريا منذ الاحتلال حتى الجلاء ــ ص ٣٠ .

الرقابة الصحفية زمن حقي العظم :

وكان الهدف الوحيد للصحف فى كتاباتها هو هذه المؤتمرات السياسية ، ونقلها إلى الشعب العربى فى البلاد الشامية ، ونشرها على الجمهور ، وقد أخذت الرقابة الشديدة التى كانت تأخذ بخناقها لا تسمح لها بإضافة أية تعليقات عند نقل الأحداث وبذلك أصبحت مهمتها مجرد قصة شاهد عيان ترويها إرضاءً للفضول البشرى كما لو كانت تنقل أنباء لا تمس الصالح السوري بشيء .

إلا أن الصحف ضاقت ذرعاً بتلك الرقابة الشديدة ، وانقلبت على هذه الأوضاع ، وعمدت إلى تفسير الأحداث السياسية ، والتعليق عليها تلك الصحف — التى طالما حاربت السلطات الفرنسية ظهورها والإكثار منها ورأت الأحزاب السياسية فى الصحف السياسية الشعبية معيناً لا غنى عنه تكبد كبار الشخصيات الكثير من التضحيات حتى يضعوا أنفسهم فى خدمتها وخدمة الشعب العربى ، وليسخروا الإدارة الصحفية الفعالة فى الدفاع عن استقلالهم ووحدتهم السياسية .

وهكذا فقد دأبت السلطات الفرنسية على اضطهاد الصحافة ، وقام الرقيب الصحفى فى إدارة الرقابة الصحفية على حذف وإسقاط المقالات من الصحف ، وجعل وظيفتها مقصورة على نشر أخبار المجتمع السوري ، فكانت الصحف السورية تقابل هذا بأن تترك الفراغ الأبيض المحذوف وتقول « حذف بمعرفة الرقابة » وكان احتجاجاً صارخاً على الرقابة ودعوة صريحة لشدتها على الحرية الصحفية واستمراراً لاستفزاز الرأى العام ضد الاستغلال السياسى والاقتصادى للبلاد السورية وإظهاراً لسياسة خنق الحريات العامة وحرية الصحافة .

لذلك بادر المفوض السامى بمطالبة وزارة الداخلية بأن تمنع الإدارة الصحفية الصحف من الالتجاء إلى تلك الحيلة بقوله :

« إن بعض جرائد دمشق كثيراً ما تنشر أخباراً ترمى إلى غايات خفية مما يجبر المراقب على حذفها فيؤدى إلى وجود بياض كثير فى الجريدة ، ولما كان ذلك يفسح مجالاً للأوهام والريب طلب أن تمنع الجرائد التى يكون فيها بياض كثير من الظهور أو تجبر أصحابها على إملاء ذلك البياض »[1] .

---

(١) الجريدة الرسمية — عدد ١٨٢ فى ٢٤ آزار (مارس) عام ١٩٢١ .

وسرعان ما نشأت مشكلة الحرية الصحفية التى شغلت بال الناشرين والقراء والحاكمين ، وعند ذاك نشطت الرقابة فى خلق أساليب تعسفية ضد الصحافة ، وترجع أول الإجراءات الشديدة التعسفية ضد حرية الطباعة والصحافة إلى المعارك السياسية التى قادها المؤتمر الوطنى السورى الفلسطينى ، وكان من بين أفراده الشيخ الصحفى رشيد رضا الذى أقام فى مصر ، وأخذ يحارب الاستعمار الفرنسى من هناك .

ولم يكن التشريع العثمانى فى يوم من الأيام قاسياً على الصحافة فى زمن الفرنسيين مثل ما كان قاسياً فى زمن حتى العظم حاكم دمشق ، حيث فرض عقوبات بلغت حد التعطيل ، ولم تخالف تلك الحالات حرفية القانون ، ولم تخفف عند التنفيذ ، مثل ما حدث فى تلك الأيام .

« ولتفادى الرقابة على الكتابة فى الصحف الوطنية عاد الاتجاه إلى التوزيع الخفى للأخبار المخطوطة والمنشورات التى كان يوزعها الوطنيون المنفيون والموجودون فى الأردن لتبرهن على استمرار شعلة الفكرة العربية ، والحركة العربية متضامنين مع العاملين فى هذا السبيل فى داخل البلاد وخارجها »[1] .

هذا وقد كانت الصحف المناهضة لهذه الرقابة الحكومية تطالب بدورها بطبيعة الحال بالحرية مثل صحيفة « المقتبس » وكان يحررها عادل كرد على شقيق الأستاذ محمد كرد على ، حينما هاجم حاكم دمشق حتى العظم إذ تناولته صحيفته بالنقد والتجريح . « لإغفاله أهمية الصحافة ودورها الفعال فى هذه المعركة الوطنية ، وقد كانت هذه الصحف تشغل اهتمامه على الدوام ، وفى كل يوم على وجه التقريب سواء ليحصل من ورائها على مجد أو فائدة أو لكى يستخدمها فى حملاته ضد أعدائه وفى ردوده على مروجى الإشاعات ضده كما يزعم »[2] .

والواقع أن حتى العظم فرض على الصحف رقابة حديدية للقضاء على أية معارضة ، حتى تصبح كلها صحافة رسمية أو شبه رسمية . غير أنه فى بادئ الأمر أبدى كثيراً من التساهل حتى يضمن تثبيت مركزه ضد أعدائه الذين كانوا يقولون إنه « ذهب إلى باريس ليبيع الوطن »[3] .

---

(١) حديث مع محب الدين الخطيب .
(٢) محمد كرد على — المذكرات — جزء ٢ ص ٣٣٨ .
(٣) محمد جميل بيهم — قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور — جزء ٢ ص ١ .

وكأنى به يريد أن يتبع فى سياسته الداخلية حكمة نابليون القائلة « ينبغى على الحاكم أن يجعل الصحافة فى خدمته » .

حينئذ لجأ الصحفيون — عند الضرورة — للتعبير عما يجول فى خواطرهم بكلمات غامضة أو عن طريق التلميح .

إنشاء مكتب للصحافة فى المفوضية العليا الفرنسية والمراقبة على الصحف :

ولم يكد يمضى على هذه الحال أربعة أشهر ، إلا وأصدرت الإدارة الفرنسية فى سوريا برئاسة غورو فى ٢٧ حزيران (يونيو) عام ١٩٢١ — عندما كثرت أعمال سوريا الإدارية والسياسية من داخلية وخارجية ، وكثرت مشاكل الصحف والصحافة ومراقبتها . وعندما لم تتمكن فرنسا المحتلة من إيجاد مخرج لها — أصدرت أمراً فى المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية يتضمن قراراً برقم ٨٢٤ يفيد بإنشاء مكتب للصحافة فى دائرة مندوب المفوض السامى بدمشق ومكتب آخر فى دائرة معاون المندوب بحلب يلحق بالسكرتير العام مدير قسم الاستخبارات والمطبوعات والدعوة للدعاية فى المفوضية العليا فى بيروت « ولا يجوز لأى مدير أو وزير أن يستصدر أمراً أو قراراً إلا بالرجوع إلى المفوضية العليا فى إصدار هذا القرار »[١] .

وهكذا تمكن الجنرال غورو من ربط صحافة سوريا الداخلية بالمفوضية العليا وسكاتبها بصورة مباشرة بعد انقضاء سنة كاملة تقريباً ، وبذلك أفسح للمراقبة على الصحف مجالاً كبيراً ، واختص بها مكتب خاص يتوجه إليه مديرو الصحف فى كل ما يتصل بممارسة أعمالهم الصحفية فى داخل البلاد السورية الأربع ، وإلى جانب ذلك تحتفظ المفوضية العليا فى الأمانة العامة التابعة لها بموظف مهمته تركيز وتجميع شئون الصحافة فى مختلف دول سوريا ولبنان ، والذى عليه أن يدرس المشاكل الهامة المتصلة بكلتا الصحافتين على الأراضى الواقع عليها الانتداب ، مثل تنظيمها العام فى الداخل وعلاقاتها واتصالاتها مع الدولة المنتدبة ومع البلاد الأجنبية .

---

(١) الجريدة الرسمية — العدد ٢٠٢ فى ٢٧ حزيران (يونيو) عام ١٩٢١ .

وهكذا « فقد أصبح لكل دولة بعد ذلك التاريخ مكتب خاص ، تتمثل فيه الصحافة المحلية ، وتتجمع جميعها بيد الموظف المختص حتى يعمل على التطور العام للبلد الخاص به »[١] .

« وبالتالى ينظر هذا المكتب فى كل ما تكتبه الجرائد اللبنانية والسورية وتترجم ما يهمهم من موضوعات ، فإذا كتبت إحدى تلك الصحف شيئاً لا يروقهم أوعزت تلك الدوائر إلى الحكومة بتعطيلها ، فإن لبت الحكومة مطلبهم حصل ما أرادوا وإلا أصدر المفوض السامى نفسه قراراً بالتعطيل »[٢] .

وقد سلكت الحكومة الفرنسية فى إنشاء مكتب الصحافة سبيل الحكومة العثمانية فى ذلك ، حينما أنشأت مكتباً للصحافة مهمته إجراء التحقيقات الصحفية للأخبار وتوزيعها قبل نشرها فى الصحف السورية ، وكان مركزه الرئيسى العاصمة العثمانية ، وفروعه فى عواصم البلاد السورية .

وبذلك تمكنت المفوضية الفرنسية العليا من وضع رقابتها المباشرة على الصحف . فلا تصدر إلا بإذن منها ، ووجدت المطرقة الحديدية المرفوعة على الرءوس باستمرار، فالتزم الجميع الصمت لأنهم كانوا يرتعدون خوفاً من إغلاق صحفهم أو نفيهم أو تشريدهم فى السجون وفى البلاد المجاورة . واضطرت معظم الصحف إلى تغيير اتجاهها خلال تلك الفترة . ولكن هذا لم يستمر مدة طويلة ، ولم تعان الصحف مثل ما عانت فى ظل هذا العهد من تقلبات متعاقبة مع ما سببته لنفسها من متاعب مع السلطات الفرنسية تارة ومع الشعب السورى الوطنى المكافح مرة أخري ، فأخذ بعضها يخبو مؤقتاً ، وأخذ البعض الآخر يناضل فى سبيل البقاء والانتشار تحت هذه الظروف القاسية .

ولكن سرعان ما نشطت الصحف عندما زخرت البلاد الأردنية بالقادة الوطنيين ، وأخذت الحركة القومية تبدو فيها جياشة تذكر الناس بالعهد الفيصلى ، والتفوا حول الأمير عبد الله بن الحسين يتداولون فى ما يجب وما يمكن ، واستأنف حزب الفتاة أو الاستقلال نشاطه فألف رجاله هيئة مركزية ، أخذت تعقد الاجتماعات وتبحث

---

(١) صحيفة النهضة تاريخ ١٩٢٢/٩/١ .
(٢) مصطفى الشهابى — محاضرات فى الاستعمار — ص ٢٠٤ .
قرارات المفوضية العليا — الجريدة الرسمية عدد ٢٥٨ .

فى شئون الساعة ، وتضم إليها بعض الرجال والشباب على غرار ما كان فى دمشق .

وكانت المراقبة تشتد مع أصحاب الصحف ومع طابعيها فى صحفهم ، ولكن الصحف لم تتمكن من الاسترسال فى نشر هذه الأنباء ، حتى إذا جاء يوم ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢١ أصدرت المراقبة بلاغاً تصف هؤلاء الأشخاص بأنهم ذوو أغراض وغايات وهم خارج منطقة دمشق وأنهم مقامرون بضمائرهم ، وأن لفيفاً من أصحاب الصحف اعتاد هو الآخر أن يقامر بهذه الضمائر ليؤمن غاياته[١] ولكن الصحيح هو أن الشعب كان ميالاً إلى الأخذ بالحكم العربى مهما كانت أنواعه وأشكاله .

وتظاهرت الصحافة بالرضوخ والاستسلام ، وأخذ الوعى السياسى والقومى يتزايد رغم القيود البوليسية والرقابة البالغة الإحكام عليها والسياسة القائمة على الكبت التى لم تستطع أن تمنع تسرب الأفكار العربية .

وأخذت الرقابة تنشط على الصحف إلى جانب ضغط مكتب الصحافة الفرنسى لتجعل موضوعات الصحف لا تمس الحياة السياسية العامة عن قرب أو عن بعد ، وحتى لا تثير فى الشعب الأفكار التحررية . فكانت الرقابة من الشدة بحيث كان على الصحف أن تمدح الحكومة حتى يتاح لها أن تصدر ، ولم تكن تظهر فى كتاباتها أى طابع للقومية العربية .

والواقع أن ضغط السلطات الفرنسية لم يقف حائلاً دون نشر أخبار الحركات التحررية الوطنية ، فاستأنفت صراعها ضد السلطات الفرنسية وضد الحكومة العربية ، لذلك عمدت السلطات الفرنسية والحكومية إلى الضغط الشديد عليها وكبت حريتها خوفاً من الرأي العام ، وكان الضغط الصحفى الاستعمارى على أشده عندما شعرت الحكومة السورية والسلطات الفرنسية برغبة كراين عضو لجنة الاستفتاء الأمريكية بزيارة سوريا ليتعرف على مطالب السوريين بمناسبة اعتزامه نشر تقرير التحقيق»[٢] ولما كانت الصحف وأقلام الكتاب تعانى أزمة شديدة من جراء المراقبة

---

(١) الجريدة الرسمية — العدد ٢٣٢ فى ١٩٢١/١٢/٢٩ .

(٢) أورد ميثاق عصبة الأمم فى الفقرة الثانية من مادته الثانية والعشرين : — « أن بعض الشعوب المنسلخة عن الدولة العثمانية قد بلغت من الرقى درجة تؤهلها للاعتراف بوجودها مؤقتاً كأمم مستقلة ، شريطة أن تستعين فى إدارة شئونها بنصح دولة منتدبة وإرشادها إلى الوقت الذى تصبح قادرة فيه على أن تحكم=

القاسية عليها واضطهاد أصحابها وكتابها اجتمع الناس بالعضو كراين فى بعض الأحياء واستمع إلى شكواهم وإلى تذمرهم وبذلك أعادت هذه الزيارة إلى الأذهان ذكرى العهد الفيصلى وأهاجت النفوس ، ولما اعتزمت اللجنة الرحيل اجتمع جمهرة من رجال الحركة وشبابها لوداعها ، وخطب بعض الشبان خطباً حماسية ، وأخذ الشبان ينشدون أناشيد ذلك العهد ، « نحن لا نرضى الحماية ولا نرضى الوصاية » كما أخذوا يهتفون بسقوط الانتداب الفرنسي .

وقد أثار هذا الموقف الفرنسيين ، لأنهم رأوا فيه بوادر خيبة الأمل بعد أن ظنوا أنهم نجحوا فى إرهاب الناس وإخماد الروح الوطنية والقومية فيهم — فبدلاً من أن يعطلوا الصحف أو يعلقوها إلى أجل غير مسمى ، فإنهم لم يسجلوا أية حالة تعطيل أو توقف عن الإصدار حتى لا يكشف أمرهم أمام لجنة كراين وحتى يظهروا أنهم لا يضطهدون الرأى الحر والصحافة الحرة وأن الكتابة حرة غير مقيدة — وعمدوا إلى اعتقال الزعماء الوطنيين وفى مقدمتهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر فألهب الاعتقال الناس ، وقامت مظاهرات صاخبة ، وأعلن الإضراب العام فى دمشق ، ووقعت اشتباكات دموية ، ولم تستطع السلطات أن تقبض على ناصية الحال إلا بشق النفس . وقد قال « سراى » أحد المفوضين الساميين فى مقال له « إنه كان فى عام ١٩٢٢ وحدها خمس وثلاثون حركة ثورية كبدت الفرنسيين آلافاً من الضحايا » (١) وكانت هذه الثورات مظهراً قوياً لاستمرار الشعلة الوطنية واحتجاجاً صارخاً على وجود المستعمرين وتصرفاتهم وبغيهم .

الصحافة زمن الجنرال ويغاند :

عندما انتهى زمن غورو السفاح فى نيسان (أبريل) عام ١٩٢٣ وأرسلت الحكومة الفرنسية ويغاند إلى دمشق بدلاً منه مفوضاً سامياً عسكرياً كتبت جريدة المقتبس « عميدة الصحف الدمشقية » فى العدد الصادر فى ٩ / ٥ / ١٩٢٣ حين وصوله إلى بيروت تقول : « ترجو سوريا هذا اليوم قدوماً حسناً للجنرال ويغند

= نفسها بنفسها ، ولا بد من أن تؤخذ رغبة هذه الشعوب بعين الاعتبار فى اختيار الدولة المنتدبة » .
(وجيه الحفار — الدستور والحكم فى الجمهورية السورية ص ٢٩ : ٣٠) .

(١) عزت دروزة — حول الحركة العربية الحديثة — جزء ٢ ص ٢٧ .

المفوض السامى » . . . فالذى يطوف الآن فى الأراضى السورية لا يجد فيها إلا قوى مشتتة متفرقة ، فإنه من المرغوب فيه بأن تعرف الإدارة الصالحة أن تخلط وتمزج هذه القوى تحت لواء الوطنية السورية ، لكى لا تكون سورية إلا كتلة واحدة متماسكة » .

وفى ١٧ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٣ أصدر المفوض السامى قراراً بتأليف مجلس للاتحاد السورى يضم خمسة ممثلين عن كل دول دمشق وحلب وجبل العلويين ، وقد انتخب صبحى بركات رئيساً للاتحاد .

إيقاف نشاط الرقابة الفرنسية على الصحف السورية :

والواقع أن الصحافة قد أفادت فى بداية عهد هذا المفوض الفرنسى فى حالة الاستقرار السياسى النسبي ، مما سمح للصحافة فى الظهور وأخذ توزيعها يزداد ، وكان حكم هذا القائد بشيراً بنشر الحرية الصحفية فى سوريا ، وامتنع مكتب الصحافة الفرنسى عن الضغط على حرية الصحافة وعلى اضطهاد الصحفيين . ولقد التجأ ويغاند إلى ذلك فى بداية حكمه حتى يتمكن من استتباب أمن البلاد ومراوغة البلاد فى مطالبها وإشعار السوريين بحريتهم كاملة فقد أصدر فى ٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٣ عدة قرارات تقضى بإيقاف المراقبة فى دولة دمشق .

ويقول القرار رقم ٢١٩٤ :

« إن المفوض السامى للجمهورية الفرنسية فى سوريا ولبنان .

بناء على مراسيم رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٨ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩١٩ وتشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٠ و ١٩ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٣.

وبناء على القرار رقم ١١٦٧ بتاريخ ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢١ الذى يعين بنقود سوريا الجزاءات النقدية المبينة فى القوانين التركية بنقود عثمانية .

ولما كان يجدر التحوط بتخفيف سوء الاستعمال والتطرف الذى قد يحصل فى خلال مدة الانتخابات وذلك ريثما ينشر قريباً قانون المطبوعات .

وبناء على اقتراح أمين السر العام . قرر ما يلى :

مادة ١ توقف مراقبة الجرائد والمجلات والمطبوعات التى تصدر بأوقات معينة فى دولة

دمشق منذ تاريخ نشر هذا القرار .

مادة ٢ يبقى قانون المطبوعات العثمانى المؤرخ فى ١١ رجب عام ١٣٢٧ والقانون المختص بمحاكمة جرائم المطبوعات المؤرخ عام ١٢٩٦ معنيين بصورة مؤقتة .

وفى قاطبة الأحوال لا يطلب دفع التأمين المعين فى المادة ٢ من قانون ١١ رجب حتى يصدر قانون المطبوعات .

مادة ٣ كل عمل من شأنه المساس بسلطة الدولة المنتدبة ووكلائها سواء كانوا قائمين بأعمال الانتداب أم لا أو كل عمل يمس العلاقات الدولية يعاقب عليه بموجب المادة ٢٨ من قانون الآنف الذكر .

مادة ٤ يطبق الفصل الثالث من قانون ١١ رجب ١٣٢٧ والمادة ١٧ منه على الجنايات والجنح المقترفة بحق السلطات أو بحق موظفى الاتحاد السورى أو موظفى دولة دمشق .

مادة ٥ تعين بقروش سورية الجزاءات النقدية المبينة فى القوانين التركية بقروش عثمانية وتستخرج الفئة الجديدة بتحويل الفئة المبينة بقروش تركية إلى قروش سورية بضربها بالمضروب / ٢ .

مادة ٦ إن أمين السر العام فى المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية فى سوريا ولبنان وحاكم دولة دمشق ومندوب المفوض السامى لدى حكومة دمشق ومدير العدلية فى الاتحاد مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار » (١) .

ومن جهة أخرى فقد أرسل إلى وزارة الخارجية الفرنسية تقريراً لإرساله إلى جمعية الأمم — لجنة الانتدابات — يقول فيه :

« ما زالت القوانين العثمانية إلى الآن سارية المفعول فى سوريا منذ قيام الانتداب على سوريا ، وتؤكد السلطات الانتدابية حرية الاجتماع بدون أى تقييد بإذن أو بتصريح سابق عليها ، ويسري العمل ضمن الحدود القانونية لهذه الحرية ، وأن حق الاجتماع لم يعلق ولم يوقف وطمأنينة البلد وأمنه هذه لا مثيل لها فى أية سنة سبقت إلا بعض الأعمال المتفرقة لقطاع الطرق »

(١) الجريدة الرسمية — عدد ٢٥٨ عام ١٩٢٣ .

(٢) تقرير أول من المندوب السامى ويغاند عام ١٩٢٤ إلى الخارجية الفرنسية .

(قطاع الطرق — ويقصد بهم الوطنيين أصحاب الثورات) .

تعطيل الصحف وإغلاقها :

ولكننا نعجب من هذا المفوض الفرنسي الجديد الذى نادى بحرية الصحافة وإيقاف المراقبة العامة على الصحف والمجلات فى دولة دمشق فقط ، وضغط عليها وراقبها فى باقى الدويلات الأخرى كحلب واللاذقية وجبل الدروز ، ثم أخذ يعطل ويغلق بعض الصحف الدمشقية الحرة مثل جريدة « المقتبس » و « الرأى العام » و « العهد الجديد » و « ألف باء » و « العالم » ثم طالب بإطلاق الحريات المنصوص عنها فى القانون الصحفى العثمانى .

ومن جهة أخرى وضع الصحفيين فى السجون ، بمجرد أن يشتم منهم رائحة الكتابة التى تعبر عن الحرية السياسية والحركة الوطنية ومناهضة الاستعمار الفرنسى والوصول إلى الحكم الفيصلى أمثال محمد صبحى العقدة محرر صحيفة « أبو نواس العصرى » فى نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ .

لقد كانت أقلام هؤلاء الكتاب والصحفيين فى أيديهم أقوى من المدافع والرشاشات التى دخل بها الجيش الفرنسى ليقتل بها الحكم العربى . لقد كان الفرنسيون يرتعشون والمدافع كانت تهتز فى أيديهم عند سماع مقالة لهؤلاء الكتاب العظام أمثال شاكر الحنبلى ومحمد كرد على وأحمد كرد على وحبيب كحالة ومحمد صبحى العقدة ، وراشد البرازى وفايز سلامة وجورج قطينى .

وبعد ذلك اتبع المفوض السامى سياسة إغلاق الصحف السورية بعد تعطيلها . وهو الذى كان يعد من العناصر الفرنسية اليمنية التى علا أمرها فى فرنسا بعد الحرب كسلفه الجنرال غورو ، فلقد عطل صحيفة سوريا الشمالية لأنطون يوسفا كى شعراوى ، وصحيفة المقتبس لمحمد كرد على ، وصحيفة أبو نواس العصرى لمحمد صبحى العقدة ، وصحيفة سوريا الجديدة لحبيب كحالة وتوفيق اليازجى ، وصحيفة العهد الجديد . كما حطم من قبله الجنرال غورو عام ١٩٢٠ صحيفة ألف باء ليوسف العيسى ولم يكن قد أصدرت إلا بضعة أعداد لنشرها بعض المقالات التى كانت تشيد فيها بالحكم الفيصلى والحركة السورية والثورة على الاستعمار الفرنسى وتدخله فى شئون سوريا السياسى والاجتماعى .

وطبق القانون العثماني تطبيقاً تعسفياً استناداً إلى مواد جرائم المطبوعات من القانون المؤرخ في ٥ رجب عام ١٢٩٦ ، وبموجب المادة ٢٨ منه ، والخاصة بالمساس بسلطة الدولة المنتدبة ووكلائها أو العلاقات الدولية .

وقد طبقت المادة ١٧ من الفصل الثالث من قانون ١١ رجب عام ١٣٢٧ والخاصة بالجنايات والجنح التي تعزي إلى الصحف التي تتهم بالقذف في حق السلطات ، أو في حق الاتحاد السوري أو موظفي الدولة . وبعد ذلك عين الجزاءات النقدية المبينة في القوانين التركية .

ولم يكن تطبيق هذا القرار حباً في منفعة البلاد التعسة والمنكوبة بهذا الاستعمار الجديد الدخيل عليها ، بل كان حباً في تثبيت سلطان الاستعمار في البلاد العربية ، وحباً في احتلال « تركة الرجل المريض في الشرق العربي » فقد عمد الاستعمار إلى فريق من أصحاب الصحف أمثال صحيفة الرأي العام لطه المدور ، وغمره بالعطاء ، وأجزل له المال ، لنشر دعاوى — الاستعمار وتحبيذ خططه وتصرفاته . والحق يقال إن هذه الصحف بما كانت تنشره من أفكار وأباطيل ومفتريات قد فرقت كلمة القوم بدلاً من توحيدها ليتمكنوا من السعي إلى تحقيق غاياتهم المشتركة في داخل البلاد وخارجها ، وهي نيل استقلال البلاد وتحقيق أمانيها القومية ، تلك كانت الزلة الكبرى التي اقترفتها بعض صحف سوريا وبدأت الصحف منذ ذلك الوقت تتقهقر قليلاً قليلاً عما كانت عليه قبلا ، وظل بعضها صامتاً في مكانه يراقب الصراع الذي أحدثه الاستعمار بين الصحف الوطنية والمأجورة ، وهذا ما أودى بالصحف الوطنية إلى الخراب وأخيراً إلى إغلاقها كما حصل لصحيفة المقتبس ، عندما ترك صاحبها محمد كرد علي العمل الصحفي ، واتجه إلى الاشتغال في الحكومة والدخول في المعركة السياسية الفعلية ، على الرغم من أنه كان قادراً على مواصلة العمل الصحفي ولكن « الملل استحوذ عليه وعلى زملائه في الكفاح الصحفي ، ودب اليأس فيهم دبيبه فآثروا وظيفة من الوظائف ، وتوقفوا عن مواصلة بذل الجهود في تربة قاحلة لا تنبت غير الأشواك » [1].

---

(١) محمد كرد علي المذكرات — جزء ١ ص ٩٢ .

قانون الصحافة السورى الجديد عام ١٩٢٤ :

ومن جهة أخرى فقد أعلن المفوض الفرنسى الجديد عند وصوله ، عدم صلاحية القانون العثمانى الخاص بالصحافة ، والجرائم الصحفية ، وأراد أن يستبدله بقانون جديد يتمشى مع السياسة الصحفية الفرنسية الجديدة فى البلاد السورية ، وأن يجعل لكل دولة قانوناً خاصاً بها .

لذلك عمد إلى بعض الوزراء فى إعداد مشروع القانون الصحفى بحجة اشتمال قانون المطبوعات العثمانى على مواد لا توافق شكل الحكومة أو الأحوال الحاضرة كالمواد الخاصة بالعائلة المالكة ، مما لا يمكن تطبيقه اليوم .

وكان من الطبيعى أن يخضع حاكم دولة دمشق « إدارة المعارف » لاختصاصاته وأن يضع قانون الصحافة ويطرحه على البرلمان لمناقشته والمصادقة عليه فى ١ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ .

وقد استهل حاكم دولة دمشق ديباجة القانون بعبارة جاء فيها :

« إن حاكم دولة دمشق بناء على قرار المفوض السامى للجمهورية الفرنسية فى سوريا ولبنان المؤرخ فى ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٠ ورقم ٥٨٨ » .

وعلى قرار المفوض السامى للجمهورية الإفرنسية فى سوريا ولبنان وبعد أخذ رأى المجلس التمثيلى يقرر ما يلى . . . . »

وكان يمثل الأمة فى البرلمان ممثلين بعضهم من الصحفيين أمثال شاكر الحنبلى وراشد البرازى وحبيب كحالة .

وحالما اعترض شاكر الحنبلى على المقدمة بقوله « يظهر لنا واضع القانون هو حاكم دولة دمشق ، مما يخالف قواعد الحقوق الأساسية لأن دولة الحاكم رئيس القوة الإجرائية ، فلا يجوز لهذه القوة وضع القوانين ، وإنما ذلك من حق القوة التشريعية التى تتمثل فى هذا المجلس لذا ارتأى تصحيح هذه العبارة بمادة توضع فى ذيل القانون يتضمن :

« إن حاكم دمشق يأمر بتنفيذ هذا القانون » .

وقد عدلتها لجنتنا الديباجة بما يلى :

« إن حاكم دولة دمشق .

يأمر بتنفيذ هذا القانون بعد تصديقه من المجلس النيابي » . . .[١] .

وقد اقترح راشد البرازي على السلطة الفرنسية وبعد أن راجعت القانون لجنة مؤلفة من ستة أشخاص وهم شاكر القيم ، وشاكر الحنبلي ، وسامي مردم بك ، وعبد الحميد ، وعبد النبي الجيرودي ، وأحمد اليوسف ، اقترح راشد البرازي على السلطة الفرنسية أن لا تضع للصحافة قيوداً تقف أمامها على اعتبار أنها الواسطة الوحيدة لنشر أفكار العلماء وآرائهم « . . . وقد طلب من نواب المجلس التمثيلي » أن يتحاشوا تقييد الصحافة « واستطرد يقول » أنا لا أنكر أن من الصحافيين من يتخذ هذه المهنة وسيلة لأغراضه ، فالواجب يقضي بأن تتخذ الأسباب لمنع أعمال مثل هؤلاء الصحفيين حرصاً على حياة البلاد »[٢] .

وقد اعترض شاكر الحنبلي أيضاً على سن هذا القانون بحجة أنه كان يجب أن يكون شاملاً للمقاطعات الثلاثة الاتحادية ، لأن الحكومة قبلت فيها الوحدة القضائية بقوله « أنا كنت من الأساس معترضاً على سن هذا القانون بهذه الصورة لأني أعتقد أن وضعه أن يكون شاملاً للمقاطعات الثلاثة الاتحادية ، لأن الحكومة قبلت فيها الوحدة القضائية ، وكما ترون أن المادة الأولى منه تذكر أن كاتم السر العام ومدير الداخلية والعدلية ينفذون أحكام هذا القانون ، ثم نجد أن أكثر مواده تتضمن المسئولية الجزائية وهي مما يقوم بإنفاذه الحكام العدليون ، فالقاضي الذي درس القانون الموضوع لدمشق يضطر لأن يدرس القانون الموضوع لحلب عندما ينقل إليها ولا سيما وإننا على أبواب الوحدة »[٣] .

وانتهت مناقشة مشروع قانون الصحافة في ٢٢ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ ، ووافقت عليه أغلبية المجلس (١٣) من (٢٣) عضواً .

وبذلك صدر قانون المطبوعات في دمشق في ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ عن حاكم دولة دمشق الذي وجهه بموجب المادة ٦٥ أمراً إلى مدير عدلية الاتحاد ،

---

(١) محاضر جلسات الدورة الثانية للمجلس التمثيلي من ١ نيسان (أبريل) إلى ١٤ نيسان (أبريل) حتى الجلسة الخامسة . العاصمة عدد ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ .

(٢) محاضر الجلسة الخامسة ١٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ . العاصمة عدد ٢٦٠ و ٢٦١ .

(٣) محاضر الجلسة الخامسة ١٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ . العاصمة عدد (٢٦١) .

وأمين سر الحكومة العام بتنفيذ هذا القرار بعد أسبوع واحد من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية[١] .

أما فيما يختص بالبلاد العلوية التى كانت تحت الإدارة الفرنسية المباشرة ، فقد أصدرت الإدارة الفرنسية بالاشتراك مع المكتب الصحفى فى المفوضية الفرنسية العليا ببيروت قانوناً للصحافة خاصاً بها بعد المصادقة عليه من المجلس التمثيلى للبلاد العلوية الذى حملوه على إعلان الرغبة فى الاستقلال المحلى فى ٨ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ تحت رقم ٩٧٠ ، وقامت السلطة الفرنسية فى هذه البلاد على تنفيذه ورفضت دخول هذا القانون فى اتحاد مع قانون الصحافة لدولتى دمشق وحلب وجبل الدروز[٢] .

حتى إنها رفضت أن تتحد هذه البلاد مع البلاد السورية بصورة عامة ، وذلك بغية الوصول إلى فرنسة البلاد وترسيخ أقدامهم فيها ، وقد جعلوا — إلى جانب ذلك — اللغة الفرنسية لغة التعليم ، وأخذوا يطبعون المنطقة ، بالمظاهر الفرنسية ، واهتموا خاصة بالتبشير المسيحى بين أهلها فكان من آثاره قدوم المبشرين الكاثوليك إلى المنطقة .

ذيل قانون الصحافة فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ :

غير أن السلطة الفرنسية رأت أن فى قانون المطبوعات ثغرة يجب أن تسدها ، وتغلق الباب على الصحافة السورية خوفاً من أن تنتقد السلطة الفرنسية على أمور السياسة فى البلاد ، فزادت من قيود الصحافة بإصدار قانون جديد لتحمى هيبة جيوشها وقوتها العسكرية ، فأصدر المفوض السامى بالوكالة من المفوضية العليا قراراً برقم ٢٦٣٠ — فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ ليضيف جديداً إلى قانون الصحافة وكلفت بموجب المادة التاسعة منه أمين السر العام ، ومندوب المفوض السامى لدى الاتحاد السورى ، ومندوب المفوض السامى لدى حكومة حلب ، ومندوب المفوض السامى لدى حكومة دمشق . ودولة العلويين ، ومندوب المفوض السامى وحاكم دولة لبنان الكبير كل بما يعنيه تنفيذ هذا القرار[٣] .

---

(١) انظر شرح القانون وحرية الصحافة الجديد فى صفحة ٧٣ من الكتاب .

(٢) ألغى هذا القانون بمرسوم تشريعى رقم ١٢٥ ونشر فى الجريدة الرسمية فى العدد ٢٨ بتاريخ ٢٢ تموز (يوليو) عام ١٩٤٣ صادر عن رئيس الدولة .

(٣) انظر شرح الحرية الصحفية فى صفحة ٧٣ من الكتاب الخاص بذيل قانون الصحافة الصادر برقم ٢٦٣٠ من المفوضية العليا .

شرح « ذيل قانون الصحافة فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ » : —

وبموجب قرار المفوضية العليا رقم ٢٦٣٠ الصادر فى ٢٧ مايس (مايو) عام ١٩٢٤ تعتبر السلطات الفرنسية العلاقات الخارجية والاتصالات مع الدول الأجنبية من اختصاصها ، ولها حق التصرف بموجب صك الانتداب الذى يخوله لها قرار عصبة الأمم والاتفاقات الدولية ، وأنها مكلفة بالدفاع عن الأراضى الواقعة تحت سلطانها بموجب حق الانتداب ، وبالتالى فإن لها حق معاقبة فاعلى الجرائم ومرتكبيها وبضمان سلامة العلاقات الدولية وبحفظ النظام العام وأمنه ؛ وحق معاقبة مرتكبى الجرائم ضد أمن الجيش وسلامته .

ويختص المجلس الحربى بموجب قانون العدل العسكرى بمحاكمة الصحفيين والصحف التى ترتكب جرائم ضد سلامة الجيش وأمنه ، كتحريض الجنود أو حثهم على العصيان أو تحريضهم على الفرار من الجيش أو نشر أخبار ممنوعة عسكرياً غير مصرح بها ، أو التى لها علاقة بالعمليات العسكرية والمحددة بموجب المادة الأولى من القانون :

مادة ١ وتحدد كل تحريض يدعو العساكر البرية والبحرية فى الجيوش الأجنبية إلى الفرار أو العصيان سواء كان بواسطة الكتابات أو المطبوعات المباعة أو الموزعة أو المدفوعة للبيع أو المعروضة فى محال عمومية أو فى أثناء اجتماعات عمومية أو بواسطة الإعلانات أو الكتابات المعلقة على الجدران والمعروضة لنظر الجمهور ، يعاقب عليه بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبجزاء نقدى من خمس إلى خمس وعشرين ليرة سورية .

تبقى المخالفات المنصوص عليها فى الفقرة ١ والمقترفة تجاه جنود الاحتلال متعلقة بصلاحية المجلس الحربى ويلاحق مرتكبوها ويعاقبون وفقاً لأحكام قانون المحاكمات العسكرية .

مادة ٢ وتحدد أن مديرى الجرائد والمجلات إذا نشروا أخباراً غير مسموح بها تتعلق بالحركات العسكرية والبحرية وتهم الدولة المنتدبة والدول الواقعة تحت الانتداب أو تتعلق بالمعدات الحربية يقعون تحت طائلة جزاء نقدى يتراوح بين خمس ليرات ومئتى ليرة سورية ، ولا يمنع ذلك الملاحقات التى يمكن إجراؤها بسبب الجاسوسية أو المخابرات مع العدو أو كل عمل آخر وجريمة وجنحة

منصوص عليها فى قانون الجزاء وقانون المحاكمات العسكرية .

مادة ٣ محظور نشر مناقشات مجالس الحرب الداخلية وكذلك محاضر المناقشات السرية تحت طائلة جزاء نقدى من خمس إلى مائة ليرة سورية .

مادة ٤ تعتبر كل رواية حادث عن شخص أو هيئة أو نسبته إليها تضر بشرف الشخص أو الهيئة أو بسمعتها ، طعناً وكل عبارة مبهمة أو لفظة احتقار أو مسبة لا تستند على حادث ما هى إهانة .

مادة ٥ تحدد كل طعن يرتكب بواسطة كتابات أو مطبوعات مباعة وموزعة ومدفوعة للبيع أو معروضة فى المحال العمومية أو فى أثناء المجتمعات العمومية أم بالإعلانات أو المطبوعات الملصقة على الجدران والمعروضة لنظر الجمهور ضد :

(ا) الملوك الأجانب أو الحكومات الأجنبية .

(ب) المفوض السامى للجمهورية الفرنساوية فى سوريا ولبنان .

(ج) المأمورين السياسيين أو وكلاء الأمور السياسية أو قناصل الدول الأجنبية .

(د) جيوش الدول المنتدبة البرية والبحرية وضباط هذه الجيوش .

(ه) المأمورون الفرنسويون إبان قيامهم بوظائفهم فى سوريا ولبنان سواء كانوا مشتركين أم غير مشتركين فى تنفيذ الانتداب ..

يعاقب مرتكبه بالسجن من ثمانية أيام إلى سنة وبجزاء نقدى من خمس ليرات إلى مئتى ليرة سورية لا يسمح بتقديم البرهان عن الطعن .

عقوبات الحبس والجزاء النقدى ذاتها تطبق على النشرات التى من طبعها إلحاق الضرر بسلطة الدولة المنتدبة والعلاقات الدولية .

مادة ٦ إن الإهانة المرتكبة بالوسائل المذكورة فى المادة السابقة تجاه الهيئات أو الأشخاص المذكورة فى تلك المادة يعاقب بجزاء نقدى من ليرتين إلى ثلاثين ليرة سورية وبالسجن من خمسة عشر يوماً إلى أربعة أشهر أو بإحدي هاتين العقوبتين فقط .

إن المخالفات المنصوص عليها فى المادتين ٤ و ٥ لا يمكن ملاحقتها إلا بناء

على دعوى من الفريق المغبون أو رؤساء دائرة الذين أضرت بهم تلك المخالفات .

مادة ٧ يمكن أن يمنع بقرار من المفوض السامى إدخال أية جريدة كانت أجنبية أو كراسة محلية دورية أجنبية إلى أراضى سوريا ولبنان ومنع دفعها للبيع أو للعرض وبيعها فيها .

كل شخص يدخل أو يدفع للبيع أو يعرض أو يبيع فى أراضى سوريا ولبنان عدداً أو أكثر من جريدة أجنبية وكراسة أو أكثر من مجلة دورية أجنبية ممنوعة يعاقب بالسجن من خمسة عشر يوماً إلى ستة أشهر وبجزاء نقدى من مائة ليرة إلى خمسمائة ليرة سورية .

مادة ٨ إذا ظهر على أثر نشر مقالة أو عدة مقالات فى جريدة أو مجلة دورية أن نشر تلك الجريدة أو المجلة من طبعه أن يقلق الراحة والأمن العام أو أن يضر بالعلاقات الدولية فيمكن توقيفها بأمر من المفوض السامى .

لا يمكن إصدار الأمر بالتوقيف إلا بعد أن يدعى مدير الجريدة إلى تقديم بياناته عن المقالات المخالفة للنظام العام أو المنشورة فى جريدته لمندوب المفوض السامى لدى حكومة الدولة .

إن نشر عدد من كل جريدة أو مجلة دورية موقفه يعاقب عليه بالسجن من خمسة عشر يوماً إلى ستة أشهر والجزاء النقدى من مائة ليرة إلى خمسمائة ليرة سورية — تقام الدعوى على المدير وبغيابه على الناشر أو على الطابع .

مادة ٩ أمين السر العام ومندوب المفوض السامى لدى الاتحاد السورى ، ومندوب المفوض السامى لدى حكومة حلب ، ومندوب المفوض السامى لدى حكومة دمشق ، وحاكم دولة العلويين ، ومندوب المفوض السامى ، وحاكم دولة لبنان الكبير مندوب المفوض السامى ، مكلفون كل بما يعنيه تنفيذ هذا القرار[1] .

يفهم من هذا أن المفوض السامى يتدخل عندما تنشر الصحف مقالات أو أخباراً قد يكون شأنها تعكير صفو العلاقات الدولية بشكل واضح أو تعكير السلام والأمن العامين للبلد أو تهاجم الاختصاصات والمسئوليات الملقاة على عاتق الدولة

---

(١) ذيل قانون المطبوعات الصادر فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ — قرار رقم ٢٦٣٠ .

المنتدبة الفرنسية بموجب حدود القرار رقم ٢٦٣٠ للمفوضية العليا ببيروت صادر فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ .

أما الحكومتان السورية واللبنانية فإنهما تتدخلان عندما تكون الإهانات أو الاتهامات بشكل فردي ضد السلطات العامة والإدارية للبلد بموجب القرار رقم ١٤٧ الصادر بتاريخ ٣٠ حزيران (يونية) عام ١٩٢٤ وهو قانون المطبوعات السورى الجديد .

حالة الصحافة زمن ويغاند :

واو نظرنا إلى قائمة الصحف التى صدرت فى دول سوريا إلى جانب ما كان موجوداً منها فى الماضى فى عام ١٩٢٣زمن المفوض السامى ويغاند لوجدنا أنه لم يسمح بإصدار صحف جديدة فى دولة دمشق سوى صحيفتين هما « الفيحاء » لقاسم الهيانى وشفيق شبيب وصحيفة « الحق » لمحمد صبحى العقدة . أما دولة حلب فلم يكن لها نصيب من إصدار الصحف الجديدة سوى صحيفة « الترقى السورى » لبهاء الدين الكاتب . أما باقى المدن السورية مثل حمص وحماه واللاذقية والجبل وإسكندرون وإنطاكية ودير الزور والقنيطرة وجبلة فلم يكن لهذه جميعاً نصيب من إصدار صحف ما جديدة فى ذلك الوقت .

وهكذا فقد أدى الاحتلال الفرنسى إلى جمود الصحافة بعض الشيء ، وقعودها عن إثارة الشعور القومى قلة عدد الصحف الجديدة ، هذا إلى جانب الحد من الحرية الصحفية .

ويوجد سبب آخر لنقص عدد الصحف فى سوريا ويعزى هذا السبب إلى نقص مواد الطباعة الخاصة بالصحف وعدم وجود المطابع الحديثة التى انقطع ورودها بعد الحرب العالمية الأولى .

وبالتالى فقد كانت المستويات الأدبية على درجة أقل مما كان يتطلب منها أن تكون فى تلك الفترة الحرجة من التاريخ السورى .

وكما لم تكن موارد الصحف عن طريق الإعلان تكفى لسد العجز المالى ، فلم تكن أية صحيفة من الصحف أن تنهض بنفسها اعتماداً على إيرادات الإصدار

وحدها فكان لابد لها أن تلتمس المساعدة المالية من الجمعيات السياسية أو الأحزاب التى تنطق بلسانها وإلا فإنها تغلق أبوابها لقلة مواردها .

زمن حكم الجنرال سراى :

وكانت الوحدة السورية قد أصبحت فى مقدمة مطالب سكان البلاد داخلها وساحلها بعد أن شهدوا من مضار التجزئة ما شهدوه ، ولم يكن نظام اتحاد دول سورية كافياً لتحقيق هذه الأمانى ، فحاول المفوض السامى الجديد الجنرال سراى الذى عين فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٤ أن يحدث تعديلاً فى النظام الذى أقامه سلفه ويغاند .

فاتخذ فى ٥ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٤ قراراً بإلغاء الاتحاد السورى وإنشاء وحدة بين دولتى دمشق وحلب ، تحقيقاً لرغبة مجلس دولة سورية ومجلس دولة حلب ومجلس اتحاد الدول السورية وأعلن نظاماً جديداً لدولة سورية ، وتألفت حكومة دولة سورية فى ١٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٤ برئاسة صبحى بركات رئيس الدولة ورئيس الوزراء يساعده خمس وزراء .

لكن هذه الحركة نحو الوحدة اقترنت فى الوقت نفسه بحركة نحو الانفصال لأنها أبقت خارجها البلاد العلوية ، ولم يكن ذلك استجابة لرغائب أهل البلاد الذين لم يشتركوا فى اتخاذ مثل هذه القرارات بقدر ما كانت تحقيقاً لأطماع الإدارة الفرنسية الاستعمارية .

فاتحدت الدولتان بحكم القرار الجديد ابتداء من أول كانون الثانى (يناير) عام ١٩٢٥ وتألفت دولة واحدة اسمها الدولة السورية مع الاحتفاظ بحقوق وواجبات الحكومة المنتدبة .

فكان من الطبيعى أن يطبق قانون الصحافة الخاص بالاتحاد فى الدولة السورية ، الذى أصبح سارى المفعول على جميع البلاد السورية ما عدا البلاد العلوية .

وبذلك توحدت الصحافة فى معظم أجزاء البلاد العربية ما عدا البلاد العلوية التى كانت تحت الإدارة الفرنسية بصورة مباشرة .

ذيل قرار رقم ٦٩ لعام ١٩٢٥ :

من ذلك نرى أن الفرنسيين فى سورية أوجدوا نظاماً للمطبوعات وقانوناً عاماً قيدوا به الصحافة بقيود ثقيلة وجعلوا فيه لأنفسهم وللحكومة سلطة تعطيل الصحف إدارياً إلى مدة محدودة أو إلى أجل غير مسمى .

وكان التعطيل الإدارى سيفاً مسلطاً فوق رءوس أرباب الصحف فلا تتعرض صحيفة لموظفى الانتداب أو السلطات أو أن تنقد سياستهم ، أو تناقش السيئ من أعمالهم وحتى لا يكون نصيبها التعطيل عن العمل .

ولهذا كان من النادر أن نجد فى سوريا جرائد غنية بالمادة الصحفية إذ لم تكن جرائد كهذه تستطيع الحياة فى جو هذا حاله فى سوريا ولا سيما إذا كان صاحبها يمت إلى الوطنية بصلة .

وكان مكتب الصحافة التابع لمندوب المفوض السامى يترجم ما يهمه من موضوعات فإذا كتبت تلك الصحف شيئاً لا يروقه أوعز إلى الحكومة بتعطيلها بموجب مواد ذيل قانون المطبوعات من المفوضية العليا برقم ٢٦٣٠ فإن ابت الحكومة مطالبه كان بها ، وإلا أصدر المفوض السامى نفسه قرار التعطيل .

أما إذا هاجمت صحيفة من الصحف الحكومة فالفرنسيون ما كانوا يبالون بذلك بتاتاً . فإذا اشتطت الصحيفة وطعنت برئيس دولة سوريا طعناً قبيحاً أو اختلقت الأكاذيب على أعضاء الحكومة أو أعضاء المجلس التمثيلى أو الموظفين الملكيين أو العسكريين بكافة دوائر الدولة . كانت تعمد الحكومة إلى إصدار مرسوم بتعطيلها ، ولكن هذا المرسوم لا يكون مبرماً ما لم يوقع المفوض السامى أو مندوبه عليه ، وكثيراً ما كان الفرنسيون يضنون بهذا التوقيع كلما أرادوا إلهاء الشعب بالسخرية من الحكومة ولا سيما عندما يكونوا قد قرروا تبديلها .

بهذه الأساليب الاستعمارية كانت بعض الصحف السورية تتلهى وتسلى قراءها بالتجنى على الحكومات الأهلية وبإظهار عيوبها ومثالبها بينما تكون سلطة الانتداب وهى المسئولة عن وجود تلك الحكومات . ولكن الويل للصحيفة التى تجرؤ على مس سلطة الانتداب .

لذا عمد وزير داخلية سوريا نصرى بخاش إلى إصدار ذيل للقرار رقم ٦٩ خاص بجرائم النشر بتاريخ ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ بعد تقديم اقتراحه إلى رئيس دولة سوريا صبحى بركات وبعد عشرة أشهر من إصدار قانون الصحافة الخاص بالاتحاد الذى صدر فى ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ يقضى :

« بأن يأمر رئيس دولة سوريا وبناء على اقتراح وزير الداخلية بتعطيل أو عدم إدخال كل جريدة أو نشرة تنشر مقالات أو أخباراً من شأنها تهيج الرأى العام أو إهانته :

(ا) رئيس دولة سوريا .

(ب) أعضاء الحكومة .

(ج) أعضاء المجلس التمثيلى .

(د) الموظفين الملكيين أو العسكريين بكافة دوائر الدولة .

ويعمل بأحكام هذه المادة سواء كانت تلك الإهانة موجهة إلى الذوات المشار إليهم مجتمعين أو متفرقين ، وسواء كانت الإهانة صريحة أو مخفية بشكل تتضمن الذم أو القدح أو التحقير ، على أن ذلك لا يمنع أيضاً من إجراء التعقيبات القانونية بحق الفاعلين . وكلف وزير الداخلية والعدلية بتنفيذ أحكام هذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره فى الصحف[1] .

لقد كانت الوحدة السورية فى جميع عناصرها ومدنها الشاغل الأول لرجال الفكر والعاملين فى ميدان المسائل العامة والسياسية ، فأخذت شعبية الصحافة تزداد بين كل طبقات الشعب التى تعتبر الصحافة وسيلة للتعبير عن مسئولياتها وجزءاً من الإجراءات والترتيبات المؤدية إلى مواجهة خطر انفصال بعض الأجزاء السورية عن الوطن الأم .

كما أنه يجب أن نضيف واقعة حية هى أن المشاعر السياسية للسوريين قد تميزت دائماً بالاتجاه نحو وحدة البلاد ، وبذلك أصبحت الصحافة فى هذه الفترة مدرسة الوطنية الحقة ، وأخذت المقالات السياسية فى الصحف تنادى بالمقاومة وتطالب داعية إلى الاستمرار فى الكفاح القومى ، وكانت فى غالب الأحيان تنصب

---

(١) الجريدة الرسمية — العاصمة عدد ٢٧٨ .

فى مقالات بليغة حماسية تارة وسياسية تارة أخرى . فقامت السلطات الحكومية والفرنسية ثانية بتعطيل الصحف الوطنية بعد أن عطلتها سلطات مكتب الصحافة الفرنسى وهى صحيفة « المقتبس » وصحيفة « العهد الجديد » لأجل غير مسمى .

وكذلك عطلت صحيفة « العالم » بحجة أنها نشرت فى بعض أعدادها الأخيرة عبارات من شأنها الحط من هيبة الحكومة وإثارة أفكار الأهلين عليها . ولما كانت هذه الجريدة ينص عليها قانون رقم ١٤٧ الصادر فى ٣٠ حزيران (يونية) عام ١٩٢٤ الخاص بالصحافة السورية والقانون الذى أصدرته المفوضية العليا رقم ٢٦٣٠ الصادر فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ وبموجب ذيل القرار رقم ٦٩ صادر عن رئيس الدولة السورى صبحى بركات فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ . فقد وقع على إغلاقها رئيس دولة سوريا صبحى بركات والمندوب السامى أوبوا[1] .

ولكن هذا الإرهاب الحكومى للصحف الحرة الوطنية لم يفت فى عضد الشعب السورى بصرف النظر عن معتقداته السياسية واتجاهاته الفكرية ، فقد كان لديه الإيمان القوى بوجوب التصرف كوحدة واحدة تصرفاً يستهدف الكفاح من أجل الوحدة والاستقلال وطرد المستعمر الدخيل : الفرنسى والإنجليزى وضم تلك الأجزاء التى يريد سلخها المستعمرون الفرنسيون والإنجليز وجعلها مقاطعات خاضعة لهم يقيمون فيها حكماً فرنسياً فى اللاذقية وجبل الدروز وتوحيد سوريا فى وحدة كاملة مع أجزائها الجنوبية وهى فلسطين وشرق الأردن .

لقد أصبح الجميع صحفيون بدافع هذه الأحداث السياسية الوطنية فرجل الدين والزعيم والجندى والعالم والطالب والموظف شحذوا جميعاً أقلامهم ليعاونوا الصحافة السورية ، فكانت بمثابة منبر عام للشعب السورى ولباقى الأجزاء السورية . وبذلك أثبتت الصحافة أنها صحافة رأى قبل كل شىء .

فقد كان للاهتمام العظيم الذى مارسته الصحافة السورية فى جميع ظروفها فى هذه الفترة بالنسبة للوحدة السورية الشاملة وطرد المستعمر الفرنسى ، وما كان لأقلام الصحفيين الذين تناولهم الاضطهاد والتعسف من أجل بلوغ مرتبة التحرر والاستقلال

---

(١) الصحيفة الرسمية — العدد ٢٨٥ لعام ١٩٢٥ .
مجلة العرفان ١ كانون الأول (ديسمبر) المجلد الأول عام ١٩٢٥ .

الأثر العظيم فى إضرام الثورة السورية الكبرى فى بداية عام ١٩٢٥ والتى استمرت مدة عامين تقريباً .

وبالمقابل فقد بذل الفرنسيون جهد طاقتهم لاستئصال النزعة العربية من نفوس السوريين وإماتتها فى قلوبهم ، ولكن سورية ظلت رغم ذلك شديدة الحرص على هذه النزعة القومية التى اهتزت ونمت فى ربوعها .

وكان الاستعمار يبث الدعوة لإقناع السوريين أنهم غير أهل للاستقلال ، وأن الانتداب هو الذى يأخذ بيدهم ليصبحوا أهلاً له . فكان السوريون يصدون عن هذه الدعوة الباطلة التى يلفظها التاريخ وينكرها الواقع . فالحكم الأجنبى قلما يهيئ البلاد لتحكم نفسها ، بل يسعى جاهداً لإقصائها عن هذه المنزلة الكريمة التى تعتز بها الشعوب الحرة . وأحدث تشدد الفرنسيين فى تجزئة البلاد وإثارة المنافسات المحلية بين الأهالى فى الجنس والدين والمصلحة ، رد فعل قوي لمقاومة التجزئة والحرص على الوحدة .

وهكذا أصبح الركنان الأساسيان للمطالب القومية : الاستقلال والوحدة ، يجريان على كل لسان ويملآن كل جنان .

« فلجأ الفرنسيون إلى الأساليب العنيفة ، وعززوها بالأحكام العرفية التى قلما خلت منها البلاد واستعانوا بجميع الوسائل فكانت الصحف تعطل ثم تعطل حتى يقضى عليها أن تتنازل عن حريتها »[1] .

وفى عهد حكومة دولة سوريا الأولى برئاسة صبحى بركات فى ١٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٤ وفى زمن المفوض السامى سراى اندلعت الثورة السورية الكبرى فى تموز (يوليو) عام ١٩٢٥ برئاسة سلطان باشا الأطرش من جبل الدروز ضد تصرفات حاكم جبل الدروز والظلم الذى تشكو منه سوريا ، بعد أن طالبوا مندوب المفوض السامى بأن ينضم الجبل إلى الوحدة السورية ، وأن يسود القانون فى البلاد وأن تحترم الحرية الشخصية وحرية الكلام وحرية الشكوى .

وتحالف حزب الشعب بدمشق مع الدروز بعد اتصالات ومذاكرات واجتماعات سرية على مساندة الثورة فى جميع البلاد السورية ، فقامت فى حماة بقيادة فوزى

---

(١) نجيب الأرمنازى سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ص ٢٤ .

القاوقجى ، واشتدت نيرانها بدمشق التى قصفها الفرنسيون بمدافعهم وأحدثت دوياً هائلاً فى الدول الغربية ، حتى إن صحيفة (ديبا) الفرنسية ذكرت أن عمل الجنرال سراى دمغ فرنسا بوصمة عار لا تمحى[1] .

قامت دعوة سرية تدعو البلاد إلى القيام فى وجه الظلم ، فتتابعت النشرات والبلاغات السرية والإنذارات التى تؤلف كتاباً مسطوراً إلى جانب المعارك والملاحم ، بعد أن اختفى عدد ضخم من الصحف نتيجة اشتداد الرقابة الصحفية عليها وفى مقدمتها جريدة « المقتبس » لمدة شهرين[2] بغية القضاء على هذه الثورة وإيقاف الغذاء الفكري للمجاهدين الوطنيين وقمع الحماس الوطنى لأبناء البلاد . مما أدى بالوطنيين والكتاب والصحفيين القوميين إلى الالتجاء إلى الدعايات المستترة وتوجيه الدعوة إلى الجهاد سراً . ولم يبق من هذه الصحف إلا أربع فقط فى جميع أنحاء سوريا أما الصحف الباقية التى تتحدث بلسان العناصر الوطنية فقد ذهبت ضحية الاستبداد الفرنسى .

« وكان أول نداء أذاعه سلطان الأطرش (قائد جيوش الثورة الوطنية السوريا العام) ودعا فيه السوريون إلى حمل السلاح تحقيقاً لأمانى البلاد المقدسة وتأييداً لسيادة الشعب وحرية الأمة مسجلا هذه المطالب » :

١ — وحدة البلاد السورية ساحلها وداخلها والاعتراف بدولة سوريا عربية واحدة مستقلة استقلالاً تاماً .

٢ — قيام حكومة شعبية تجمع مجلساً تأسيسياً لوضع دستور يقرر سيادة الأمة سيادة مطلقة .

٣ — سحب القوى المحتلة من البلاد السورية وتأليف جيش وطنى لصيانة الأمن .

٤ — تأييد مبدأ الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان فى الحرية والمساواة والإخاء[3] .

والواقع أن الصحافة السورية تعرضت خلال فترة الثورة لخسائر مادية ومعنوية تتناسب والأهمية الرئيسية للدور الذى كانت تلعبه فى الحياة السياسية للأمة ، فقد

---

(١) نجيب الأرمنازى — سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ص ٣٨ .
(٢) مجلة العرفان مجلد ١١ جزء ٣ تشرين الثانى (نوفبر) عام ١٩٢٥ .
(٣) نجيب الأرمنازى سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ص ٤٠ .

اضطهد الفرنسيون الصحفيين اضطهاداً عظيما . وقد قضى كثير من الصحفيين نحبهم ومنهم من حكم عليه بأحكام مختلفة ومنهم من حكم عليه بالإعدام أمثال منير الريس المحرر بجريدة « القبس » إذ يقول: «كنت أعمل محرراً بجريدة «القبس» الدمشقية وحكم عليّ بالإعدام لأني جاهدت في عام ١٩٢٥ ضد الفرنسيين في منطقة جبل الدروز ومنها انتشرت الثورة إلى جميع أنحاء سوريا »[١] .

قرار رقم ٣٠٢/س :

خشى المفوض السامى سراى استفحال الثورة فى البلاد السورية ، وبالتالى فقد خشى الإنجليز الذين كان يتهمهم بأنهم يمولون الثورة عن طريق رجال الحركة القومية الذين نزحوا إلى الأجزاء الجنوبية من البلاد السورية فأصدر قراراً رقم ٣٠٢/ س فى تشرين الثانى (نوفمبر) وعام ١٩٢٥ فيه يمنع نشر مطبوعات وتحريم توزيعها إلا إذا كانت معدة للبيع وتعرض فى المحال العامة بواسطة مراسلين خاصين ويعاقب على المطبوعات التى تنقل خفية أو بصورة سرية من شخص لآخر يعد ذلك انتهاكاً للنصوص القانونية السارية المفعول ، وكذلك المطبوعات التى تنقل بصورة متعمدة أخباراً خاصة لأشخاص آخرين غير ذى صفةقانونية فى الأمة أو تنقل أخبار العمليات الحربية أو المسائل السياسية التى من شأنها تمكين الأفراد على مواصلة تمرد الشعب وثورته أو التى تنقل الأخبار التى تترك أثراً سيئاً على روح الجنود المتحاربة للدولة المنتدبة[٢] .

ومن جهة أخرى فقد أفرجت عن جريدة « المقتبس » الدمشقية بعد أن منعها السلطة شهرين من الظهور وكذلك ظهرت سائر صحف دمشق التى توقفت عن الصدور أثناء فترة الثورة[٣] .

زمن هنرى دوجوفنيل :

إلا أن الحوادث كانت أسرع من قرار المفوض السامى سراى فقد استدعته

---

(١) الصحفى منير الريس — حديث خاص معه (وهو صاحب جريدة بردى) .
(٢) قرار من المفوضية رقم ٣٠٢ س فى ١ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٥ .
(٣) مجلة العرفان مجلد ١١ جزء ٣ — تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٥ .

الحكومة الفرنسية وعدته مسئولاً عن الحوادث فى سوريا ، واختارت هنرى دوجوفنيل فى ٨ تشرين الثانى (نوفبر) عام ١٩٢٥ مفوضاً سامياً مكانه ، ولكن هذا الأخير خشى حملات الصحافة والصحفيين السوريين وخاصة صحيفة « المقتبس » فقد أصدر أمره بتعطيلها لأجل غير مسمى دون إبداء الأسباب ، ولما يمض على التصريح لها بالعمل أسبوعاً واحداً . وفى ٢١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٥ قدم السيد صبحى بركات استقالته إلى المفوض السامى الجديد ، واستقالت معه حكومته ناصحاً له بإجابة مطالب البلاد لتهدئة الحالة « بعد ما أصبح غرضاً للطاعنين واللائمين عندما أخذ يساير الفرنسيين ويمالئهم » . وعندما أخفق المفوض السامى دوجوفنيل فى إقناع الشيخ تاج الدين الحسينى بتأليف الوزارة على المنهاج الذى يريده أصدر فى ٩ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ قراراً كلف به المسيو بيير آلب المندوب السامى الممتاز لدى دولتى سوريا وجبل الدروز باستلام زمام الحكم فى سوريا كما أطلق على الجنرال أندريا لقب حاكم دمشق العسكرى .

قرار رقم ١٣٧ عام ١٩٢٦ :

وكان أول ما قام به هذا الحاكم — بيير آلب — هو إصدار قرار برقم ١٣٧ فى ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ يحد به من قوة الصحافة فى جو عاصف من الثورة الجارفة فى البلاد السورية جميعها وبخاصة فى العاصمة السورية ، ويخضع الصحف للرقابة بمقتضى مادته الأولى [١].

وقد اعتقد هذا الحاكم الأجنبى أنه بذلك يتمكن من الحد من قوة الثورة التى كانت تشتد يوماً بعد يوم فى البلاد السورية وبخاصة فى دمشق وجبل الدروز .

ومن جهة أخرى حاول دوجوفنيل أن يفرق بين المجاهدين فى دمشق والمجاهدين فى جبل الدروز ، فأخذ حاكم الجبل الفرنسى يذيع إذاعات يغمز فيها زعماء الثورة من الدروز لإهمالهم استقلال الجبل — كما جرى فى العلويين — واستغراقهم فى الدعوة إلى استقلال سوريا ودمج الجبل فيها ، ويمجد الدروز ويحرضهم ويخوفهم ويطمعهم ، ولكن هذه المحاولات باءت بالإخفاق كذلك .

---

(١) قرار رقم ١٣٧ لعام ١٩٢٦ (فى ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦) .
الجريدة الرسمية — العدد ٢٨٧ فى ١ آذار (مارس) عام ١٩٢٦ .

وفى أثناء ذلك الوقت أخذت النجدات المنتظرة تتوارد من فرنسا ، فاغتنم دوجوفنيل الفرصة فاتصل بالداماد أحمد نامى التركى الأصل وعينه رئيساً للدولة السورية : بعد مباحثات تولاها المسيو دوجوفنيل مع فريق من الوطنيين لوضع حد للثورة السورية التى اندلعت نيرانها فى أطراف البلاد ، وتألفت الوزارة برئاسة الداماد على على أساس برنامج وطنى اتفق عليه المجاهدون فى دمشق وجبل الدروز وبقية البلاد السورية .

وإلى جانب ما كانت تزمع الوزارة عمله فى أول عهدها بالحكم أظهرت اهتماماً كبيراً بكل ما كان يظهر فى الصحافة بقصد النصح أو النقد لبعض الموضوعات المتعلقة بالبرنامج الوطنى وكان الصحفيون على رأس المسئولين السياسيين الذين كانوا يجاهدون فى إرساء الدعائم اللازمة لمجتمع جديد بعد أن أدركوا تمام الإدراك المسئولية الملقاة على عاتقهم ، وبالتالى الانتفاع من الحركة الوطنية الثورية لضمان الاستقلال التام .

وكان كل مواطن صحفياً كان أم غير صحفى ، يبحث عن مجال يعبر فيه عن مشاعره . ويرجع هذا بالطبع إلى الوضع السياسى الخاص الذى كان على سوريا أن توجهه كنتيجة للاحتلال الفرنسى .

وكان اهتمام الصحفيين بمستقبل البلاد وإدراكهم لعظم المسئولية الملقاة على عاتقهم يدفعهم إلى انتقاد السلطات السورية والفرنسية التى كانت تحاول عرقلة استقلال البلاد والوصول إلى الهدف الأساسى للاحتلال الفرنسى فى البلاد السورية .

قرار رقم ١٤٦ فى ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ :

وهكذا أصبح الشعور الوطنى العام هو الدافع الرئيسى لرجال الصحافة السورية ، وكل ما كانوا يكتبونه من مقالات أو يطرحونه من أفكار إنما قصدوا به توضيح نقط البرنامج الوطنى الذى دعا إليه المجاهدون من الثوار فى دمشق وفى جبل الدروز ، وبهذه الطريقة أصبحت الصحافة السورية منبراً عامًّا للأفكار التى تعبر عن مشاعر العرب السوريين خارج سوريا سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين .

وقد خشى الحاكم العسكرى تطور الأفكار الصحافية فبادر إلى إصدار قرار

آخر برقم ١٤٦ [1] فى ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ يكمل بموجبه حلقات الضغط على الحرية الصحفية ، وكانت نصوصه تحتم إخضاع عملية إصدار الصحف اليومية وجميع المطبوعات من أية طبيعة كانت للرقابة الفورية ويجعل لمكتب الصحافة فى المفوضية العليا الفرنسية ولفروعه فى دمشق وحلب الحق فى الإشراف على كل ما يكتب فى الصحف السورية من دون الحكومات السورية التى كان لها بعض الاختصاص عليها والإشراف على الرقابة الصحفية بموجب ذيل القرار رقم ٦٩ وبموجب القرار ٣٠٢ / س الخاص بالمطبوعات وتوسيعها وعرضها فى محال البيع . ولم يمض على القرار السابق ثلاثة أيام .

وكان صدور هذا القرار بداية غير طيبة لتولى الحكومة ، وقبل أن يصل رد الثوار الدروز على كتاب دوجوفنيل بالمطالب الوطنية المتفق عليها مع ثوار دمشق بيومين فى ٢٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ ؟

ولكن الحكومة الفرنسية لم توافق على برنامج الوزارة والمطالب السورية فقررت قمع الثورة بقوة السلاح ، وتلا ذلك استقالة الوزراء الثلاثة الوطنيين بعد شهر واحد من استلامهم الحكم ، وهم فارس الخورى ، ولطفى الحفار ، وحسنى البرازى ، إثر جلسة حامية الوطيس ناقشوا فيها الجنرال غوابية بعنف واحتجوا على قصف الميدان والغوطة بالقنابل خلافاً للخطة المتفق عليها ، وهى إنهاء الثورة بتحقيق البرنامج الوطنى .

وفى اليوم التالى لاستقالاتهم قبض عليهم بتهمة التآمر مع الثوار على سلامة الدولة ، وقبض على آخرين مع إخوانهم منهم المغفور له فوزى الغزى ، والمغفور له سعد الله الجابرى ، وأرسلوا إلى المنافى فى الحسجة ثم أميون ودوما فى لبنان .

وسارعت السلطات الفرنسية بموجب القرار رقم ١٤٦ الأخير بتعطيل الصحف ، وباضطهاد الصحفيين الأحرار اضطهاداً كبيراً ، كان من أثره أن اختفى عدد من الجرائد وعطل عدد آخر بتهم مختلفة .

فقد عطل المندوب السامى الفرنسى بالاشتراك مع الداماد أحمد نامى صحيفة

---

(١) الجريدة الرسمية — العدد ٢٨٧ فى ١ آذار (مارس) عام ١٩٢٦ .

(٢) الجريدة الرسمية رقم العدد ٢٩١ عام ١٩٢٦ .

سوريا الشمالية التى تصدر بحلب لأصحابها أنطون يوسفاكى وشعراوى إلى أجل غير مسمى فى ١٥ مايس (مايو) عام ١٩٢٦ بحجة أنها نشرت مقالات مهيجة للرأى العام . والواقع أن أنطون يوسفاكى كتب سلسلة من مقالات حماسية وطنية يعبر فيها عن مشاعره كمواطن مخلص للمساهمة فى الدفاع عن حقوق بلاده . هذه الحقوق التى أصبحت فى ذلك الوقت الشاغل الأول لرجال الفكر والعاملين بالميدان السياسى للتأمين ، والسلامة القومية للبلد السورى المهدد بالاحتلال الفرنسى ، ولكن لم تكد هذه الصحيفة تغلق أبوابها إلا وتبعتها الصحيفة الوطنية الثانية « سوريا الجديدة » التى تصدر بدمشق لصاحبها توفيق اليازجى وحبيب كحالة فى ١٥ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٦ بقرار من رئيس الحكومة أحمد نامى ووزير داخليته واثق المؤيد بموجب القرار رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥[١] وذلك لنقدها أعمال الحكومة المتواطئة مع السلطات الفرنسية من أذناب الاستعمار وطلاب المناصب الوزارية بعد أن اعتقلت هذه الأخيرة الزعماء الوطنيين الأحرار ، ونفيهم إلى خارج البلاد .

ومع ذلك فإن الاضطهاد الفرنسى لم يزد الصحف والصحفيين إلا إصراراً على مواصلة الجهاد فى سبيل تنفيذ البرنامج الوطنى الذى قامت عليه الثورة العربية الكبرى ، وبالتالى كان هدفها انتزاع الحق الذى يقبض الأجنبى على ناصيته فى الحكم والإدارة والتشريع والقبض والصرف والتنصيب والعزل ، وكان هدف كل صحفى غيور فى هذه البلاد أن يغذى فى الناس روح الكره والبغضاء لها .

وكان هم الصحفيين أصحاب المبادئ السياسية الوطنية أن يسودوا صفحة الحكومة ويشوهوا عملها ويهدموا بنزعتهم السلبية كل بناء مشروعاتها ، حتى قال عنهم المستعمر والحكومات الموالية لهم أن الصحفيين جماعة هدم لا يصلحون للبناء وحتى قيل إنهم قوم يعمى الغرض أبصارهم ويصم آذانهم ويختم على قلوبهم غشاوة .

وفى الواقع ، ليس فى هذا القول شىء من المبالغة فقد كان يترتب على الصحفيين أن يقاوموا استعباد الأجنبى للبلاد واستثماره لمرافقها ، وسبيل هذه المقاومة محاربة صنائعه فى الحكم والإدارة ، وتقويض أركان البناء الذى أقامه على أكتاف فريق

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٩٢ عام ١٩٢٦ .

من المارقين من أبناء البلاد ، ولا لوم فى هذا على الصحفيين ولا تثريب ، ولا سبيل إلى نقدهم إذا هم حطموا الهياكل والدمى التى يضعها آلهة الانتداب لتفرض عبادتها على الناس . وقد كانت هذه الدمى فى ضعف تكوينها تتحطم بسهولة وتهوى من بروجها ، وهذا هو السر فى تلك السلسلة الطويلة من التجارب والمحاولات التى كان الأجنبى يباشرها لفرض سيطرته .

ومن جهة أخرى فقد عطلت الحكومة برئاسة أحمد نامى وبقرار من الحاكم الفرنسى بيير آلب صحيفة « المقتبس » الوطنية الدمشقية فى ٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٦ إلى أجل غير مسمى لنشرها مقالة بعنوان (كلمة فى غير محلها) فى العدد ٤٦٢٣ بتاريخ ٤ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٦ [١] وكانت مثالاً طيباً للوطنية الصادقة فقد اعتبرت الحكومة هذه المقالة جريمة « تهييج الرأى العام » فقد خشيت أن تعاود هذه الصحيفة الوطنية (عميدة الصحف) مقالاتها النارية ضد الاحتلال الفرنسى كما كانت فى السابق ضد الاحتلال العثمانى .

وأغلب الظن أن الحكومة الفرنسية حاولت مراراً عديدة عدم الإفراج عن هذه الصحيفة نظراً لخوفها المتزايد منها برغم أن صاحبها كان وزيراً للمعارف السورية فى عدة وزارات .

ولم يكتف الحاكم الفرنسى بيير آلب بأن يعطل ويصدر أوامر بالإغلاق المؤبد لبعض الصحف الوطنية بدافع الحد من الثورة السورية فقد قرر اعتقال أصحابها والحكم عليهم بالغرامات المختلفة .

فقد عطل أحمد نامى وبيير آلب صحيفة « الرأى العام » الدمشقية لصاحبها طه المدور فى ٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٦ واعتقلته بحجة أنه نشر فى العدد رقم ٢٩٥٢ بتاريخ ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٦ مقالاً بعنوان (انظر إلى أين قادهم تفرنجهم [٢] فقد اعتبره الحاكم الفرنسى تحاملاً على رئيس جمهورية مجاورة للبلاد السورية بدون أى مبرر ، واعتقلت صاحبها طه المدور عشرة أيام ، ثم أفرجت عنه بشفاعة الوجهاء والعلماء ونقابة الصحف ولم يسمح لصحيفته بالعودة

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٩٦ لعام ١٩٢٦ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٩٦ لعام ١٩٢٦ .

للإصدار إلا بصورة متقطعة ، حيث كانت تصدر فى كل شهر عدداً أو عددين على الأكثر . .

كما عطلت السلطة الفرنسية أيضاً صحيفة الأوريان والعهد الجديد[١] .

وأخذت الصحف اللبنانية تساند حرية الصحافة السورية ، فأخذت تنشر مقالات تهاجم فيها الحكومة السورية التى تمالئ الحاكم العسكرى الفرنسى والمندوب السامى ، وتهاجم الحكومة المأجورة لضغطها على حرية الصحافة والصحفيين ، واعتقال الزعماء الوطنيين السوريين ، ونفيهم خارج البلاد وكانت مقالاتها كالسياط التى تلهب أجسادهم ، إذ تصفهم « بأنهم هيا كل وصوراً وأن الكلمة الأولى والكلمة الأخيرة فى شئون الحكم والإدارة للمستشار الفرنسى الجاثم إلى جانب الوزير يوجهه فيتجه حيث يرسم له الهدف ويأمره فينفذ الأمر بإجماله وتفصيله فحكومة هذا طابعها وهذا أسلوبها لا قيمة لأعمالها ولا تستحق أن تحترمها الصحافة المحلية قبل الصحافة العربية المجاورة »[٢] .

أما صحيفة « الأحرار المصورة » فتقول : « إن هذه الحكومة التى لم تسجل عملاً بارز الأثر محمود التقية إذ أن النزعة الغالبة عند فريق من الرجال الذين يتعاونوا مع السلطة الفرنسية وكانوا مطاياه نزعة الشر والإثم والعدوان على حق الناس وهى روح الطغيان على حق البلاد فى الحرية والاستقلال والكرامة فى سبيل ما يتمتعون به من منصب وجاه وبسطة فى المال ، وما الجاه الذى ينتهى عند حدود الطاعة لأصغر أجنبى من موظفى الانتداب وما المنصب الذى يؤمر فيه الوزير كما يؤمر العبد فيطيع مثلما يطيع »[٣] .

فقد أصدرت الحكومة السورية بالموافقة من المندوب السامى الفرنسى قرارات رقم ٥٩٤ و ٦١٣ و ٦٢٧ بمنع الصحف اللبنانية « الجوائب » و « الأحرار المصورة » و « الأحرار » من دخول سوريا منذ بداية كانون الثانى (يناير) عام ١٩٢٧ . وقد وقع على هذه القرارات أحمد نامى وبيير آلب ورءوف الأيوبى الذى أصبح وزير

---

(١) مجلة العرفان مجلد ١١ عام ١٩٢٦ .
(٢) جريدة الجوائب العدد ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٦ .
(٣) جريدة الأحرار المصورة العدد ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٦ .

داخلية فى التعديل الوزارى بعد اعتقال الوزراء والزعماء الوطنيين الثلاث فارس الخورى، ولطفى الحفار وحسنى البرازى .

زمن هنرى بونسو :

وفى أيام التعديل الوزاري الثالث لوزارة الداماد أحمد نامى فى ١٤ آب (أغسطس) عام ١٩٢٦ ، انسحب دوجوفنيل من سوريا نتيجة لازدياد الثورة واستفحالها ، وخصوصاً بعد اعتقال الزعماء السياسيين والوزراء الوطنيين ، وعين بدلاً منه سياسى فرنسى هو هنري بونسو إلا أنه لم يصل إلى دمشق إلا فى ١١ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٦ .

أما عن الوضع الجارى فى سوريا ، فقد ظلت الثورة السورية مستمرة بعد انسحاب دوجوفنيل مدة طويلة ، غير أن الحملات القوية الجديدة أخذت تنجح فى ضغطها وتطويقاتها ، واستطاعت أن تضطر المجاهدين إلى الانسحاب خطوات بعد خطوات من جبهات القتال فى الغوطة ثم فى الجبل ونتيجة ما أصابهم من التعب وقلة ما بأيديهم من العتاد والمال والوسائل الضرورية حتى إذا كان صيف عام ١٩٢٧ كانت بقية القوات المقاتلة المعاصرة للثورة قد نزحت إلى البلاد العربية الأخرى .

أما عن المفوض السامى الجديد فقد بدأ يدرس الأمور فى فرنسا قبل وصوله إلى سوريا ، وأتم دراسته فى سوريا وكان شديد الحذر ، متحفظاً فى علائقه ، متحفظاً فى رسائله ، فتلقته الوفود السورية فى ١٧ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٦ بالمطالب الوطنية التى أصبحت مألوفة ومعروفة ، وهى دعوة جمعية تأسيسية ، واستبدال معاهدة الانتداب ، وتحقيق الوحدة السورية ، وتوحيد النظام القضائى ، واحترام السيادة القومية ، والاشتراك فى عصبة الأمم ، والتمثيل الخارجي ، وإعلان العفو العام والتعويض على المنكوبين .

وقد جرت محادثات بين هاشم الأتاسى رئيس المؤتمر الوطنى الذى عقد فى بيروت عام ١٩٢٧ والزعيم إبراهيم هنانو وبين المفوض السامى هنرى بونسو لم تصل إلى نتيجة، واشتدت الحملة على حكم الداماد أحمد نامى الذى عينه دوجوفنيل، وأثنى عليه فى لجنة الانتدابات على حين كان يرى فيه السوريون رجلاً غريباً يحكم بأمر الفرنسيين .

وقد جرت فى عهده أحداث مشهورة من قتل وتخريب ونفى وسجن ، فلم يحرك ساكناً ولم ينطق بكلمة ، وكان دائماً عرضة لهجوم الصحافة والصحفيين من داخل سورية ومن صحف لبنان كما ذكرنا آنفاً .

وقد استقال الداماد أحمد نامى ووزراؤه أخيراً فى ٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ ، وأعلنت الحكومة الجديدة فى ١٤ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ برئاسة الشيخ تاج الدين الحسينى برنامج عملها الذى يقتصر — باعتبارها حكومة مؤقتة — على تسليم زمام الحكم بأسرع وقت ممكن إلى حكومة دستورية ، والشروع بانتخابات نيابية حرة طليقة وإزالة الأحكام العرفية وإلغاء المراقبة ومنح عفو واسع النطاق .

قرار رقم ١٨١٦ عام ١٩٢٨ وحرية الصحافة :

وبالفعل فقد أفرج عن الزعماء الوطنيين والوزراء السياسيين ودخلوا البلاد بعد إصدار العفو عنهم بعد مؤتمر بيروت بأيام قلائل وإزالة الأحكام العرفية فى البلاد ، وكذلك فقد أصدرت المفوضية العليا قراراً برقم ١٨١٦ صادراً فى ١٨ (فبراير) شباط عام ١٩٢٨ أى بعد تأليف الوزارة بثلاثة أيام يلغى بموجبه المفوض السامى هنرى بونسو جميع القرارات التى تحد من حرية الصحافة وسلطانها وأيضاً القرارات التى صدرت فى عهد الحاكم الفرنسى بيير آلب ويقرر ما يأتى :

مادة ١ تلغى المراقبة الواقعة قبل النشر الموقوتة والمطبوعات على أنواعها على الصحف والمجلات والنشرات الموقوتة فى الدولة السورية .

مادة ٢ إن نشر الصحف والمجلات والنشرات الموقوتة والمطبوعات على أنواعها تبقى خاضعة فى الدولة السورية لأحكام المقررات الصادرة فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ عن المفوض السامى ، وفى ٢٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ عن حاكم دولة دمشق السابقة ، وفى ١٨ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ عن رئيس الدولة السورية .

مادة ٣ يلغى القرار رقم ٧٣٣ الصادر فى ٢١ آب (أغسطس) عام ١٩٢٤ عن حاكم دولة حلب السابقة .

مادة ٤ أمين السر العام المندوب ، ومندوب المفوض السامى لدى دولة سوريا يكلفان

كل بما يعنيه بتنفيذ هذا القرار الذى يعتبر نافذاً من تاريخ ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ .

١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ (بونسو)

إلا أن هذا القرار لم يكن يلغى بعض المواد التى وجدت فى نظام الصحافة السوري ونظام الصحافة لدولة العلويين وهى المواد المقيدة لبعض حريات الصحف .

وأصبحت حرية الصحافة بعد الأربعة أشهر الأولى من صدور القرار السابق لا حدود لها وأخذ سيل حقيقى من الصحف ينهمر فى شوارع العاصمة السورية ، وبلغ عددها ثمانية إلى ما كان موجوداً قبلاً .

وهذا عدد كبير لو قيس بالصحف التى صدرت فيما قبل هذا التاريخ ، وفى أيام الضغط على الحرية الصحفية ، وهذه الصحف هى : « الاستقلال » لراغب العثمانى فى ٦ تموز (يوليو) عام ١٩٢٨ ، و « المرصاد» لعبد الهادى اليازجى فى ٨ تموز (يوليو) عام ١٩٢٨ ، و « الخازوق » لبسيم مرادفى ٢ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ ، و « أبونواس » لمهدى اللوجى ، وأحمد العينانى فى ١٣ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ و « النظام » لفوزى أمين عام ١٩٢٨ ، و « القبس » لعادل كرد على ونجيب الريس فى ١ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٨ فى دمشق .

أما فى حلب فقد صدر فيها أربع صحف بعد إعلان إلغاء الرقابة على الصحافة بأيام قلائل وهى : « التاج » لأمين تاج الدين فى ٢٠ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ ، و « السلام » لجلال قدرى فى ٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٨ ، و « الأهالى » لشاكر نعمت الشعبانى فى ١٨ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٨ ، و « الجهاد » لمحمد فهمى الحفار فى ٢٧ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ .

وصدرت فى مدينة جبلة أول صحيفة شعبية وهى « الأدهمية » لفارس كنج فى ١٨ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٢٨ ، قبل إصدار قرار إلغاء الرقابة على الصحافة .

إلا أن الحكومة التاجية أصدرت قراراً — من جهة أخرى — تحمل اسم مجلس الوزراء السورى بترك التعطيل الإدارى للصحف المخالفة للقانون الصحفى ، وإحالة الصحف على المحاكم ومثلها فى ذلك مثل الحكومات التى كانت تعقد المؤتمرات لنزع السلاح وهى فى الوقت نفسه تعمل وتدأب على التسلح ليل نهار [1] .

---

(١) مجلة العرفان مجموعة ١٩٢٨ .

وإذا نظرنا إلى التقرير الذي أرسلته المفوضية العليا إلى وزارة الخارجية لتقديمه لعصبة الأمم عن الصحافة السورية فى عام ١٩٢٧ نرى أنه يذكر أن فى سوريا ٣٣ صحيفة ومجلة ، وأنه لا توجد لأية صحيفة(١) تمثل الرأى العام تمثيلاً حقيقياً ولذلك نرى إصدار أكبر صحفها ضئيلا. والواقع أن قرارات الضغط على الحرية الصحفية جعل الصحافة الشعبية صحافة شبيهة بالصحافة الرسمية . وبالتالى فإن فرض رقابة حديدية على الصحف للقضاء على أية معارضة حتى تصبح كلها صحافة رسمية أو شبه رسمية جعل المواطنين السوريين لا يثقون بالأخبار ، ولا بالسياسة التى تتبعها الحكومات المحلية وبذلك يقل إقبالهم عليها وينخفض عدد توزيعها .

ولكن الواقع فى تلك السنة لم يكن هناك أكثر من عشرة صحف تتنازع البقاء فى الإصدار ، فيما بينها وكانت الباقيات من الصحف إما معطلة لأجل غير مسمى أو مغلقة دون أن يصرح لها بالعودة للإصدار .

وقد وجدنا أن عدد الصحف اليومية فى سوريا بعد الثورة السورية لم يزد عن عشرة جرائد حيث تولت أربعة منها مهمة مهاجمة الاستعمار الفرنسى بدمشق وهى « المقتبس » و « الأنباء » و « الخازوق » و « الشعب » لمدة أربعة أعوام بعد الثورة .

(وبعد عام ١٩٣١ تولت هذه المهمة صحف القبس والأيام وفتى العرب وألف باء فى دمشق ، والأهالى والوحدة والجهاد والاتحاد فى حلب) . متحدثة بلسان العناصر القومية ، وقد صودرت هذه الصحف مرات عديدة ولفترات طويلة ، مما أدى إلى خسارتها خسارة فادحة ومع ذلك فإن الاضطهاد الفرنسى لم يزدها إلا إصراراً ، مما دعا السوريين إلى اعتبارها مدرسة وطنية يتعلمون فيها كيف تكون التضحية إذا دعت الظروف الوطنية . (وسوف نعود إلى ذكر هذه الصحف بالتفصيل) .

وفى عام ١٩٢٧ لم تصرح السلطات الفرنسية والسورية بإصدار صحف فى مدن حمص وحماة وجبلة ودير الزور والحسجة والإسكندرونة ، ولكنها صرحت فقط بإصدار صحيفة « صدى اللاذقية » فى مدينة اللاذقية . وصحيفة « إنطاكية » فى مدينة إنطاكية وصحيفة « مارج » فى القنيطرة وصحيفة « على كيفك » فى حلب وصحيفة « الصحراء المصورة » و« المستقبل » و « الشعب » و« لسان الأحرار» و« الحياة

---

(١) تقرير المفوضية العليا سنة ١٩٢٧ .

المصورة » و « السهام » و « الحياة الأدبية » فى دمشق :

ولكن لم يبق من هذه الصحف على قيد الحياة منذ ولادتها إلا عدة أشهر ، سوى صحيفة « المستقبل » لشريف الأسطة ، و « الشعب » لتوفيق جانا و « الحياة الأدبية » لأديب التنبكجى فى دمشق ، وصحيفة « إنطاكية » لأسبر باسيلى . وجورج مدنى فى إنطاكية ، وصحيفة « صدي اللاذقية » لعبد الحميد حداد . وباقى الصحف لم يكتب لها الحياة بسبب الحد من الحريات الصحفية فى تلك السنة . وصرح لصحيفة « الأحرار » بموجب القرار رقم ٧٦[١] فى ٧ شباط (فبراير) عام ١٩٢٧ وصحيفة « الجوائب » اللبنانية بالقرار رقم ١٧٢ فى ١٢ شباط (فبراير) عام ١٩٢٧[٢] . بدخول الأراضى السورية وكذلك صحيفة « الأحرار المصورة » بقرار رقم ٣٩٧ فى ١٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٧[٣] .

أما عن المجلات فى الفترة بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٨ فقد كثر عددها فى البلاد السورية وخصوصاً بدمشق . فقد صدر فيها « النجاح » لإلياس خليل ترتر عام ١٩٢١ و« مجلة الشرطة » لمديرية الشرطة عام ١٩٢١ ، و « مجلة الرابطة الأدبية » لجمعية الرابطة الأدبية عام ١٩٢١ ، والروايات العصرية لقاسم هيمانى عام ١٩٢٢ ، و « اللطائف السورية » لعبد القادر إنارة عام ١٩٢٣ ، و معارف دمشق « دائرة معارف دمشق عام ١٩٢٣ ، و « سمير الشبان » لمحمود جرجى عام ١٩٢٤ ، « الربيع » لمارى إبراهيم وعبد السلام صالح عام ١٩٢٥ ، « ومارستان الأفكار » لحاكم نصرى وشفيق العقاد عام ١٩٢٧ و « الكرباج » لسلامة الأغوانى عام ١٩٢٧ و « الحياة الأدبية » لمنير العجلانى وأديب التنبكجى عام ١٩٢٨ .

ويمكن القول أن هذه المجلات التى حاول أدباؤها وجمعياتها نشرها وإصدارها بدمشق ماتت فى مهدها ، وليس السبب قلة المثقفين فى بلاد الشام بل كان السبب قلة المال عند المصدرين لها وفقر البلاد العام وقلة السكان .

ولكن من جهة أخرى يمكن القول إن بعض المجلات قد حاولت الوقوف على قدميها لبضعة سنوات ثم لحقت بإخوانها بعد عام ١٩٢٩ وهى : « مجلة المجمع العلمى »

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٠٠ لعام ١٩٢٧ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٠١ لعام ١٩٢٧ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٣٠٣ لعام ١٩٢٧ .

التى يصدرها المجمع العلمى العربى بدمشق عام ١٩٢١ ولم تحتجب إلا بعد أن أنقصت مخصصات المجمع العلمى واضطر رئيسه إلى الاستقالة[1] . وكذلك « النشرة الشهرية لغرفة التجارة» التى كانت تصدرها غرفة التجارة بدمشق عام ١٩٢٢ ، ومجلة «العاصمة» التى صدرت فى بداية عهدها من قبل السلطات الفيصلية ، وهى صحيفة سياسية فى ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩١٩ ثم تحولت إلى مجلة رسمية للدولة عام ١٩٢٢ ومجلة « المعهد الطبى العربى » للمعهد الطبى العربى عام ١٩٢٤ والمعتقد أن هذه المجلات قد أنقصت السلطات الفرنسية أموالها واحتجبت بعد قيام الحكم السورى الأول فى عهد الشيخ تاج الحسينى عام ١٩٣٠ ، أما باقى المجلات فقد كان يصدرها أفراد ، ولكنهم لم يتمكنوا من الوقوف لمدة طويلة للأسباب التى ذكرناها فيما قبل وهى : مجلة « الطب الحديث » لحسن سهيل العجلانى عام ١٩٢٨ و « المصباح » لمحمد محمد دهمان عام ١٩٢٨ و « العصا لمن عصى » لمهدى اللوجى عام ١٩٢٨ ومجلة « الإعلانات السورية » لجورج فارس عام ١٩٢٨ و « النهضة السورية » لقلم تحرير جريدة الاستقلال عام ١٩٢٩ .

وكذلك كان مصير المجلتان اللتان صدرتا فى حمص : « جادة الرشاد » لحنا خباز عام ١٩٢٣ و « دوحة الميماس » لمارى عبده شقرا عام ١٩٢٨ ، وكذلك أيضاً « المحبة البيطرية » لفائق الخطيب عام ١٩٢٣ و « الوحى » لمحمود عثمان وزكى عثمان عام ١٩٢٦ اللتان ماتا فى مهدهما ، إلا أن مجلة « الزراعة الحديثة » لصاحبها عمر ترمانينى التى أصدرها عام ١٩٢٤ فقد بقيت حتى عام ١٩٣٠ ، هذا فى مدينة حماة . أما فى مدينة حلب ، فقد صدرت عدة مجلات ماتت هى الأخرى بعد إصدار بضعة أعداد منها وهى : « حديقة التلميذ » و « المدرسة الفاروقية» عام١٩٢٤ و « الكشاف العربى » لعبد القادر الشوا عام ١٩٢٤ و « الجريدة الزراعية » لعبد القادر ناصح الملاح عام ١٩٢٤ و « مجلة المحاماة » لنقابة المحامين عام ١٩٢٦ و « الفجر » لعطا الله الصابونى عام ١٩٢٧ .

إلا أن المجلات التى كتب لها البقاء مدة طويلة كانت إما تابعة لهيئات أمثال « النشرة الشهرية » لغرفة تجارة حلب عام ١٩٢١ ومجلة « القربان المقدس » التى

(١) مصطفى الشهابى محاضرات الاستعمار فى معهد الدراسات العربية ص ٢٠٤ . الجزء الثانى .

يشرف عليها القس أغناطيوس سعد عام ١٩٢٦ و « الرحمة » التى يشرف عليها القس إلياس نمامى عام ١٩٢٧ ، وإما كان أصحابها يبذلون من جهدهم وعرقهم الكثير للوصول إلى درجاتها العليا أمثال مجلة « الحديث » التى عاشت حتى طغت على باقى المجلات الصادرة بحلب لصاحبها سامى الكيالى وإدمون رباط عام ١٩٢٦ . ثم مجلة الاعتصام لعبد الله العز وعون الله الإخلاص عام ١٩٢٩ التى عاشت فترة طويلة من الزمن حتى أوائل العهد الوطنى السورى الأول .

أما فى بلاد العلويين فى صافيتا ، فقد صدرت مجلة « التجدد » لأديب طيار عام ١٩٢٧ ولم يكتب لها البقاء لعدم وجود قارئ ولأسباب مالية وفنية فى الإخراج والطباعة .

أما فى مدينة اللاذقية فقد صدرت فيها خمس مجلات كتب لثلاثة منها البقاء ما بقيت هناك حكومة للعلويين ترعاها ولم يكتب البقاء للاثنين الآخرين وهما : « العلوى » لمصرى زادة برهان الدين بك عام ١٩٢٣ و « النور » لنصر الله طليع وجاد كومين عام ١٩٢٥ وقد يرجع ذلك لأسباب مالية أو للأمية التى كانت متفشية فى اللاذقية . رعت حكومة بلاد العلويين مجلتين من المجلات الثلاثة الباقية وهما « الأبحاث القضائية » لحكومة بلاد العلويين عام ١٩٢٤ و « النشرة الاقتصادية » لدولة العلويين عام ١٩٢٤ .

يتضح مما سبق أن السلطة الفرنسية لم تكن لتشجع الأدباء والعلماء على تأسيس صحافة أدبية أو علمية فى سورية وفى العلويين ، وكذلك لم تجعل وزارة المعارف لتقدم على تخصيص مال لإصدار مجلة علمية أو تعليمية تفيد منها البلاد السورية وذلك بقصد حصر نشر ثقافتهم العلمية والثقافية ورسالاتهم ومحاضراتهم فى شتى الموضوعات عن طريق معهدهم الفرنسى بدمشق ، وبلغتهم الفرنسية ، دون محاولة ترجمتها باللغة العربية . وذلك بقصد دفع المواطنين السوريين لنبذ الثقافة العربية الإسلامية الأصيلة والتوجه نحو الثقافة الفرنسية واللغة الفرنسية شأنها فى ذلك شأن سياستها الاستعمارية التى اتبعتها فى الجزائر ومراكش وأواسط أفريقيا ، ولكن العنصر العربى السورى قاوم هذه السياسة مدة خمسة وعشرين عاماً والإبقاء على عروبته .

دراسة حول حرية الصحافة السورية

فى الفترة من ٣٠حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ حتى ١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨

فى .

قانون الصحافة الصادر فى ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ بموجب القرار رقم ١٤٧.

قرار رقم ٢٦٣٠ الخاص بذيل قانون المطبوعات الصادر فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ .

وفى ذيل قرار ٦٩ لسنة ١٩٢٥ الخاص بالقذف بحق الوزراء والمسئولين .

قرار رقم ٣٠٢ / س ١ نوفمبر (تشرين الثانى) نوفمبر لسنة ١٩٢٥ الخاص بالحد من الحريات الصحفية .

قرار رقم ١٣٧ / ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ الخاص بالرقابة الصحفية زمن الثورة .

قرار رقم ١٤٦ / ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ الخاص بالرقابة الصحفية الثورية .

قرار رقم ١٨١٦ / ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ الخاص بالحرية الصحفية الكاملة .

يتشابه قانون الصحافة السورى الجديد الصادر فى ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ مع قانون الصحافة العثمانى القديم المعدل عام ١٩٠٨ (فى ١١ رجب عام ١٣٢٧) فى معظم مواده مع اختلاف بسيط فى تعديل بعض مواده الخاصة بطبيعة المجتمع العثمانى وأساليب تعامله إلى طبيعة المجتمع السورى الجديد وأساليبه وتطوره بعد الحرب العالمية الأولى .

لذلك لم يتناول التعديل إلا المواد التى تبحث فى حالة العائلة المالكة والأحوال التى كانت تساند هذه العائلة .

وبالتالى أصاب التعديل فى بعض مواده الخاصة بالعملات النقدية والمواد الجزائية الخاصة بالجرائم الصحفية فى ذلك الوقت إلى حالة الاجتماعات الراهنة والأوضاع السائدة فى فترة الحكم الفرنسى فى سوريا .

لذلك فإن تحليلنا لمواد قانون الصحافة السورى الجديد ما هو إلا تكراراً لتحليل ودراسة القانون العثمانى القديم من الناحية الصحافية والقانونية ، وقد شرحنا ذلك فيما سبق .

لذا اقتصر الكلام على مجال الحرية الصحفية التى نالها الشعب السورى باختصار بموجب القانون الجديد والقرارات التالية والملحقة به والتى تتممه ، من الوجهة الاستعمارية الفرنسية بعد أن شعرت السلطات الفرنسية بوجود ثغرات فى القانون الجديد تطل منه حرية الصحافة وحرية التعبير بالقول وبالكتابة .

لذا أرادت عند إصدار القرارات التالية له تكميم الحرية الصحفية والحد من الكتابة الوطنية وإصدار الصحف فى السنوات الأولى لحكمهم فى سوريا .

كانت حدود السلطة الإدارية فى سوريا بعد الحرب العالمية الأولى حدوداً ليس لها نهاية ، فقد كان تصرف الحكام الفرنسيين فى سوريا فى تلك الفترة تصرفاً ضاراً بالأحوال السياسية أثناء حكمهم المباشر ، وهذا راجع لجهلهم فى ناحية الإدارة ، فقد وجدوا أنفسهم بعد الحرب العالمية الأولى ، وبموجب صك الانتداب المخول لهم من عصبة الأمم ، على رأس السلطة وفى أيديهم مقدرات سوريا دون أن يكون لسلطانهم حدود ، فكانت تصرفاتهم مطلقة لا يشاركهم فيها أحد .

وإلى جانب ذلك فقد كان الرأى العام السورى محاطاً بالخوف وبالحذر من الجيش الدخيل ، على سياسة سوريا وأحوالها .

وكانت حرية الصحافة بالنسبة للرأى العام السورى تطلعاً حيويا — فى تلك الظروف الحرجة — إلى المستقبل السياسى والاجتماعى وخاصة ، وقد كان السيد الفعلى فى البلاد السورية أجنبياً يتعارض وضعه مع طبيعة أهل البلد السورى الصعب المراس أمام إرادة الحكام الأجانب الذين يتصرفون فى أحوالهم دون وجه حق .

وكانت حرية الصحافة فى العهد العثمانى موجودة بموجب القانون الصادر فى ١١ رجب عام ١٣٢٧ ، وكانت خالية من كل عائق يعوق تقدمها .

وكان القانون العثمانى مستوحاً من نظام الصحافة الغربى وقوانينه الغربية ، ولم تكن بين مواده مادة تنم عن رقابة صارمة دائمة بين طياته .

ولكن بعد ذلك خضعت حرية الصحافة لتنظيمات ولوائح لا يمكن أن تعرف

إلا فى الدول ذات النظام البوليسى الإرهابى .

فقد كان من حق أى شخص من رعايا السلطنة العثمانية تجتمع له بعض الصفات والشروط أن يقدم طلباً إلى السلطة لكى تسمح له بإصدار صحيفة أو منشور دورى .

وكانت السلطة توافق على طلبه وتمنحه التصريح بواسطة ناظر الداخلية فى القسطنطينية عن طريق الوالى أو بواسطة المتصرف فى الأقاليم بموجب طلب يكتب فيه البيانات الآتية : (اسمه وسكنه ، وعمره ، وعنوان الصحيفة ، واللغة التى يكتب بها ، والمطبعة التى تطبع بها الصحيفة) إلخ . . .

وقد ذكر قانون الصحافة العثمانية كل هذا بموجب المواد الثلاث عشرة الأولى منه .

وكان القانون العثمانى يلزم مؤسس الصحيفة أو المطبوعات أو الصحف السياسية بأن يدفع بصورة إجبارية ضماناً مقدماً سابقاً على إصدار الصحيفة مبلغاً وقدره (٥٠٠ ليرة) فى القسطنطينية و (١٠٠) ليرة فى الولايات السورية أو فى الأرياف .

وأوجب أن يرسل المدير المسئول للصحيفة نسختين من كل مطبوع أو صحيفة إلى المدعى العام وإلى رئيس الولاية المتنفذ وإلا تعرض لعقوبة الغرامة بموجب المادة التاسعة من القانون .

ويلى بعد ذلك القواعد المنظمة لحالة البيع والمناداة على المطبوعات فى الطرق العامة ، ثم حق التظلم والرد عليه بطريق الدعوى القضائية من جانب هؤلاء الذين يعتقدون أنه شهر بهم أو هوجموا على صفحات الجرائد أو المنشور أو المطبوع ، ثم حق نشر المناقشات القضائية والقوانين والتنظيمات قبل الإعلان عنها رسمياً ، والرد على التلميحات أو مجرد الغمزات التى تضطر الهيئات الدينية الموجه ضدها هذا الهجوم .

وبالجملة فإن كل هذه الاحتياطات المتخذة من أجل الحفاظ على حرية الصحافة ، حتى لا تصبح صحافة تعسفية وضارة بالأشخاص أو مؤذية لهم أو لمجتمعاتهم الدينية أو السياسية أو للدولة عموماً .

والمحاكم المختصة بالقانون العام هى التى تتولى شئون هذه الجرائم الصحفية فى مخالفة القوانين الاجتماعية فى البلد ، كل محكمة حسب طبيعتها سواء أكانت جنحاً أم مدنية

أم سواها ، وهى وحدها تتمكن من إصدار قرار قد يصل إلى حد تعطيل الصحيفة أو إغلاقها إغلاقاً تامـًا ، أو تعطيل منشور أو مطبوع دورى يتضمن أية مخالفة يعاقب عليها القانون .

لما يعطى الحكومة حق إغلاق الصحيفة على شرط أن تبادر فى الحال إلى رفع قضية على صاحب الصحيفة أو مديرها المسئول أمام المحاكم المختصة ، لمعرفة مدى وجاهة الجريمة التى اقترفتها الصحيفة وفى هذه الحالة يستطيع المدير المسئول أو صاحب الجريدة أن يطلب تعويضاً مادياً إذا لم تثبت عليه التهمة .

ومن جهة أخرى فإن إصدار أى مطبوع أو أية صحيفة كان مطلقاً غير مقيد بأى قيد ، ضمن حدود القانون .

والحقيقة أن تطبيق القوانين الصحفية الصادرة فى العهد العثمانى فى بداية الحكم الحر ثم منذ عام ١٨٥٧ كان تطبيقاً مشرفاً ونزيهاً باستثناء فترة حكم السلطان عبد الحميد الثانى هى التى شجعت مكتب الصحافة وإدارة الرقابة على الانحراف فى تطبيق هذه القوانين ، وبالتالى فإن حرية الصحافة كانت مطلقة فى نهاية الحرب العالمية الأولى والحكم الاستقلالى الفيصلى الذى تلا الحرب .

ولهذا ابتعد نظام الصحافة الذى أوجده الانتداب عن روح القانون الصحفى العثمانى المتحرر القديم .

اتخذ القانونان اللذان وضعا لكل من لبنان الكبير والاتحاد السورى القديم (دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين) شكل قرارات الأول برقم ٢٤٦٤ صادراً فى ٢١ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ بالنسبة لدولة لبنان الكبير ورقم ٥٨٨ صادراً فى ٣٠ حزيران (يونية) عام ١٩٢٤ بالنسبة للاتحاد السورى القديم ، وكان القانونان متماثلان فى العبارة والنص ماعدا اختلافان طفيفان لا يذكران راجعان إلى طبيعة كل بلد منهما من الناحية الاجتماعية .

ويفسر هذا التشابه بأن أصلهما واحد مشترك للبلدين ، لأن المفوضية العليا كانت حريصة على هذا التشابه وهى التى فرضت بآن واحد على البلدين لائحة واحدة .

ثم أصدر المفوض الثانى ذيلاً لقانون المطبوعات ملحقاً به بقرار رقم ٢٦٣٠ صادر فى ٢٧ ماريس (مايو) عام١٩٢٤ ليسد الثغرات الموجودة فى القانون ، وليحكم إغلاق الفتحات التى تتنفث منها حرية الصحافة وبقى هذا القرار سارى المفعول مدة طويلة ليحمى موظفى وقوات الاحتلال أو قوات الانتداب منعاً لارتكاب المخالفات والجرائم ضدهم عن طريق الصحافة .

ومواد هذين النصين ينظمان حالة التمييز الضمنى بين الصحافة الدورية (صحف ومجلات) والصحافة التى ليست دورية (كتب وإعلانات) فقد ضمن القانون حرية إصدار وطباعة الكتب والكتيبات والكراسات والإعلانات وحدد إصدار الصحف والنشرات الدورية .

فقد عالجت المادة الأولى من القانون حالات الجرائم والمخالفات التى ترتكبها الصحافة الدورية بموجب المادة الأولى وجعلت كل ما يطبع ويصدر تحت عنوان الصحافة غير الدورية خاضعاً لتعليمات خاصة (اسم الطابع ، عنوانه) يدخل فى ذلك عقوبة الغرامة أو دفع تأمين أو إرسال نسختين إلى إدارة الداخلية ونسخة إلى إدارة الصحافة يرفق بها إقرار يشير إلى عنوان المؤلف وعدد النسخ المطبوع منها وإلا فهناك العقوبة أو الغرامة ، وتنظم هذه الحالة المادة الثانية من القانون اللبنانى أو المادة الثالثة من القانون السورى .

أما عن الفصل الثانى من القانون السورى أو اللبنانى فإنه يختص بالصحافة الدورية وطبعها بموجب مواد ونصوص معينة ذلك أنه يوجب على كل صحيفة أو منشور أن يشتمل على مدير مسئول ، ويجب عليه أن ينتمى إلى جنسية إحدى الدول التى تحت الانتداب أو لأحدى دول الأعضاء فى جمعية الأمم بدون تمييز . أى أن القانون يعطى هذا الترخيص لجميع أفراد دول العالم الداخلة فى عصبة الأمم أو التى تحت الاستعمار الفرنسى ما عدا أفراد البلاد العربية مثل مصر وفلسطين والعراق والمملكة السعودية أو سواها من العرب التى لم تدخل جمعية الأمم ومع أنهم الأولى والأحق بالعمل فى البلاد السورية .

لقد أوجد الفرنسيون هذا التساهل فى القانون لكى يسمحوا للأفراد الفرنسيين أن يباشروا بموجب مواد القانون نفس الحقوق التى للسوريين دون مخالفة لمبدأ المساواة

بين أبناء الدول العظمى وأبناء البلاد التي تحت الانتداب الفرنسي .

إلا أن الحكومات المحلية كانت تملك سلاحاً فعالاً تجاه المطبوعات الأجنبية التي تدخل البلاد ، والتي كان من شأنها بلبلة أفكار الشعب السوري وقد اتخذ مجلس الوزارة المحلي قراراً يمنع بموجبه قبول وإدخال أية صحيفة دورية أو مجلة ، وبيعها في البلد السوري وقد مارس هذه الميزة أيضاً المفوض السامي بموجب المادة السابعة من القرار ٢٦٣٠ .

كما أوجب القانون أن يكون المدير المسئول لكل صحيفة دورية بالغاً ولا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة ، ويتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية ولا يكون قد حكم عليه بالسجن أكثر من ستة أشهر ، ويعرف اللغة التي تطبع بها الصحيفة ، ويوجب على كل صحيفة أو نشرة دورية تهتم في قسم منها أو في جميعها بالناحية السياسية أن تدفع تأميناً قدره (٢٠٠ ليرة) سورية في سوريا و (٥٠٠ ليرة) سورية في لبنان وتلزم الصحيفة أو النشرة الدورية بدفع الغرامات أو التعويضات للأضرار التي ألحقتها ومصاريف القضاء بموجب المادتين الخامسة والسادسة من القانون السوري .

ولكن المجلات التي لا تهتم أبداً بالناحية السياسية ، فهي معفية كلية من دفع التأمين ودفع مصاريف المحاكم بموجب المادة الثامنة من القانون السوري . فالنص في القانون السوري لا يتكلم إلا عن المجلات صاحبة الإعفاء ، وقد يكون هناك استثناء للصحف اليومية إذا كانت سياستها تتشابه مع هذه المجلات كالأدبية مثلاً أو الاجتماعية أو الزراعية . . . إلخ .

ومن الواضح أيضاً أن المحاكم وحدها ، هي جهة الاختصاص للنظر في قضايا الصحافة وهي المختصة أيضاً بتحديد صفة الدعوى .

وإلى جانب هذه الحالات السابقة التي تطلب من صاحب الجريدة في حالة إصدار صحيفته ، فإنه يطلب منه إقرار يدل على اسم الصحيفة وعنوانها وموضوع سياستها وتاريخ إصدارها واسم صاحب الصحيفة أو أسماء أصحاب الصحيفة ، أو اسم أو أسماء مديري الصحيفة المسئولين أو أسماء رؤساء التحرير وألقابهم وأعمارهم. وسكنهم وجنسيتهم وأخيراً اللغة التي يصدر بها المطبوع بموجب المادتين السابعة والثامنة من القانون السوري .

وعلاوة على ذلك يسمح لإدارة وزارة التعليم العمومية أن تمارس الرقابة على الصحف ، وتطلب إرسال عدد من كل صحيفة يومية أو نشرة دورية موقعاً عليها من « المدير المسئول » وبالتالى إرسال نسختين إلى النائب العمومى لدى محكمة الدرجة الأولى ، وإلى رئيس الإدارة المدنية للولاية بموجب المادة ١٣ من القانون السورى .

وقد اقتبس القانون السورى المادة الخاصة بالضمان المالى الذى يطلب من رؤساء وأصحاب الصحف أو النشرات الدورية السياسية ، من النظام التركى واتخذ نفس أساليبه فى تكميم الصحافة والسيطرة عليها بعد ذلك ، بموجب القرارات المتممة له إلا أن الدولة وصحف الانتداب الفرنسى وأفرادها يتمتعون بالحماية التامة ضد الصحف السورية وتصرفاتها ويحفظ لهم القانون حق الرد عليها .

يجب على كل صحيفة أو نشرة دورية أن تصدر فى بحر مدة قصيرة ، وأن ترسل تعديلاتها وتصميماتها إلى السلطات المختصة وأن تعد الإجابات والردود على صفحاتها للأفراد أو الهيئات التى تتعرض لهم الصحيفة أو النشرة الدورية فى أية صفة كانت إذا وقعت الجريدة فى خطأ أو وقعت تحت طائلة العقوبة أو الغرامة أو التعويض عن الخسارة ، ولا يجب أن يتجاوز النص المعد للنشر ضعف المقال المخالف . أما الزيادة فتنشر على نفقة صاحب الرد على المقال سواء أكانت الدولة الاتحادية أو الأفراد بموجب المادتين السادسة عشرة والثامنة عشرة من القانون السورى .

وبالنسبة لجميع التصريحات الأخرى والبلاغات الرسمية الصادرة عن الدولة أو عن الإدارة فإن نشرها وعرضها فى الصحيفة يكون إجبارياً وعلى نفقة السلطات التى ترسلها لها بموجب المادة ١٧ من القانون السورى .

وكذلك أطلق القانون حق الكتابة والنشر والبيع بالتجزئة والبيع المتجول ولم يقيده بأية قيود وأوجب بعض الاحتياطات التى يجب أن يتخذها المنادى أو البائع فى أثناء مهمته إذ يجب أن يعلن عنها ويبلغ عنها إدارة البوليس ويحصل على ترخيص خاص بمهنته ، وحظر على المنادين المتجولين أن ينادوا على الصحف فى الطرق العامة وأن لا ينادوا على شىء آخر غير اسم المطبوع واسم الكاتب وثمن البضاعة .

وكذلك أوجب أن يكون الإعلان على الصحيفة بطريقة مهذبة ، ولا يتضمن

قذفاً أو سبّاً علنيّاً أو تشويشاً للنظام العام . ولا يمس الآداب العامة وذلك بموجب المادتين العشرين والواحد والعشرين من القانون السورى .

ومن جهة أخرى أوجب القانون التمييز بين ارتكاب المخالفات على التنظيمات الإدارية للصحافة وبين الجرائم والجنح المرتكبة بواسطتهم .

(يعاقب كل من يصدر صحيفة أو نشرة دورية أيّاً كانت وتكون مخالفة للنظم واللوائح — تنظيمات اللائحة الإدارية — بعقوبة السجن من شهر إلى عشرة أشهر وبغرامة من عشرة ليرات سورية إلى مائتى أو بواحدة من هاتين العقوبتين دون المساس بحقوق حالات العقوبات التى توقع عليه ، وينظم ذلك المادة العاشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة : فالجرائم المشار إليها هى المتعلقة بالإعلان السابق للظهور وإصدار الصحيفة أو النشرة الدورية أو المتعلقة بالتزامات المدير المسئول أو المتعلقة بالضمان أو المتعلقة بالمخالفة والتعدى وعدم الاهتمام ، كل ذلك أوجب وجود التأمين الإجبارى للصحيفة الصادرة ولكن لا يتضمن حالات الرفض فى نشر الردود أو الإجابات لتصحيح البلاغات السابقة أو العائدة على الأشخاص الخصوصيين أو الأشخاص العاديين » .

فالجنح والجرائم التى ترتكب بطريق الصحافة والمتضمنة للإعلانات والتشهير بالناس هى التحريض والتشجيع على ارتكاب الجرائم أو الجنح بموجب القانون العام تنظمها المادة الثالثة والعشرون من القانون السورى ، أما اعتداءات الصحف على أمن الدولة وعلى النظام العام وعلى الآداب العامة فتنظمها المادة الرابعة والعشرون من القانون السورى أما المادة الخامسة والعشرون فتنظم التصرفات المهينة والتشهير أو القذف فى الديانات المعترف بها أو التشهير بالأجناس التى تتكون منها الدولة وتحدد المادة السابعة والعشرون مسئولية نشر الأخبار الكاذبة والمقالات ذات الميول الهدامة وتنظم أيضاً الجرائم والجنح المرتكبة بهذا الطريق ضد الأفراد ، مثل الإهانات والافتراءات كالإعلان عنهم رسميّاً . . . إلخ .

أما المادة الأولى حتى السادسة من القرار رقم ٢٦٣٠ فإنها تنظم جرائم التحريض على الفتن والثورة ضد العسكريين وقوات الانتداب ، ولا تصرح بإصدار نشرات تطبع أخبار العمليات العسكرية أو العمليات البحرية التى تهم الدولة المنتدبة والدول

تحت الانتداب أو التى لها علاقة بنشر أخبار الجلسات السرية والمناقشات العسكرية لمجالس الحرب أو توجيه الاتهامات والإهانات للحكام الأجانب مثل المفوض السامى ومن ينوب عنه وقناصل الدول الأجنبية أو السياسيين .

وهناك مواد أخرى تحدد طبيعة الجرائم الصحفية التى ترتكبها الصحافة الدورية التى تقع تحت طائلة العقوبات المختلفة كالسجن والغرامة والتعطيل وإغلاق الصحيفة أو التى تكون موجهة ضد المدير المسئول أو كاتب المقال المتضامن معه . فلو قارنا هذه الحالة بحالة الصحافة فى أثناء الحرب العالمية الأولى لوجدنا أنها كانت متحررة بعض الشىء من هذه القيود تحت الحكم الفيصلى .

ويقضى القانون بأن تختص المحاكم العامة بالأفعال والتصرفات الموجبة والمتعلقة بالجرائم والجنح الصحفية ، طبقاً لمواد القانون العثمانى الصادر فى ٥ رمضان عام ١٣٢٧ وللقرارات ٢٠٢٨ و ٢٠٢٩ والمادة ٤٩ الخاصة بالصحافة السورية التى أصدرها المفوض السامى الفرنسى .

وتختص محاكم الدرجة الأولى الوطنية أو المحاكم المختلطة بالعقوبات التى تلحق بمرتكبى الجرائم حسب جنسية الأطراف المتنافسين والمتنازعين طبقاً لأصول المرافعات الخاص بقانون العقوبات .

كما ينظم القرار رقم ٢٦٣٠ اختصاص مجالس الحرب الفرنسية فى نظر جرائم الدعوة إلى التمرد وعدم طاعة الجنود الفرنسيين بموجب المادة الأولى منه وتحريضهم بقصد الهرب من العسكرية تحت أى شكل مبين .

كما منح القانون للمحاكم أو الحاكم نفسه حق إلغاء الصحيفة الدورية وإغلاقها بالطريق الإدارى كى يكون هذا رادعاً لها على تصرفاتها السيئة .

فقد أصبح إغلاق الصحيفة بالطريق الإدارى الوسيلة المفضلة دون للجوء إلى المحاكم وبالتالى فقد تمكنت الحكومات بأن تقضى على الصحافة المعارضة أو التى تبلبل أفكار الرأى العام وتثير عواطفه الكامنة .

ومن ثم فإن القرار رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ الذى اتخذه المجلس التمثيلى والذى أعده وزير داخلية الحكومة بناء على اقتراحه ووافق عليه رئيس الحكومة ، يقضى بأن يأمر رئيس الحكومة بتعطيل أو بإلغاء أية صحيفة

تنشر مقالات أو أخباراً تهدف إلى المساس بكرامة رئيس الدولة أو أعضاء الحكومة أو أعضاء مجلس التمثيلي أو الموظفين المدنيين أو العسكريين ، فكان هذا القرار سيفاً اتخذته الحكومات بعد ذلك تهدد به الصحف وتخنق حريتها .

هذه السلطة التي تباشرها الحكومة ضد حرية الصحف في نشر أخبار وتصرفات المسئولين في الدولة تباشر في الوقت الذي تكون عليه تصرف الحكومة تصرفاً غير وجيه بالنسبة للدولة وتعدها الحكومة إهانة موجهة إلى الموظفين بجملتهم أو بصورة فردية أكانت هذه الإهانة مستترة أم مكشوفة تدل على احتقار وعلى عدم احترام لذوات الأشخاص المسئولين ".

فالعقوبات التي توقع على الصحف بموجب المادة من القرار وقعه صبحي بركات رئيس الحكومة وافق عليه المفوض السامي الجنرال سراي .

وقد احتفظ المفوض السامي لنفسه أيضاً ببعض السلطات فيما إذا نشرت الصحيفة مقالاً من طبيعته تعكير السلام والأمن العام أو مقالات تمس العلاقات الدولية ، إذ يتمكن المفوض السامي من أن يغلق الصحيفة الدورية أو المجلة بقرار منه بموجب المادة الثامنة من القرار رقم ٢٦٣٠ المذكور إلى جانب المادة الأولى والثانية المختصة بالحكومة .

وهناك بعض المواد التي توقف الملاحقات القانونية والدعاوى القضائية المقامة ضد الصحيفة أمام المحاكم وتلغيها إذا رأت السلطة الإدارية المحلية للحكومات الوطنية أو للسلطة الانتدابية ذلك .

فقد تتبع الحكومة المحلية أو السلطة الانتدابية وسيلة لإيقاف الصحيفة مدة طويلة تكون من الناحية العملية تعطيلاً كاملاً للصحيفة يكبدها خسائر جسيمة لا تمكنها من أن ترفع أمام القضاء دعاوى للمطالبة بالتعويضات المادية عن خسائرها ولقد مارست السلطة الانتدابية أو السلطة الحكومية تطبيق أحكام الرقابة الصحفية في بعض مناطق طغى فيها التمرد وانفجرت فيها الثورة ضد تصرفات الحكومات المحلية والسلطات العسكرية وفرضت الأحكام العرفية لقمع الحركات الوطنية والحد من نشاط الثوار وتضليل الرأي العام بموجب القرار رقم ٣٠٢ س الصادر في أول تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٥ والذي بموجبه تمنع الحكومة وتحرم نشر مطبوعات أو

صحف دورية وتمنع بيعها أو توزيعها إلا بموجب المواد التى تتعلق بعرضها فى المحال العامة أو بواسطة المندوبين الخاصيين المرخصين لبيعها أو أنها تحرم نقلها خفية وسراً من مكان إلى مكان وتعد ذلك انتهاكاً للنصوص المعمول بها .

ولقد حرمت المادة الأولى من القانون توزيع الصحف سراً وبصورة مقصودة لتوصيلها من أشخاص معينين إلى أشخاص آخرين معينين أو توصيل أخبار ومعلومات عن طريق أفراد تتضمن أخباراً عسكرية أو مقالات تصف العمليات الحربية أو السياسية ضد الدولة المنتدبة وتساعد على تمرد الشعب وثورته على السلطات العسكرية .

وأخيراً فقد ألغيت الحرية الصحفية نهائياً وخضعت للرقابة الشديدة جميع الصحف الدورية والمطبوعات والكتب الكتيبات من أية طبيعة كانت بموجب القرارين الأول رقم ١٣٧ الصادر فى ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ ، والثانى برقم ١٤٦ الصادر فى ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ .

وبصدور قرار رقم ١٨١٦ الصادر فى ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ ألغيت جميع القيود التى فرضت على الصحافة .

الصحافة السورية فى بداية العهد الدستورى :

بعد مؤتمر بيروت فى ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٧ والذى أعقب الإفراج عن الوزراء الوطنيين المنفيين تفاوض المفوض السامى المسيو بونسو مع أركان الوطنية لإقامة حكومة مؤقتة تشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية لسن دستور للبلاد فعين الشيخ تاج الدين الحسينى فى ١٤ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ رئيساً لمجلس الوزراء فى دولة سوريا ، وكانت محاولة من جانب المفوض السامى المسيو بونسو لإيجاد مخرج من سياسة الشدة والعنف التى سببها سلفه مسيو دوجونفيل ؟

وفى ١٥ من شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ أصدر المفوض السامى بياناً ذكر فيه أنه أزفت الساعة التى تحل فيها سورية قضية دستورها ، وتجرى فيها ، بمقتضى القوانين المعمول بها انتخابات تكفل حرية الاقتراع لجميع الأحزاب فتلغى جميع قيود الحريات الموروثة من عهد الاضطراب حتى تظهر آراء الشعب ظهوراً جلياً ،

وتسن الجمعية التى تنشأ عن هذه الانتخابات القانون الأساسى النهائى للبلاد السورية بتمام الحرية ضمن نطاق الاتفاقات الدولية والصكوك المسئولة عنها فرنسا تجاه جمعية الأمم .

فاحترام الحقوق والواجبات المتبادلة الناشئة عن صك الانتداب والتى يمكن تحديدها باتفاقات تعقد فيما بعد ، هو الغرض الذى يجب أن تبلغه سوريا بمساعدة الدولة المنتدبة على تحقيقه . وحذرهم من تعريض المستقبل المملوء بالوعود الجميلة للأخطار الناشئة عن الاضطراب والاختلافات ، أو عن جهل الحقائق السياسية ، وذكر فى الختام أن فرنسا تضع ثقتها فى الحكومة المؤقتة التى أخذت على عاتقها مهمة محدودة هى إدارة الشئون العامة[1] .

وتمويهاً للرأى العام السورى فقد أصدر المفوض السامى قراراً رقم ١٨١٦ فى ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ يلغى بموجبه « القرارين رقم ١٤٦ الصادر فى ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ و ١٣٧ الصادر فى ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ واللذين يخضعان الصحف والكتب والمطبوعات بأنواعها لرقابة صارمة وذلك لتظهر الإدارة الفرنسية الانتدابية بمظهر المتحررة من قيود الرقابة والحد من الحريات الصحفية فى فترة الانتخابات الحرة السورية[2] .

وظاهر من مطالعة البيان الفرنسى ، أنه ليس فى المنهج الجديد الفرنسى خروج عن الأساليب المتبعة فشروط الانتداب وتبعات فرنسا والاتفاقات الدولية ، ومنع فريق كبير من رجال البلاد من العودة والاشتراك فى الانتخابات ، كل ذلك يدل على أن أسباب الخلاف بين الفرنسيين والجمعية التأسيسية قد أعلن عنها قبل اجتماعها ، وهى اختلافات جوهرية تتعلق بالمطالب القومية الأساسية .

وأذاعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى بياناً بمناسبة الانتخابات أعلنت فيه : أنها لا تحيد عن خطتها لتحقيق استقلال البلاد التام بحدودها الطبيعية .

ومع ذلك فإنها ترحب بكل فرصة تتاح لأبناء الوطن للإعراب عن آرائهم فى مصيرهم وفى نظام الحكم الذى يختارونه .

---

(١) وجيه الحفار : الدستور والحكم فى الجمهورية السورية ص ٣٨ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٠٢ السنة التاسعة .

وهكذا فقد أعلن الوطنيون فى ٢٨ آزار (مارس) عام ١٩٢٨ عزمهم على مواجهة المستقبل برغم ما فى الموقف من غموض وإبهام لا يأتلفان مع السخاء والحرية اللذين صرح بهما المفوض السامى فى بيانه. وبرغم أن الأوضاع الحاضرة ليست فى حالة تبعث على الاطمئنان لسلامة الانتخابات ولا على الثقة بالقانون الذى تجرى بمقتضاه.

وقد نجح الوطنيون نجاحاً كبيراً فى الانتخابات التى جرت فى ٢٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٨ فأصبحوا مسيطرين على الجمعية التأسيسية، وأقلق ذلك الفرنسيون قلقاً شديداً على الرغم من مهاجمة الحكومة للصحافة والصحفيين حتى لا ينشروا أفكارهم التحررية إزاء هذه الانتخابات الحرة.

وكان من جراء ذلك أن بادر بتعطيل صحيفة الرأى العام الدمشقية فى ١٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٨ إلى أجل غير مسمى لنشرها مقالات تهاجم فيها الحكومة السورية التى تنفذ أوامر المفوضية العليا الفرنسية لتعطيل بعض أعمال الأحرار والتدخل فى سير الانتخابات السورية (وقد ألغى هذا القرار رقم ١٢٦ فى ٨ مايس (مايو) عام ١٩٢٨[1].

وافتتحت الجمعية السورية فى ٩ حزيران (يونيو) فألقى فيها المفوض السامى خطبة نوه فيها بالساعة الجليلة التى سيكون لها أثر خالد فى تاريخ سوريا، إذ يجتمعون فيها لوضع دستور الدولة، أى تنظيم أسس الحكومة التى تأخذ على نفسها إدارة وتطوير البلاد وتأمين مستقبل الأمة.

ثم أشار إلى إجراء المفاوضات اللازمة لعقد معاهدة، بعد أن يتم المجلس مهمته الدستورية، وتشييد العلاقات بين فرنسا وسورية على دعائم متينة، وحذر من أن ينشأ وينمو داخل المجلس ما يذهب بثمرة الجهود المشتركة.

وانتخبت الجمعية السيد هاشم الأتاسى رئيساً لها، وأقبلت على عملها بهمة وعزيمة، واختارت لجنة من أعضائها، تولى رئاستها إبراهيم هنانو، وكان مقررها فوزى الغزى فوضعت مشروع دستور قررت تقديمه فى ٧ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ إلى الهيئة العامة لمناقشته وإقراره.

---

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٨ لعام ١٩٢٨.

ولكن صحيفتى « المرسح » و « الأنباء » كشفتا القناع عن مراوغات ومحاولات المفوض السامى هنرى بونسو للحيلولة دون وضع مشروع الدستور كاملاً وصرف الأفكار عن مناقشة ست مواد فى مشروع الدستور ، ادعى أنها ليست من اختصاص الجمعية وحدها لأنها تمس مصالح الانتداب الذى تعد فرنسا مسئولة عنها أمام جمعية الأمم .

فكان أن أغلقت الحكومة التاجية صحيفة « الأنباء » الدمشقية فى ٦ آب أغسطس عام ١٩٢٨ ولما يمض على إصدارها سنتين بقرار وزارى رقم ٤٠٢ وبقيت معطلة عشرة أشهر ثم أفرج عنها بقرار رقم ١١٣٤ فى ٢٦ مايس (مايو) عام ١٩٢٩[١] .

وكذلك صحيفة « المرسح » الحلبية فقد أوقفت فوراً فى ٨ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ بنفس الأسباب بقرار ٤٠٤[٢]. لأنها هاجمت الحكومة التاجية وأعلنت أن لاحياة للبلاد بدون دستور كامل الأهلية وتام الصيغة ويتضمن سيادة الشعب على أراضيه .

وقد اتخذ المجلس السورى قراراً ينص على أن إغفال المواد الست[٣] من صلب الدستور ، بجعله أثراً لا قيمة له ، ويحرم الدولة السورية من سيادتها واستقلالها المعترف مبدئياً بها[٣] .

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٢٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٠ لعام ١٩٢٩ .

(٣) المواد الست هى :

المادة ٢ — البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العالمية العامة .

المادة ٧٣ — لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص ، أما العفو العام فلا يمنح إلا بقانون .

المادة ٧٤ — يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية وإبرامها أما المعاهدات التى تنطوى على شروط تتعلق بسلامة البلاد أو بمالية الدولة أو المعاهدات التجارية أو سائر المعاهدات التى لا يجوز نسخها سنة فسنة فلا تعد نافذة إلا بعد موافقة المجلس عليها .

المادة ٧٥ — يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويقبل استقالتهم ويستقبل الممثلين السياسيين ويعين الموظفين الملكيين والقضاء ضمن حدود القانون ويرأس الحفلات الرسمية .

المادة ١١٠ — تنظيم الجيش الذى سيؤلف يكون بقانون خاص .

وأرسل رئيس الجمعية التأسيسية هذا القرار فى ٩ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ إلى المفوض السامى ، وكان رد المفوض السامى إغلاق المجلس اعتباراً من ١١ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ لمدة ثلاثة أشهر .

وكانت هناك بعض الصعوبات فى تسوية هذه المشكلات ثم أجلت المفوضية العليا اجتماع الجمعية ثلاثة أشهر أخرى فى ٥ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٨ .

وهناك قامت الصحف السورية بحملاتها الشهيرة تهاجم المراوغات الفرنسية فى حل هذه المشكلة وتقاوم كل فكرة يحاول رئيس الحكومة التاجية فرضها على المجلس وهى فى صالح الحكم الفرنسى لحل الأزمة .

قامت صحيفة « النظام » الدمشقية الصادرة فى ٢ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٨ ، وصحيفة « القبس » الدمشقية أيضاً بمهاجمة الحكومة لتخاذلها ومهادنتها للسلطات الفرنسية فى هذه الظروف الوطنية ونددت بحكمها وبالظروف التى أوجدتها فى كرسى الحكم . فأصدرت الحكومة قراريها رقم ٥٣١ و ٥٣٢ الصادرين فى ٣ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٨ بتعطيلهما لأجل غير مسمى[1] .

ثم انضمت إلى الصحيفتين السابقتين فى الهجوم على الحكومة التاجية الصحيفة الدمشقية « الخازوق » فأسرعت الحكومة بتعطيلها لأجل غير مسمى بموجب القرار رقم ٦٨٣ فى ١٧ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٨[2] .

وفى أول آزار (مارس) عام ١٩٣٠ عقد الوطنيون مؤتمراً فى إحدى ضواحى دمشق قر وا فيه العمل على إيجاد حل للخروج من هذا الصمت الذى لازم المفوض السامى ، وكان قد مضى وقت طويل على تعطيل الجمعية التأسيسية . وقابل رئيس هذه الجمعية السيد هاشم الأتاسى المفوض السامى مقابلة ألمع له هذا خلالها أنه سيسير قريباً على خطة مستمدة من نفس السياسة الحرة التى ابتدأ بها .

أما هذه الخطة فقد كانت إعلان دستور سورية الجديد بقرار أصدره المفوض السامى فى ١٤ آيار (مايو) عام ١٩٣٠ وسماه القانون الأساسى للدول المشمولة

= المادة ١١٢ — لرئيس الجمهورية أن يعلن بناء على اقتراح الوزارة الأحكام العرفية فى الأماكن التى تحدث فيها اضطرابات أو قلاقل ويجب أن يعلم المجلس النيابى بإعلان الأحكام فوراً وإذا لم يكن المجلس مجتمعاً فيدعى على وجه السرعة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٩ عام ١٩٢٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٢ عام ١٩٢٨ .

بالانتداب الفرنسي .

والواقع أنه لم يكن هناك دستور واحد بل دساتير ونظم عديدة تتعلق بسورية ، ولواء إسكندرونة الذى يتمتع بوضع خاص وقانونان أساسيان لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز ونظام المصالح المشتركة .

وأوضح المفوض السامى أن فى مجمل دستور سوريا نسخة من النص الذى وضعته لجنة الإنشاء فى الجمعية التأسيسية وأقرته الجمعية بتاريخ ٧ آب (أغسطس) وقد أدخلت فيه تعديلات نصت عليها المادة ١١٦ التى أضيفت إلى الدستور لتعبر عن تحفظات الانتداب ريثما تعقد معاهدة يحدد فيها — برضى جمعية الأمم — شروط تطبيق الانتداب وفقاً للمبادئ المذكورة فى المادة ٢٢ من ميثاق هذه الجمعية .

وما عدا هذه التعديلات الأساسية فهنالك تعديلات بسيطة أدخلت على النص الأصلى ، جرى فى شأنها تبادل الرأى مع مكتب الجمعية وكان من المنتظر أن يقبل بها .

وكان نشر الدستور بهذه الطريقة وبهذه الصيغة باعثاً على الاستياء والاستنكار فى جميع الأوساط المتعلمة والسياسية والصحفية .

إلا أن الدستور لم ينس الصحافة فقد نصت المادة ١٦ من الفصل الثانى من الباب الأول من الدستور والخاصة بحقوق الأفراد على :

« حرية الفكر مكفولة فلكل شخص حق الإعراب عن فكره بالقول والكتابة والخطابة والتصوير ضمن حدود القانون »[١] .

« وفى المادة ١٧ — الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون »

ومن المعلوم أن الانتداب قبل أن يصدر هذه المادة فى الدستور السورى قد حمى نفسه بعدة تشريعات صحفية ذكرناها فيما سبق تحطم هذه الفقرة وتقضى على الحرية الصحفية باسم الدستور .

أما صحيفة « الاستقلال » الدمشقية فلم تحترم هذه الدساتير الاستعمارية شأنها شأن باقى الصحف الوطنية ، فقامت بحملة صحفية شديدة الوطأة أكبر من غيرها وكتبت مقالات متعددة ، تهاجم الدستور وواضعيه وتكشف الثغرات فيه وفى الدساتير

---

(١) وجيه الحفار — الدستور والحكم فى الجمهورية السورية — ص ٧٠ .

الأخرى لباقى أجزاء سوريا ، وهاجمت الحكومة السورية التاجية ووزراءها لسكوتها على هذه الأوضاع ، ومسايرتها الحكم الفرنسى ، فأغلقتها الحكومة التاجية المؤقتة عام ١٩٣٠ وأحالت الصحيفة إلى المحاكم بموجب قرار رقم ١٢٦ فى ٨ مايس (مايو) عام ١٩٣٠ وبموجب تقرير مجلس الوزراء السورى الصادر فى عام ١٩٢٨ وينص على ترك التعطيل الإدارى وإحالة الصحف إلى المحاكم وفرض غرامة مالية على صاحبها الشيخ راغب العثمانى وقدرها ٢٠٠٠ ليرة سورية إلى جانب الحكم عليه بالسجن لمدة عام ، ولما يمض على إصدارها عامان تطبيقاً للقرار ١٨١٦ الصادر فى ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ المتعلق بالحرية الصحفية .

وكان من جراء ذلك أن احتجبت بسبب خسارتها المادية والمعنوية[1] .

ذيل لقانون المطبوعات فى سوريا :

وعندما شعرت الحكومة التاجية بضغط الصحف وهجومها على سياستها التحالفية مع الاستعمار الفرنسى بادرت إلى إصدار « ذيل لقانون المطبوعات فى سوريا » فى ٣١ آب (أغسطس) عام ١٩٣٠ كى تجعل الرقابة على الصحافة من خصائص المكتبة الوطنية بدمشق (المجمع العلمى بدمشق) أو مصلحة المعارف بحلب ويطالب أصحاب المطابع بإيداع نسختين من كل مطبوع — سواء أكان مطبوعاً دورياً أم متقطعاً وإلا كان عرضة لجزاء يتراوح بين ١٠ و ٥٠ ليرة سورية .

مادة أولى: عندما ينتهى طبع كل مطبوع سواء أكان هذا المطبوع يصدر فى وقت معين أم لا وكل رسم وكل قطعة موسيقية وكل رسم مصور . . . إلخ .

على صاحب المطبعة أن يودع المكتبة الوطنية فى الدولة السورية نسختين منها وإلا كان عرضة لجزاء يتراوح بين ١٠ و ٥٠ ليرة سورية ورقاً وتحتوى وثيقة الإيداع على اسم صاحب المطبعة وعنوانه واسم المطبوع وعدده ويعطى بالنسختين وصل مرقم ومؤرخ .

يستثنى من ذلك أوراق الانتخاب وسائر بطاقات الدعوات وبيانات العنوان والفواتير والأسهم المالية والعقود والإذاعات التجارية والصناعية .

---

(١) مجلة العرفان — مجلد ١٩ عام ١٩٣٠ (إرهاق الصحافة فى دمشق) .

مادة ثانية : يجرى الإيداع الإجبارى المنصوص عنه فى المادة السابقة . إما رأساً فى المادة السابقة . وإما رأساً فى المكتبة الوطنية (المجمع العلمى بدمشق) وإما رأساً فى مصلحة المعارف بحلب وإما رأساً بموجب كتاب مضمون باسم محافظ المكتبة الوطنية (المجمع العلمى بدمشق) عندما يجرى الإيداع رأساً يعطى الوصول فوراً أما ما يرسل بواسطة البريد فيعطى الوصول بالطريقة نفسها ، وعلى كل الأحوال يوضع رقم الوصول بالحبر على النسختين المودعتين بجانب اسم صاحب المطبعة ويستعمل سجل خاص حسب تتابع الأيام مرقم فى المكتبة الوطنية وسجل آخر فى مصلحة المعارف بحلب لتسجيل الإيداعات .

مادة ثالثة : تجرى التعقيبات من قبل النيابة العامة فى المركز الموجود فيه المطبعة المخالف صاحبها وهذه التعقيبات تجرى إما من قبل النيابة العامة مباشرة وإما بناء على طلب رئيس المجمع العلمى أو رئيس مصلحة المعارف بحلب .

مادة رابعة : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار وأحكام القوانين السابقة التى تتعلق بإيداع نسخة واحدة من بعض المؤلفات إلى مصلحة المعارف

مادة خامسة : وزير المعارف والعدلية يقومان بتنفيذ هذا القرار .

ومرت سنتان كان الصبر فيهما طويلا ، وأعلن فى أوائل أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٢ موعداً لانتخابات المجلس النيابى الذى ينص عليه دستوره ، وقبل أن تجرى الانتخابات عمد الفرنسيون إلى إعداد قوائم انتخابية من الذين توسموا فيهم أن يكونوا أنصاراً لهم .

وجرت الانتخابات فنفذت السلطات الفرنسية ما بيتته ، وتدخلت تدخلا ملحوظاً فى الانتخابات لضمان فوز مرشحيها ، وكان لعمالها وضباط استخباراتها خاصة دور كبير فى هذا المجال ، حيث أمكنهم نشر جو كئيب من الإرهاب وأصلت السيف على رءوس زعماء الوطنيين وصحفهم واجتماعاتهم وشجعت الأنصار والمأجورين على نشر المنشورات ضدهم وإلصاق تهمة التآمر على الوطن والمآرب الذاتية والهوس بهم .

ولقد أدى تدخل السلطات السافر فى الانتخابات لصالح مواليها ضد الوطنيين مظاهرات وهياج وتحطيم صناديق الانتخاب فى أماكن كثيرة ووقوع اشتباكات

بين الجيش والشعب وجرح عدد من الأهالى واعتقال عدد كبير من الشبان فى دمشق وحلب وحماة .

وكانت نتيجة الانتخابات فوزاً ساحقاً لمرشحى السلطات بحيث بلغ عددهم ٥١ من ٦٩ وقد قدمت الطعون الموثقة بالوثائق الدامغة ولكن أكثرية المجلس بتشجيع السلطات لم تعبأ بذلك وصدقت على الانتخابات واعتبرتها صحيحة .

وقد انتخب محمد على العابد رئيساً للجمهورية بموافقة الوطنيين الذين تفادوا بهذا نجاح مرشح السلطة صبحى بركات ، مع أن محمد على العابد كان ممن فازوا فى الانتخابات من مرشحيها ، وتولى رئاسة الوزارة حقى العظم الذى كان كذلك من مرشحيها ودخل جميل مردم ومظهر رسلان من الكتلة الوطنية فيها .

وقد أسهمت هذه الأحداث السياسية التى سجلها النصف الأول من عام ١٩٣٢ فى تقدم الحركة الصحفية بتأثير الانتخابات الحماسية والتنديد بالتدخل الفرنسى فيها ومهاجمة الصحافة لهذه الأحوال التعسفية بعد أن كانت الصحف فى عام ١٩٣١ فى هدنة مع الأوضاع السياسية نتيجة لماطلات ومساومات المفوض السامى هنرى بونسو وسفره إلى فرنسا والعودة منها إلى سورية .

فقد كان إذ ذاك عشر صحف يومية فى جميع مدن سوريا و ٢٢ صحيفة ومجلة أسبوعية ، وكانت معظمها باللغة العربية ، وبعضها يصدر باللغة الأرمنية والتركية والشركسية والكردية وصحيفة واحدة وثلاث مجلات أسبوعية تصدر باللغة الفرنسية .

ولمعظم مديرى هذه الصحف دراية بدائية فى مهمة الصحافة إلا أن صاحب جريدة « ألف باء » الدمشقية (يوسف العيسى) كان يعتبر ضليعاً فى فنون الصحافة ، وكان إلى جانب ذلك يقوم بإعداد صحيفته إعداداً حسناً ووسع حجمها فأصبحت تصدر فى ثمان صفحات وتنوعت مواضيعها حتى أصبحت روحها الصحافية أقوى وأظهر من روحها التى طالما عرفت بها من بين سائر زميلاتها من الصحف ، ولكن هذه الحالة لم تدم أكثر من بضعة أشهر منذ منتصف عام ١٩٣١ حتى أوائل عام ١٩٣٢ فقد عادت إلى إصدارها البسيط أربع صفحات صغيرة بسيطة .

ولم يبلغ استعمال الإعلان فى الصحافة أى مستوى من التطور فقد كان إصدار ٣٠٠٠ نسخة من أية صحيفة فى اليوم يعتبر إصداراً استثنائياً ، لما كان يلاقيه

بعض أصحاب الصحف من متاعب وأعباء مادية ترهق كاهلهم .

ويمكن القول بأنه هذه السنة (١٩٣١) قد احتجب عن الصدور عدد كبير من الصحف التى عاشت فى فترات الحكم العثمانى والحكم الفيصلى والحكم الفرنسى وهى : — مجلة المقتبس المؤسسة (عام ١٩٠٦) وصحيفة المقتبس (عام ١٩٠٨) ومجلة الحقائق (عام ١٩١٠) ومجلة العروس (عام ١٩١٠) وصحيفة الاتحاد الإسلامى عام (١٩١٥) وصحيفة الشرق (عام ١٩١٦) وصحيفة المدرسة (عام ١٩١٦) وصحيفة سوريا الجديدة (عام ١٩١٨) وصحيفة العلم العربى (عام ١٩١٩) ولسان العرب (عام ١٩١٨) وصحيفة العقاب (عام ١٩١٩) وحرمون (عام ١٩١٩) والأردن (عام ١٩١٩) والفلاح (عام ١٩١٩) ومجلة القلم (عام ١٩١٩) وصحيفة المفيد (عام ١٩١٩) وصحيفة الطبل (عام ١٩١٩) ومجلة نور الفيحاء (عام ١٩٢٠) ومجلة الطرائف (عام ١٩٢٠) وصحيفة الرأى العام (عام ١٩٢١) ومجلة الرابطة الأدبية (عام ١٩٢١) وصحيفة الحق (عام ١٩٢٣) وصحيفة الفيحاء (عام ١٩٢٣) وصحيفة حط بالخرج (عام ١٩٢٤) وصحيفة الميزان (عام ١٩٢٥) وصحيفة الاستقلال (عام ١٩٢٨) إلى جانب ذلك توجد بعض الصحف اليومية كالزمان وسورية والأيام (عام ١٩٣١) والإعلانات والشباب والأسرة الأدبية والمستقبل والتى ظهرت (فى عام ١٩٣٠ و ١٩٣١) عاشت زمناً يختلف باختلاف ثبات أصحابها ثم احتجبت .

وإذا أضفنا إلى ماتقدم أن «الأيام» توقفت عن الإصدار ثم بيعت وأن كثيراً من المجلات والصحف ماتت أو باتت كالمحتضر تلفظ أنفاسها الأخيرة ، تبين لنا من ذلك كله تدهور الصحف فى دمشق خاصة . وسبب هذا التدهور أمور كثيرة فى مقدمتها الحالة السياسية والضغط الفرنسى عليها ثم متاعب أصحابها المالية إلى جانب ما كانت تعانيه الصحف من الفوضى ، وعدم وجود نقابة صحفية تحمى الصحفيين وتساندهم .

والصحفيون الذين أثروا من وراء صحافتهم ، كانوا يتاجرون بضمائرهم وينعقون مع كل ناعق ، ويميلون مع الريح حيث يميل ويبيعون كل الفضائل الإنسانية الشريفة ، ولكم يألم المرء عندما ينظر إلى الصحافة فى تلك الفترة (فترة حكم الشيخ

تاج الدين الحسيني) من (١٩٢٨– ١٩٣٢) فيراها قد ابتعدت عن الصدق بعد السماء عن الأرض ، وصار همها الإرضاء وتحريك العواطف بأية طريقة ، ووظيفتها التلفيق والتمويه واختراع مختلف الأضاليل ، فقد كانت مواضيع هذه الصحف تكتب صباحاً ثم يناقضها محرروها مساء ولا يقصد منشؤها إلا ملء الفراغ وتزجية الوقت ، وهم يعيدون فيها ويكررون ما ينشرون .

إلا أن الصحيفتين اللتين كانتا تتحدثان بلسان العناصر القومية كانتا القبس (عام ١٩٢٨) والأيام (عام ١٩٣١) فقد صودرتا مرات عديدة ولفترات طويلة مما أدى إلى خسارة فادحة .

ومع ذلك فإن الاضطهاد الفرنسي لم يزدهما إلا إصراراً على المضى ، ويقول صاحب صحيفة الأيام :

« أنشئت صحيفة الأيام فى مايس (مايو) عام ١٩٣١ بواسطة قيادة حزب الكتلة الذى كان أكبر الأحزاب وأقواها فى سوريا . فى تلك الفترة ، وكانت صحيفة معارضة للحكم الإستعمارى الفرنسي وكان الحزب قد أصدرها لمحاربة الاحتلال الفرنسي لأنه الحزب الوحيد الذ كان آخذا على عاتقه عبء الكفاح ضد المستعمر الدخيل ، فقد واجهت هذه الصحيفة حملة كبيرة من الاضطهادات ، وبعد مضى سنة من تأسيسها كان على مؤسسيها من قيادة حزب الكتلة أن يبيعونها ، فقد اشتريتها منهم فى ١٥ آب (أغسطس) عام ١٩٣٢ ونقلت الرخصة باسمى ، وواصلت إصدارها بنفس السياسة التى كانت تسير عليها قيادة حزب الكتلة فى النضال ضد الاستعمار الفرنسي وتوجيه الرأى العام الوطنى نحو التحرر والاستقلال. وقد عانت هذه الصحيفة اضطهاد مستمرًا دائماً من السلطات الفرنسية المحتلة، ومع ذلك فإن الجمهور أولاها مزيداً من تقديره[1] .

وكان توزيعها أكبر توزيع بالنسبة لباقى الصحف إذ بلغ ٤٠٠٠ نسخة فى اليوم .

وقد ذكر روبر دوكى مندوب فرنسا فى عصبة الأمم بجنيف فى تقريره عن الصحافة السورية فى ظل الاحتلال الفرنسي أن صحيفة الأيام كانت بلا شك أقوى

---

(١) جاك توم فادن — الصحافة اليومية فى الدول العربية — ص ١٤ .

الصحف فى سوريا رغم معارضتها لفرنسا[١] .

وقد عطلتها السلطات الفرنسية بقرار رقم ٣٣٥٢ فى ٩ تموز (يوليو) عام ١٩٣١ إلى أجل غير مسمى بسبب مقال هاجمت فيه السياسة الاستعمارية التى ينتهجها الحاكم السوري الممالىء للسياسة الفرنسية[٢] .

ومع ذلك فإن الأحداث السياسية التى وقعت فى النصف الأول من عام ١٩٣٢ زاد من تقدم الحركة الصحفية وإصدار صحف جديدة عددها ثمانية ، لتحل محل الصحف التى انقطعت عن الظهور . فبعد أن كانت هناك عشرة صحف سياسية فى عام ١٩٣١ أصبحت فى عام ١٩٣٢ ثمانية عشرة صحيفة سياسية جميعها تحارب الاستعمار وصدرت أيضاً ثلاثون صحيفة أدبية وعلمية ودينية وجملتها إلى ما كان سابقاً فى كل مدينة ٢٣ صحيفة سياسية وأدبية وعلمية ودينية تصدر بدمشق و ٢١ صحيفة تصدر بحلب و ٢ صحيفتان تصدران فى الإسكندرونة وصحيفة واحدة تصدر فى أنطاكية وتصدر صحيفة واحدة فى حمص وتحرر من بين هذه الصحف خمس جرائد باللغة الفرنسية ويصدر البعض منها باللغة الأرمنية والتركية والشركسية والكردية .

ويزيد توزيع أهم هذه الصحف زيادة بسيطة ولكنها لم تصل إلى ٤٠٠٠ نسخة إلا نادراً .

تعطيل الصحف الوطنية واحتجاج السوريين لدى لجنة الانتدابات :

وإلى جانب ذلك فقد عطلت السلطات فى خلال هذا العام كثيراً من الصحف السياسية والأدبية والعلمية والدينية إذ أصدرت قرارات كثيرة منها ثلاث قرارات أصدرها المندوب السامى بموجب « ذيل لقانون المطبوعات الصادر فى بيروت فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ من المفوضية العليا بقرار رقم ٢٦٣٠ بصدد ثلاثة صحف سياسية وهى : القبس ، والمضحك المبكى ، والأيام ، بسبب مقالات اعتبرها المفوض السامى مهينة من شأنها أن تؤدى إلى اضطراب الأمن العام .

كما أصدرت الحكومة السورية متمثلة برئيس دولتها محمد على العابد ورئيس وزرائه حقى العظم سبعة قرارات تعطل بها إلى أجل غير مسمى سبعة صحف وهى :

---

(١) تقرير مندوب فرنسا فى عصبة الأمم عام ١٩٣١ . (جنيف)

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٣ عام ١٩٣١ .

« يكى كون » الصادرة في الإسكندرونة بقرار رقم١٦٦في٢٣ آب (أغسطس) عام ١٩٣٢[١] لأنها نشرت مقالات سياسية مهيجة للرأى العام السورى ، وصحيفة « له زيكو » الدمشقية بقرار رقم ٢١٢ فى ٣١ آب (أغسطس) عام ١٩٣٢[٢] . وصحيفة « القبس » السياسية الدمشقية بقرار رقم ٢٢٣ فى ٥ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٢ ، وصحيفة « المضحك المبكى » الهزلية بقرار رقم ٢٦٠ فى ١١ أيلول(سبتمبر) عام ١٩٣٢[٣] ، « وفتى العرب » السياسية الدمشقية بقرار رقم ٦٢٠ أيضاً فى ١٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٢ [٤] ، وصحيفة « ألف باء » السياسية الدمشقية بقرار رقم ٦٢٠ فى ١٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٢ ، وصحيفة « الصباح » السياسية الدمشقية بقرار رقم ٦٢٣ فى ١٧ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٢ .

غير أنه سمح للصحف التى عطلت بالظهور ثانية وهى« القبس » و « له زيكو» و « المضحك المبكى» فى٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٣ بقرار رقم ٣٧٠[٥] وصحيفة « يكى كون » بالإسكندرونة فى ٢٩ تشرين الأول أكتوبر عام ١٩٣٣ بقرار رقم ٤٤٩[٦] .

أما صحيفة « القبس » الوطنية الدمشقية فقد عطلها المندوب السامى الفرنسى بعد أن هاجمت الأوضاع التعسفية التى كانت تباشرها السلطات الفرنسية ضد الوطنيين الأحرار وخصوصاً عندما تدخلت فى الانتخابات فى جميع المناطق الانتخابية السورية ومساندة أنصارها من الموالين لها فى سياستها الاستعمارية .

ولكن أثارت هذه الحالة الأوساط الوطنية فقامت تهاجم السياسة الاستعمارية ، وتقدم العرائض للسلطات السورية كى تتدخل للحد من هذه الإجراءات التعسفية والإفراج عن الصحف المعطلة وخاصة صحيفة « القبس » الوطنية الباقية بعد أن عطلت صحيفة « الأيام » الوطنية تعطيلاً تعسفياً فى ٩ تموز (يوليو) عام١٩٣١ بقرار رقم ٣٣٥٢ إلى أجل غير مسمى[٧] .

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٣٢ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٧ لعام ١٩٣٢ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٨ لعام ١٩٣٢ .
(٤) الجريدة الرسملية العدد ٢٤ لعام ١٩٣٢ .
(٥) الجريدة الرسمية العدد ١٩ لعام ١٩٣٢ .
(٦) الجريدة الرسمية العدد ٢١ لعام ١٩٣٢ .
(٧) الجريدة الرسمية العدد ١٣ عام ١٩٣٢ .

وقد ساند هذا الاحتجاج من قبل الأوساط الوطنية الاحتجاج الذى قدمته لجنة الطلاب السوريين الوطنيين المقيمين فى فرنسا .

فقد قدم السيد « السراج » رئيس لجنة الطلاب السوريين الوطنيين المقيمين فى فرنسا فى مدينة طولوز احتجاجاً إلى رئيس لجنة الانتداب فى عصبة الأمم بجنيف يشرح الإجراءات التعسفية التى تقوم بها السلطات الفرنسية الانتدابية فى سوريا منذ قيام الحرب العالمية الأولى حتى هذه السنة (١٩٣٣) وهذا نصها :

« السيد رئيس لجنة الانتداب فى عصبة الأمم . جنيف

فى الوقت الذى يبذل فيه المواطنون السوريون جهودهم كى يصلوا إلى اتفاق مع الحكومة الفرنسية فى سوريا ، عطلت المفوضية العليا صحيفة (القبس) ، الصحيفة اليومية الباقية الأخيرة للسوريين فى دمشق .

وقد أصبح عدد الصحف المعطلة فى نفس المدينة ثلاث صحف .

فالسوريون لا يرون أية شرعية قانونية فى هذه الإجراءات التعسفية التى تنال من حرية الصحافة ، وعلى العكس فالفرنسيون لا يعملون إلا إلى إبعاد السوريين من طريق التعاون معهم . التعاون الذى تبغيه لجنتكم الموقرة مع الحكومة الفرنسية فى سوريا .

ولم تنفك هذه الحالة التعسفية مسيطرة فى سوريا منذ ١٢ سنة حتى الآن ألا تتمكن لجنتكم أن تضع حداً لهذه الحالة .

تتشرف لجان الطلاب السوريين العرب بتقديم احتجاجهم ويرجون إحاطتكم علماً بالوضع الحالى فى سوريا .

تولوز فى ٦ آيار (مايو) عام ١٩٣٢ رئيس لجنة الطلاب (التوقيع)

ولم تكد الصحيفة تفتح أبوابها لنشر مقالاتها السياسية بعد الإفراج عنها فى مطلع شهر أيلول (سبتمبر) لتساهم فى شرح الأوضاع السياسية إلا وبادرت السلطات الحاكمة بتعطيلها ثانية دون إبداء الأسباب إلى أجل غير مسمى بقرار رقم ٢٢٣ فى ٥ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٢ (وقد ألغى هذا القرار فى ٦ تشرين الأول (أكتوبر) بموجب قرار رقم ٣٧٠[١] .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٧ لعام ١٩٣٢ .

أما أهم الصحف التى كانت موجودة فى الفترة من عام ١٩٢٩ حتى ١٩٣٢ فى دمشق هى صحيفة « فتى العرب » وصحيفة « ألف باء » وصحيفة « الأيام » وصحيفة « القبس » وصحيفة « الأصداء Les échos » التى تصدر باللغة الفرنسية وصحيفة « الشعب » وصحيفة « الاستقلال » وصحيفة «الجزيرة» وصحيفة « الدفاع » أما الصحف الأسبوعية فهى « المضحك المبكى » و « الأصداء Les échos » التى تصدر يوم الأحد باللغة الفرنسية وصحيفة « لسان الأحرار » وصحيفة « النظام » وصحيفة « الصباح » وهى صحيفة أدبية وصحيفة « الدستور » وصحيفة « السياسة » وصحيفة « الحسام » وصحيفة « الشورى » .

أما فى حلب فقد كانت هناك صحف سياسية يومية أهمها صحيفة « الأهالى » وصحيفة « التقدم » وصحيفة « الوقت » وصحيفة « النهضة » وصحيفة سياسية أرمنية هى (عبرت Yaprad) وصحيفة « الاتحاد » .

أما أهم الصحف الأسبوعية فهى صحيفة « الوحدة » الناطقة باللغة العربية وصحيفة « بريد سوريا » الناطقة باللغة الفرنسية .

وإلى جانب هذه الصحف اليومية السياسية والصحف الأسبوعية توجد صحف أدبية أهمها ، صحيفة « الصباح » وصحيفة « له زيكوالأصداء Les échos » الناطقة باللغة الفرنسية التى تصدر يوم الأحد والتى تصدر يوم السبت وصحيفة « الجهاد » و« الاتحاد » الحلبيتان وصحيفة « الجزيرة » و« الدفاع » و « الاستقلال »و« الرابطة الإسلامية » و« الأسلوب» و« الثقافة » و « الاتزان » و« الأمل » و« الصرخة » ، وجميعها صحف أدبية دمشقية تصدر أسبوعية .

الصحافة زمن دومارتيل :

وعلى منوال السنوات السابقة تعرض نشاط الصحافة السورية فى عام ١٩٣٣ للتقلبات الناجمة عن الأحوال ، والأحداث السياسية التى أخذت تشتد بسبب ضغط السياسة الفرنسية ومن الاتجاهات الحكومية نحوها .

ولما أعفى هنري بونسو وعين خلفاً له دومارتيل فى تموز (يوليو) عام ١٩٣٣، كان هذا من أولى الحزم والعزم يواجه المواقف الصعبة بالحلول الجريئة التى لا تعرف

التردد والإحجام . وقد أجمع أمره على عرض مشروع المعاهدة على الحكومة الانتدابية لتوقيعه وعلى المجلس النيابى لإبرامه واطلاع السوريين عليه فى الصحف ليأخذوا علماً بحسناته .

ولقد تحدثت مقدمة هذه المعاهدة عن الحرية التامة والسيادة والاستقلال لتحديد العلاقات التى تبقى بين الدولتين لإنهاء الانتداب وتحقيق جميع الشروط المؤدية لقبول سورية فى عصبة الأمم . وأفرغ الاتفاق فى ثلاثة صكوك :

أولا : معاهدة صداقة وتحالف .

ثانياً : بروتوكول (ا) بشأن الاتفاقات الملحقة بالمعاهدة والتى توضع موضع التنفيذ فى ذات الوقت الذى تنفذ فيه المعاهدة عند قبول سورية فى جمعية الأمم .

ثالثاً : بروتوكول (ب) بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه فى خلال المدة التمهيدية لكى يؤمن بطريقة التعاقد وضمن نطاق القانون الأساسى تطور المؤسسات الحاضرة لأجل نقل التبعات إلى الحكومة السورية نقلا تدريجياً .

ولم يكد يعلن نبأ مشروع المعاهدة وتتناقله الأفواه حتى استولت على دمشق هزة عنيفة من القلق والغضب حذراً مما تجعله هذه المعاهدة فى نصوصها من قيود وأغلال للبلاد السورية . إذ أن الحكومة التى عقدتها ليس لها سابقة فى الدفاع عن مصلحة الوطن .

وزادفى بث الكره لها العديد من الذين أخرجتهم الحكومة من الموظفين لأشهر خلت .

وكانت الشرارة الأولى التى انتشر لهيبها فى كل مكان ، استقالة سليم جنبرت قبل توقيع المعاهدة بيوم ، وهو الرجل الكاثوليكى التقى صديق فرنسا من القدم الذى لم يستطع أن يوقع المعاهدة إلى جانب زملائه ولم يجد أفضل من الاستقالة للخروج من مآزقها .

وأخذت بعد ذلك تعقد اجتماعات سرية فى أحياء دمشق ، وقامت السيدات بعمل مجيد فى تظاهرهن ومناشدتهن النواب الوطنيين على الاشتراك باجتماع المجلس بعد انسحابهم منه ، وعاد الوطنيون إلى المجلس واتفقوا مع عدد كبير من النواب على رفض المعاهدة ، واشترك معهم فى الحملة رئيس المجلس فوضعوا عريضة بذلك وقعتها الأكثرية المطلقة .

وشارك فى هذه الحملة جميع الصحف فى سوريا الوطنية السياسية وغير السياسية وهى : صحيفة « الجزيرة» التى عطلت إلى أجل غير مسمى فيما بعد و« الأصداء » الناطقة باللغة الفرنسية والتى عطلت لمدة ثمانية أيام وصحيفة « الأيام » والتى عطلت لمدة ثمانية أيام ثم إلى أجل غير مسمى فيما بعد وصحيفة « الاتحاد » التى عطلت إلى أجل غير مسمى[1] وأخذت تكيل للسياسة الفرنسية الاتهامات الشديدة بفرض المعاهدة على مجلس غير لائق من الناحية الوطنية وتكشف الأساليب غير الشريفة االتى كانت تلجأ إليها الإدارة الاستعمارية من خلف الكواليس للوصول إلى عقد المعاهدة ، فكانت أن عطلت هذه الصحف جميعها — كما ذكرت — بقرار من المفوض السامى إذ اتهمها بأنها نشرت مقالات اعتبرت ذات طابع مخل بالنظام العام .

ولكن الصحف السياسية الأخرى لم تهدأ ثائرتها على هذه السياسة الاستعمارية ، فقامت تهاجم أعضاء الحكومة السورية الانتدابية وقد شجعها على ذلك استقالة السيد سليم جنبرت وأخذت تعدد مساوئ هؤلاء الأعضاء وعدم كفاءتهم للقيام بهذه المهمة الوطنية الشاقة .

فقد أصدر رئيس الدولة السورية قرارات بإغلاق ست صحف سياسية وهى صحيفة « القبس » الدمشقية وصحيفة « الأيام» الدمشقية بقرار رقم ١٣٣١ فى ٢٤ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٣ إلى أجل غير مسمى[2].

وصحيفة « الأصداء » الدمشقية الأسبوعية واليومية بقرار رقم ١٤٣٩ فى ٢٩ تموز (يوليو) عام ١٩٣٣[3] . إلى أجل غير مسمى .

وصحيفة « الوحدة » الحلبية بقرار رقم ١٥٤٠ فى ٩ آب (أغسطس) عام ١٩٣٣ إلى أجل غير مسمى[4] .

وصحيفة « المضحك المبكى» السياسية الهزلية وقد عطلت بقرار رقم ١٦١٩ فى ٦ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٣ لمدة عشرة أيام[5] .

---

(١) تقرير الحكومة الفرنسية المقدم إلى لجنة الانتدابات فى عصبة الأمم .
(٢) الجريدة الرسمية — العدد ١٣ عام ١٩٣٣ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٥ لعام ١٩٣٣ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٣٣ .
(٥) الجريدة الرسمية العدد ١٧ لعام ١٩٣٣ .

وصحيفة « الأيام » وصحيفة « الدستور » الدمشقيتان بقرار رقم ١٤٣٩ إلى أجل غير مسمى [١] .

ولكن صحيفة « القبس » الدمشقية كانت أكثر الصحف دفاعاً عن القضية الوطنية ومهاجمة هذه المعاهدة المفتعلة لنشرها مقالات حماسية اعتبرتها الحكومة طعناً فيها وعطلها رئيس الدولة السورية إلى أجل غير مسمى تعطيلا إدارياً فى ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) بقرار رقم ١٩٦٧ [٢] . وكانت الأوساط السياسية الوطنية تعتمد فى أخبارها على هذه الصحيفة رصيفة « الأيام » .

ولم يقف الأمر عند ذلك بل عطلت الحكومة صحفاً أدبية أخرى إلى أجل غير مسمى لمخالفتها القانون الصحفى وهى صحيفة « الصباح » وصحيفة « الجهاد » الحلبيتين وصحيفة « الاتزان » وصحيفة « الأمل » وصحيفة « الصرخة » بقرار رقم ١٥٤٠ [٣]. فى ١٩ آب (أغسطس) عام ١٩٣٣.

وقد توقفت صحيفة « الدفاع » توقفاً مؤقتاً وتوقفت صحيفة « الاستقلال » الدمشقية توقفاً تاماً ، وهاتان الصحيفتان سياسيتان ، وتوقفت صحيفة « الرابطة الإسلامية » وهى صحيفة أدبية توقفاً مؤقتاً .

وسمح لثلاث صحف بالظهور : وهى صحيفة « أصداء Les échos » الأحد الأسبوعية الناطقة باللغة الفرنسية بقرار ١٧١٥ فى ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٣ [٤]، ولكن لم تلبث أن أوقفت عن الإصدار لأنها نشرت مقالا لم ترض عنه الحكومة السورية واعتبرته معيباً بها .

وظهرت صحيفة « الأسلوب » و« الثقافة » وهذه الصحف الثلاث صحف أدبية .

وأخيراً سمح لخمس صحف بالظهور وإلغاء قرار التعطيل : فقد سمح لصحيفة « فتى العرب » وصحيفة « ألف باء » السياسيتان اليوميتان الدمشقيتان بقرار رقم ٨٨١ فى ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٣٣ [٥] .

---

(١) الجريد الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٣٣ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٤ لعام ١٩٣٣ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٣٣ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٩ لعام ١٩٣٣ .
(٥) الجريدة الرسمية العدد رقم ٤ لعام ١٩٣٣ .

وصحيفة « الصباح » الدمشقية الأدبية بقرار رقم ١١٧٥ فى ١٣ آيار (مايو) عام ١٩٣٣[١] .

وصحيفة « ليزيكو Les échos » اليومية الأدبية بقرار رقم ١٧١٥ فى ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٣[٢] .

وصحيفة « الوحدة » الحلبية السياسية بقرار رقم ١٧٥٤ فى ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٣[٣] .

وقد سمح أيضاً للصحيفتين اللبنانيتين السياسيتين : « النداء » و « الصحافى التائه » بقرار رقم ١٧١٥ فى ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٣[٤] بدخول الأراضى السورية ، ثم منعتا من دخول الأراضى السورية بقرار رقم ١٤٤٢ فى ١٢ آب (أغسطس) عام ١٩٣٣[٥]. لنشرهما مقالات تمس الحكومة السورية والوزراء .

تلك كانت حالة البلاد السورية عندما فرض مشروع معاهدة الصداقة والتحالف بين سورية وفرنسة .

وبعد توقيع الحكومة السورية عليها فى ١٦ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٣٣ بعد مفاوضة صورية ، ورفض السيد سليم جنبرت أن يشترك فى الموافقة عليها ، واستقالته من الوزارة ، وبالتالى إثارة الوطنيين عليها فى الأوساط والرأى العام والصحافة وتوجيه الحملات الصحفية الشديدة ضدها وانتزاع قرار مجلس الأمة برفضها ، وما ترتب على ذلك من إصدار قرار المفوض السامى فى ١٥ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٣٣ بوقف المناقشات وتعطيل الحياة النيابية ، فإن أمست الصحافة هدفاً لانتقام الإدارة الاستعمارية ، وكانت فرنسا وأتباعها الضربات المتوالية للرأى العام والضغط عليه .

لذلك نرى أنه قد خف عدد الصحف التى كانت تصدر بانتظام فى دمشق ، ولم تعد هناك إلا بضعة صحف دورية وسياسية يومية تصدر بانتظام فى تلك الأيام وهى صحيفة « الأيام » وصحيفة « القبس » وصحيفة « الشعب » وصحيفة « فتى العرب »

---

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٠ لعام ١٩٣٣ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٩ لعام ١٩٣٣ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٠ لعام ١٩٣٣ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٩ لعام ١٩٣٣ .
(٥) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٥ لعام ١٩٣٣ .

وصحيفة « ألف باء » وصحيفة « الأصداء » التى تصدر باللغة الفرنسية .

إلى جانب ذلك فقد كانت هناك صحف أسبوعية تصدر هى الأخرى بين الفينة والفينة ، وهى صحف سياسية وأدبية وهى : صحيفة « المضحك المبكى » وصحيفة « لسان الأحرار » وصحيفة « النظام » وصحيفة « الصباح » الأدبية وصحيفة « الدستور » وصحيفة « السياسة » وصحيفة « الحسام » وصحيفة « الشورى » ومجلة « الثقافة» لجميل صليبا وخليل مردم وداغستانى وكامل عياد عام ١٩٣٣ .

أما فى عاصمة الشمال (حلب) فقد كانت تصدر هناك صحف سياسية ووطنية ، صحيفة « الأهالى » وصحيفة « التقدم » وصحيفة « الوقت » وصحيفة « النهضة » وهى صحف يومية دورية وصحيفة أرمنية وهى « عبرت» ناطقة باللغة الأرمنية .

وإلى جانب هذه الصحف اليومية توجد صحيفتان أسبوعيتان وطنيتان هما صحيفة « بريد سوريا » وصحيفة « الوحدة » .

وقد أضر باستقلال هذه الصحف ضآلة توزيعها حيث لم يكن يبلغ توزيع أكبرها إلى ٣٠٠٠ نسخة إلا بصعوبة كما أضر بها أيضاً اضطراب حالتها المالية على الدوام . ونظراً لعدم انتظام ظهورها وضآلة عدد قرائها ولأن مواردها المالية كانت محدودة للغاية بوجه عام .

وفى بداية عام ١٩٣٤ ، وبعد تعطيل المجلس النيابى أصبح الحكم بواسطة المراسيم الاشتراعية التى يصدق عليها المفوض السامى وانتهى أمر الدستور الذى ذهبت السنون فى وضعه ، وكان الاتجاه السائد يميل إلى زيادة عدد الصحف التى شاهدنا تناقصها فى السنة السابقة ولكن هذه الزيادة كانت منصبة بصفة خاصة على الصحف الصغيرة التى كان بقاؤها غير مضمون ، وقد تمكنت السلطات الحاكمة من استغلالها والسيطرة عليها دون مقاومة فى تضليل الرأى العام السورى .

ولكن الاحتجاجات على بقاء الحكومة العظمية فى الحكم ظلت مستمرة ، فكانت الوفود تتوالى على رئاسة الجمهورية تستنكر بقاءها ، وكانت الاجتماعات تعقد فى المساكن الخاصة حيث تلقى الخطب بلهجة شديدة فى الطعن بالحكام .

وشاركت فى ذلك الصحف ، وكانت أشدها طعناً وهجوماً على حكومة حقى العظم التى حاولت إبرام المعاهدة الفرنسية السورية صحيفتا « الدستور » و « السياسة »

اللتان صدرتا بدمشق ، وقد صدر مرسوم من رئيس الدولة السورية بتعطيلهما فى ١٥ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٣٤ لمدة شهرين بسبب الحملة الصحفية التى قامتا بها ضد أعضاء الحكومة وإلى جانبهم بعض كبار الموظفين .

فقد اتهمتهما الحكومة العظمية بمخالفتهما قانون المطبوعات بموجب المادة ١٤ بناء على المادة ٦٩ من ذيل قانون المطبوعات الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ وسيق أصحابهما للقضاء، ولم يفرج عنهما إلا فى ٢٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٣٩ بمرسوم جمهورى رقم ٣٨٣ وقعه رئيس الدولة .

ولما كانت صحيفة « الأيام » و « القبس » هما الصحيفتان الوطنيتان فى سوريا معطلتان تعطيلا إدارياً بقرار من المفوض السامى وبمرسوم جمهورى ، فلم تكن تجرأ صحيفة أخرى على مهاجمة الوضع الحالى إلا صحيفة « الدستور » نصف الأسبوعية الدمشقية التى صدرت لتحل محل « الأيام » فى ٦ كانون الثانى (يناير) . على أن الحكومة أصدرت مرسوماً وقعه رئيس الدولة السورية برقم ٢٠٠٩ فوراً بتعطيلها إلى أجل غير مسمى بسبب الطعن فى أعضاء الوزارة العظمية أيضاً .

وكانت حالة صحيفة « السياسة » كحالة زميلتها « الدستور » من حيث الطعن فى وزارة حقى العظم وعدم أهميتها للحكم ووصف أعضائها بالمتواطئين مع الحكام الفرنسيين ، فقد سرى عليها القرار رقم ٢٠٠٩ بتعطيلها هى الأخرى إلى أجل غير مسمى .

إلا أن شرعية هذا التعطيل عند رئيس الدولة كما يقول : « إن هاتين الصحيفتين صدرتا لتحلا محل جريدتى « الأيام » و « القبس » المعطلتين تعطيلا إدارياً بقرار من المفوض السامى وبمرسوم جمهورى وأن صحيفة « الدستور » التى صدر منها بضعة أعداد يذكر فى أعلاها أو فى ذيلها اسم مديرها المسئول عملا بأحكام المادة ١٤ من قانون المطبوعات ، وكذلك صحيفة السياسة التى صدر منها عدد دون أن يذكر فيه اسم صاحبها الأصلى خلافاً لأحكام قانون المطبوعات وذلك فضلا عن أن مجلس الوزراء قد قرر عدم السماح بإصدار أية جريدة وبأى اسم كان لتحل محل مكان جريدة معطلة من قبل الحكومة[1] .

---

(٢) الجريدة الرسمية العدد الأول للسنة ١٦ فى ١٥ / ١ عام ١٩٤٣ .

وبالتالى فقد تضمن المرسوم إلى جانب تعطيل الصحيفتين إحالة أصحاب الصحيفتين إلى القضاء لمخالفتهما قانون المطبوعات . وكان نص المرسوم : « بناء على القرار الصادر بتاريخ ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ برقم ٦٩ المتضمن ذيل قانون المطبوعات وبناء على اقتراح وزير الداخلية يرسم ما يلى :

١ — تعطل جريدة « الدستور » وتمنع جريدة « السياسة » من الصدور إلى أجل غير مسمى ، على أن يساق أصحابها إلى القضاء لمخالفتهم قانون المطبوعات » .

ولما كان القرار رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ يقضى « بأن يأمر رئيس دولة سوريا بناء على اقتراح وزير الداخلية بتعطيل أو عدم إدخال كل جريدة أو نشرة تنشر مقالات أو أخباراً من شأنها تهييج الرأى العام أو إهانة :

١ — رئيس دولة سوريا .
٢ — أعضاء الحكومة .
٣ — أعضاء المجلس التمثيلى .
٤ — الموظفين الملكيين أو العسكريين بكافة دوائر الدولة .

ويعمل بأحكام هذه المادة سواء كانت تلك الإهانة موجهة إلى الذوات المشار إليهم مجتمعين أو متفرقين وسواء كانت الإهانة صريحة أو مخفية بشكل تتضمن الذم أو القدح أو التحقير على أن ذلك لا يمنع أيضاً من إجراء التعقيبات القانونية بحق الفاعلين[١] .

يتبين لنا أن حجة رئيس الجمهورية السورية محمد على العابد ورئيس مجلس وزرائه حقى العظم ووزير خارجيته واهية ، وأنهما أقدما على تعطيل الصحيفتين بدافع هذا القرار رقم ٦٩ لا بدافع مخالفتهما لقانون المطبوعات السورى كما يزعمان وأن هذا المرسوم صدر لتحويل أنظار الرأى العام إلى مخالفتهما للقانون لا للدفاع عن القضية الوطنية والطعن فى الحكام السوريين .

وقد شمل مرسوم رئيس الدولة أيضاً تعطيل صحيفة « الاستقلال » الدمشقية السياسية وكانت تصدر ثلاث مرات فى الأسبوع لنفس الأسباب السابقة .

---

(١) قرار رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ .

وفى ١٦ آذار (مارس) عام ١٩٣٤ استقالت وزارة حقى العظم المعروف بصداقته للفرنسيين وسلس قياده فى أيديهم ، بعد أن ضمن رئاسة مجلس الشورى مع مخصصات وزير ومزاياه ، وعينت حكومة برئاسة شيخ تاج الدين الحسينى لتقاوم الوطنيين فجمعت أشخاصاً أكثر خبرة ودربة من الوزارة السابقة ، فقد تلقى الرأى العام الوطنى عودة الشيخ تاج الدين بكثير من الامتعاض لما هو معروف عنه من أطماع غير محدودة وأساليب غير مرغوبة ولا سيما بعد أن أقصى عن انتخابات عام ١٩٣١ فى حوادث دامية .

وقد بلغ غضب الرأى العام على هذه الحكومة الجديدة غضباً شديداً فقامت الصحف فى اليوم التالى بحملة صحفية واسعة النطاق ، وكانت على رأسها صحيفة « ألف باء » السياسية اليومية بدمشق فصدر على الفور فى ١٧ آذار (مارس) عام ١٩٣٤ قرار برقم ٢٢١٧ بتعطيلها لمدة شهر واحد بسبب مهاجمة أعضاء الحكومة التاجية وإلى جانبهم بعض كبار الموظفين بموجب القرار رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ الخاص بإهانة رئيس الدولة وأعضاء الحكومة وأعضاء المجلس التمثيلى والموظفين الكبار (١) .

يبدو أن الشيخ تاج الدين الحسينى عاد إلى مسرح السياسة السورية بتأييد من الفرنسيين ورغبتهم الأكيدة فى ذلك كما هو ظاهر من الحملات الصحفية التى شنت ضده ، لا برغبة رئيس الجمهورية السورية محمد على العابد ، الذى لم يكن يملك من الأمر شيئاً فى ذلك العهد ولكن السياسة الفرنسية كانت تتصرف بكل شأن متسترة وراء هياكل الحكم من المواطنين أصحاب الغايات والأغراض الفردية ، وكان حكم الشيخ تاج الدين حكماً استأثر به الفرنسيين ، وهيمنوا بواسطته على القدر الأكبر من السياسة الداخلية .

وكانت سياسة وزارة تاج الدين الحسينى سياسة تحدى لشعور البلاد ، وتجاهل لمصالحها والاسترسال فى حكمها حكماً مباشراً أو كالمباشر ، تفعل فعلها فى النفوس . فقامت صحيفة « النظام » نصف الأسبوعية السياسية الدمشقية بحملة صحفية شديدة اللهجة تهاجم فيها الأوضاع السياسية الفرنسية فى البلاد ، وتتحدى سياسة الوزارة

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٦ لعام ١٩٣٤ .

التاجية ، كان من جرائها أن أصدر رئيس الجمهورية السورية مرسوماً برقم ٢٧٢١ فى ٣٠ تموز (يوليو) عام ١٩٣٤ بإغلاقها لمدة شهرين ، واتهمها المرسوم بأنها دبرت حملة صحفية مشينة ضد أعضاء الحكومة ، وضد كبار الموظفين(١) .

وتبع هذا التعطيل تعطيل آخر بقرار رقم ٢٩٤٢ فى ٨ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٤ لصحيفة « قرة كوز » نصف الأسبوعية الصادرة باللغة التركية بأنطاكية ، وذلك بسبب نشرها مقالات تهاجم فيها الأوضاع السياسية والإدارية واعتبرتها الحكومة التاجية مقالات مخلة بالنظام العام .

ويظهر أن صحيفة « الشعب » الدمشقية اليومية قامت بحملة صحفية تهاجم فيها متصرف « حمص » وكانت محور هذه الحملة القضاء على التصرفات التى كان يقوم بها هذا المتصرف نحو الأهلين ولم ترض عنها هذه الصحيفة .

ولما كان هذا المتصرف تابعاً لوزارة الداخلية فقد أوعزت هذه الأخيرة إلى المدعى العام برفع دعوى ضد هذه الصحيفة بسبب هذه الحملة الصحفية بموجب المادة ١٤ من القرار رقم ٦٩ لعام ١٩٢٥ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ الخاصة بالموظفين الكبار فى الدولة ، وحكم على صاحب الجريدة ومديرها متضامنين بمبلغ ٤٠٠ فرنك غرامة طبقاً لنصوص المادتين ٣٠ و ٣١ من قانون المطبوعات .

وقد توقفت ثلاث صحف توقفاً اختيارياً بناء على قرار أصحابها وهى صحيفة « الأصمعى » وهى صحيفة سياسية تصدر بدمشق منذ ٢٧ آب (أغسطس) عام ١٩٣٤ ومجلة « سوريا » الأدبية تصدر بدمشق منذ ٢٢ آذار (مارس) عام ١٩٣٤ وصحيفة « حمص » وهى مجلة أدبية أسبوعية تصدر بحمص وتوقفت منذ ٢٧ تموز (يوليو) عام ١٩٣٤ .

وفى نفس السنة سمح بالصدور لثلاث صحف سياسية ، اثنتان منها بحلب وهى صحيفة « الجهاد » الأسبوعية وكانت قد أغلقت إدارياً عام ١٩٣٣ ، وصحيفة « برق الشمال » اليومية ، أما الصحيفة الثالثة فهى صحيفة « الدفاع » الأسبوعية بدمشق أما الصحف الباقية فقد توقفت عن الصدور بناء على رغبة أصحابها(٢) .

وقد أصدر المدعى العام السابق قراراً بعدم إصدار صحف جديدة من أى نوع

---

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٥ عام ١٩٣٤ .

(٢) تقرير الحكومة الفرنسية المقدم إلى لجنة الانتدابات بجنيف . عام ١٩٣٤ .

كان ، وكانت الحكومة التاجية قد أوعزت إليه بذلك ، ولكن سمحت الحكومة بإصدار المجلات الأدبية والعلمية لا سيا مجلةقانونية نصف شهرية تسمى (نشرة التشريع والفقه) لكى توزع فى سوريا ولبنان .

حالة الصحف زمن الحكم التاجى من عام ١٩٣٤ إلى ١٩٣٦ :

ويمكننا القول أن الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية ونصف الأسبوعية التى كانت تصدر فى عام ١٩٣٣ ما زالت هى نفسها تصدر فى عام ١٩٣٤ .

فى دمشق :

وهى : الصحف اليومية : (فتى العرب) و(ألف باء) و(الأيام) و(الشعب) و (الجزيرة) لتيسير ظبيان أسست عام ١٩٣٤ و(الأصداء Les échos) و (الدفاع) و (القبس) .

الصحف الأسبوعية : (المضحك المبكى) صحيفة (النظام) و (الحسام) و (السهام) و (الشورى) و(الضياء) و (سوريا) و (لسان الأحرار) و(الأسبوع المصورة) .

وقد اختفت (الصباح) الأدبية و (الاستقلال) و(السياسة) بعض الوقت ، ونقلت صحيفة « الدستور » نصف الأسبوعية مكتبها إلى حلب .

كما ظهرت صحف جديدة بدلا من التى اختفت وهى : (الأسبوع المصورة) الأسبوعية و (السهام) و (الضياء) اليومية . (والتمدن الإسلامى) عام ١٩٣٤ .

فى حلب :

الصحف اليومية : « الجهاد » إلى جانب صحفها اليومية ونصف الأسبوعية التى تصدر فيها وهى : « الأهالى » و « النهضة » و « التقدم » و « الوقت » .

الصحف الأسبوعية : « الدستور » و « الاجتهاد» و« النهضة » إلى جانب صحفها التى تصدر فيها وهى : « بريد سوريا » الناطقة باللغة الفرنسية ، و « الوحدة » و « عبرت » الناطقة باللغة الأرمنية .

فى اللاذقية :

الصحف اليومية : « دوغرويول » الناطقة باللغة التركية و « اللواء » الناطقة باللغة العربية و « صدى الإسكندرونة » الناطقة باللغة الفرنسية .

فى إنطاكية :

الصحف اليومية : « ينى جون » و « قرة كوز » الناطقتان باللغة التركية .

ولم يزد أكبر توزيع لهذه الصحف عن ٣٠٠٠ نسخة فى اليوم أما إيرادات الإعلانات فضئيلة نظراً لما كان من تنافس بين تلك الصحف السورية وبين صحف بيروت التى تدخل البلاد السورية والتى كان المعلن يفضلها لانتشارها فى لبنان وفى سوريا معاً .

لذلك فإن حالتها المالية كانت دائماً فى تدهور مما أدى إلى الإضرار باستقلالها، وارتمائها فى أحضان الأحزاب السورية ولكن لم تكن هناك صحيفة سورية تتشيع للأفكار الاستعمارية على الرغم من محاباتها للفئات الحاكمة فى سوريا والسائرة فى ركاب الحكام الفرنسيين .

بيد أن « الأيام » قامت فى نهاية عام ١٩٣٤ بمجهود يستحق الثناء فقد زادت عدد صفحاتها فى يوم الجمعة ، وكرست بعض هذه الصفحات لنشر الصور المتعلقة بالأخبار المصورة التى تهم الشرق والغرب .

وفيما عدا الصحف السياسية المتقدم ذكرها كانت تصدر حوالى ٢٥ صحيفة دورية ، وهى صحف أدبية وعامية فى فترات منتظمة شيئاً ما ، غير أن قراءها قليلون جداً ، لذلك فإن مواردها المالية كانت محدودة للغاية .

ولم تكن الحكومة تساند الصحف الأدبية وتخصها بمساعدتها المالية والأدبية كما هو الحال بالنسبة للصحف السياسية التى كانت الحكومة تخشاها وتمد لها يد العون المالى والفنى ، وتخاف قطع صلاتها معها . لذلك لم تتمكن الصحف الأدبية من الحياة طويلا .

هذا إلى جانب ما كانت ترمى إليه السلطات الفرنسية من إضعاف النفوذ الأدبى العربى ، والارتفاع بمستوى الأدب الفرنسى عن طريق المجلات التى كانت تصدرها فى بيروت وعن طريق مكتبتها فى دمشق .

إلى جانب استخفاف الجماهير بهذه الصحف التى لا تبحث فى السياسة أو التى تتجه إلى التطرف والخلاعة والهزل والتملق كما كانت الجماهير تنظر إلى تلك الصحف نظرة استهتار واحتقار ، ويمكن أن يعزى هذا إلى الأمية التى كانت

متفشية على الرغم من انتشار العلم فى المدة الأخيرة[١] هذا إلى جانب انتشار الصحف المصرية والغربية أمثال « الرسالة » و« الثقافة » التى تنال عطف الطبقة المستنيرة لما بين صحافتنا الأدبية وهذه الصحافة من هوة سحيقة سواء فى المادة أو الطبع أو الثمن .

وبناء على فتوى صادرة من مفتى أنطاكية تقدم إلى الحكومة كثير من مشايخ الدين الإسلامى باقتراح يهدف إلى منع نشر أى نص يقتبس من القرآن الكريم أو من أى كتاب سماوى آخر سواء فى الصحف أو فى الإعلانات التجارية . وقد عللوا اقتراحهم بأن هذه الصحف أو الإعلانات يلقى بها بعد قراءتها فى الطرقات أو الأماكن غير المحترمة مما ينال من قدسية هذه الكتب ويؤدى الشعور الدينى عند عامة الشعب ، وقد أضافوا إلى ذلك قولهم بأن مثل هذا المنع المقترح قد حدث بالفعل قبل قيام الانتداب الفرنسى فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى .

ولما كان من المتعذر على أى نص قانونى صارم أن يمنع مثل هذه المقتبسات ولاسيما إذا لم يتوفر سوء النية من جانب الكاتب تجاه عقيدة معينة ، فقد أعلن المدعى العام أن نص المادة ٢٥٤ من القانون الجنائى والمادة ٥٧ من القرار رقم ٤١٥١ مكرر بشأن سلطة المتصرفين هما من المرونة والشمول بحيث يمكن للسلطات أن تضرب على يدى كل من تسول له نفسه الخروج عن السنن المرعية فى البلاد[٢] .

بهذا التصريح هدأت ثائرة الرؤساء الدينيين مقتنعين بوجهة نظر الحكومة التاجية .

ولم يكد ينتهى عام ١٩٣٤ حتى توقفت الحركة الوطنية عن مهادنة السلطات الفرنسية ، وعادت إلى إزعاج السلطات الحكومية السورية والانتدابية معاً ، وكان شعارها سقوط الحكومة التاجية وتحقيق الميثاق على يد الكتلة .

فعمدت السلطات إلى القمع بالعنف ، فاعتقلت النائب فخرى البارودى وبعض مساعديه ، فازدادت النار اشتعالاً ، وأعلنت دمشق الإضراب العام الذى امتد فى دمشق إلى خمسين يوماً ، وفى المدن السورية الأخرى ، تكررت

---

(١) جورجى زيدان — الهلال ص ٢٥ — ٤٠ عام ١٩٤٠ .

(٢) القانون الجنائى السورى مادة ٢٥٤ و ٥٧ (القرار رقم ٤١٥١ مكرر) .

فيها المظاهرات الصاخبة والاشتباكات الدموية والاعتقالات ، واستعملت السلطة الفرنسية والحكومة المحلية مختلف وسائل الشدة والعنف والزجر لحمل المدن ولا سيما دمشق على العدول عن الإضراب فلم تستطع إنهاءه ، وبذل الشيخ تاج الدين ما استطاع من جهته لتلافى الحرج فلم يفلح ، وخشى دومارتيل أن تتطور الأمور إلى ثورة كبرى جديدة ، فجنح إلى المسايرة فأقال وزارة شيخ تاج الدين فى ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٣٦ ، وألف وزارة انتقالية برئاسة عطا الأيوبى ، ثم اجتمع المفوض السامى بالسيد هاشم الأتاسى رئيس الكتلة الوطنية ووقع معه اتفاقاً مبدئياً فى أول آذار (مارس) عام ١٩٣٦ فى بيروت يتضمن موافقة الحكومة الفرنسية على استقبال وفد رسمى سورى فى باريس ليتفاوض فى شأن استبدال الانتداب الحالى بمعاهدة تعين الواجبات والحقوق المتقابلة بين سورية وفرنسا .

ويمكن القول أنه بالإضافة إلى الصحف الدورية المذكورة فى عام ١٩٣٤ ، اليومية ونصف الأسبوعية والأسبوعية ، فقد صدرت مجلات جديدة صرحت لها الحكومة السورية خلال عام ١٩٣٥ ، وهذه المجلات تناولت مواضيع أدبية وفنية وعلمية واقتصادية بلغ عددها إحدى عشرة مجلة صدر منها فى دمشق : « الشعلة » و « الطليعة » عام ١٩٣٥ ، ثم «مجلة قضائية » أصدرها «مكتب دمشق القضائى». ومجلة صناعية أصدرتها « الغرفة التجارية بدمشق » . وقد احتجبت مجلتان من هذه المجلات إحداها « الليالى » الأدبية والثانية « الفنون الجميلة » بناء على إرادة أصحابها .

« ولم يتغير طابع الصحافة فى هذه السنة عن السنوات الماضية فما برح كثير من المجلات والصحف يشكو من قلة القراء مع كثرة الصحف وبالتالى قلة الموارد .

ويمكن أن يعزى ذلك إلى جانب ما ذكرت ، إلى فقدان المال إذ أنه من أكبر العوامل فى تقدم الصحافة أو تأخرها وبهذه المناسبة أذكر أن بعض محافل دمشق أصدر جريدة « الزمان » وجعل على رئاسة تحريرها الأستاذ النجار ولكنها لم تعش أكثر من شهرين لأن العجز المالى حال دون صدورها »[1] .

ثم عامل آخر هو أن الحالة السياسية للبلاد السورية جعلت الجمهور يشعر ضرورة مطالعة الصحف السياسية للوقوف على مدى ما وصلت إليه الحركة الوطنية

---

(١) مجلة الإنسانية — الجزء الأول عام ١٩٣٥ .

من تقدم أو تأخر كما كان يظهر الجمهور نوعاً من الاهتمام بالأدب رغم ما كان يعانيه من الضغط الفرنسي لإضعافه .

إلى جانب هذا الوضع الحرج ، فإن الصحافة لم تسلم من أناس لا هم لهم إلا سلاطة اللسان اندسوا بين الصحفيين المثقفين ، وكان هدفهم الوصول إلى لقمة العيش ، إذ أن بعض الصحفيين الذين أصابهم الملل واليأس من كثرة تعطيل صحفهم وإحالتهم إلى المحاكمات المتواصلة ، فآثروا الوظائف وتوقفوا عن مواصلة الجهود فى تربة قاحلة لا تنبت إلا الأشواك .

فالصحفى كان مهدداً فى كل وقت بالشقاء والبلاء من الحكومة تارة ، ومن السلطات تارة أخرى ، وكانت حياته تتطلب الاستجداء والإرضاء وتحت رحمة أولى الأمر من الحكام الموالين للسلطات الحاكمة .

ونلاحظ أن صحف دمشق حاكت صحيفة « الأيام » اليومية فى قيامها بمجهود صحفى مماثل لها ، إذ أن معظمها فى ثمانى صفحات ونشرت أخباراً مصورة بالزنكوغراف بالإضافة إلى أن جريدتى « الأيام » و « القبس » بعد مجاراتها الصحف الأخرى ظهرت كل منهما فى ١٢ صفحة كل يوم جمعة . فقد كانتا تمثلان بحق الصحافة الوطنية السورية الصادقة والأمينة على مصلحة القضية الاستقلالية .

وقد عطل المفوض السامى ثلاث صحف بقرار منه . هى : صحيفة « الاتحاد » لمدة شهرين لنشرها مقالات اعتبرها المفوض السامى مثيرة وضد سياسة السلطات الفرنسية و « القبس » لمدة شهر لكتابتها مقالاً تهاجم به الأوضاع السياسية وتعطيل المجلس النيابى وعدم الاهتمام بأمانى الشعب الوطنية . وصحيفة « الأيام » لمدة سبعة أيام بسبب الحملة الصحفية التى قادتها ضد السياسة الفرنسية والسياسة الإنجليزية فى العراق .

وتمادت السلطات الفرنسية فى تعسفها ضد الصحف بواسطة الحكومة السورية المحلية ، ونتيجة لما كانت تتخذه من إجراءات تعسفية . عطلت صحيفة « الأهالى » الحلبية لمدة أربعة أشهر بقرار رقم ٣٦٩٣ فى ٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٣٥ بسبب قيامها بحملة صحفية متواصلة ضد الإدارة والحكومة التاجية[١] ثم لم يكفها ذلك بل عطلتها ثانية إلى أجل غير مسمى فى ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٥ بقرار رقم

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧ عام ١٩٣٥ .

٤٣٣٠[1] . لما كان لحملاتها الصحفية من أثر على الحكومة السورية التاجية ولكن عادت إلى الظهور بقرار رقم ٤٥٥٦ فى ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٥[2].

كما عطلت الحكومة المحلية المجلة الأدبية « الجامعة الإسلامية » إلى أجل غير مسمى ، ثم عادت إلى الظهور بعد تعطيلها مدة شهرين لأنها قامت بنشاط سياسى ، وخاضت فى مسائل وطنية ، ونقدت الأحوال السياسية الحاضرة وهاجمت سياسة الحكومة التاجية الاستعمارية .

كما عطلت الحكومة التاجية المجلة الأسبوعية « كوميديا » لمدة شهرين بقرار رقم ٤٣٦٠ فى ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٥[3] وأعيدت إلى الإصدار فى ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٥ بقرار رقم ٤٥٥٧[4] .

كما عطلت جريدة « النظام » لمدة شهر للسبب نفسه بقرار رقم ٤٤٥٧ فى ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) وأعيدت للعمل فى ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٥ بقرار رقم ٤٥٤٨[5] .

والشىء البارز فى صحافة الفترة بين عام ١٩٣٠ وبين بداية عام ١٩٣٦ ، هو أن الصحف السياسية كانت تهاجم أناساً معينين وتدافع عن غيرهم ، فتثير اهتمام القراء وتستدر أموال بعض الزعماء والحكام . ولم يكن الحال كذلك بالنسبة للصحف الأدبية والمجلات الأسبوعية التى تشتغل فى محيط ضيق ، وربما يرجع الفضل فى طول عمر بعضها إلى الإخوان السوريين المهاجرين الذين كانوا يساندونها ، ويقبلون عليها إقبالهم على الصحف السياسية بدافع الغيرة القوية .

وكانت الضربة القاضية التى سددتها صحيفة « القبس » للحكم الفرنسى ولحكم الشيخ تاج الحسينى ووزرائه ، هى الحد الفاصل بين حكمه وانتقاله إلى وزارة جديدة برئاسة عطا الأيوبى ، فقد قامت فى ١١ شباط (فبراير) بشن حملة صحفية تهاجم فيها السلطات الفرنسية ، وحكم شيخ تاج الدين الحسينى ووزرائه ، وعلى الفور أصدر المفوض السامى قراره رقم ١٢٥ فى ١٣ شباط (فبراير) عام ١٩٣٦ بتعطيلها

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ عام ١٩٣٥ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ لعام ١٩٣٥ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢١ لعام ١٩٣٥ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ لعام ١٩٣٥ .
(٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ لعام ١٩٣٥ .

إلى أجل غير مسمى [١] لمخالفتها قرار ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ لقيامها بنشر كتاب مغرض فى الصفحة الخامسة من العدد الصادر فى ١١ شباط (فبراير) ، ووافق على هذا القرار رئيس دولة سوريا محمد على العابد كما عطل « القبس » لمدة شهر أيضاً لكتابتها مقالاً تهاجم فيه الأوضاع السياسية .

أخذت الصحف السورية الوطنية فى حلب يشتد تآزرها وتناصرها فى مهاجمة الحكم وتعسف السلطات الانتدابية السورية منذ هذا التاريخ حتى أصدرت الحكومة السورية قرارها رقم ١٢٦ فى ١٣ شباط (فبراير) بتعطيل صحيفتى « الاتحاد » و « الجهاد » الحلبيتين إلى أجل غير مسمى . بحجة أنهما نشرتا مقالات مهيجة للرأى العام فى أعدادهما الأخيرة [٢] .

إلا أن صحيفة « الشعب » قامت بحملة صحفية تؤيد وتساند الصحف المعطلة وتكيل التهم وتوجه الانتقادات للحكم المحلى السورى وللسلطات الفرنسية ، خصوصاً وأن الكتلة الوطنية أخذت فى مقاومتها للحكم الفرنسى بغية الوصول إلى أهداف الوطن التحررية ، وإجراء المفاوضات وتكوين الوفد المسافر إلى فرنسا برئاسة هاشم الأتاسى . حينئذ أصدر المفوض السامى قراره رقم ١٢٧ فى ١٥ شباط (فبراير) عام ١٩٣٦ بتعطيلها شهراً واحداً عقاباً لها على كتابتها المقالات المناوئة للسلطات الفرنسية فى أعدادها ٢٣٥٦ و ٢٣٥٧ و ٢٣٥٨ [٣].

ولقد كانت هذه المقالات معبرة عن رأى الفئات والأوساط الوطنية المهتمة بحل القضية السورية وبين الأوساط التحررية من رؤساء الكتلة الوطنية ، وتمكنت هذه الصحف من تعبئة الرأى العام السورى وتوجيهه الوجهة الوطنية الشريفة للوصول إلى مطالبه القومية والاستقلالية .

صحافة عطا الأيوبى :

استقالت وزارة شيخ تاج الدين الحسينى فى ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٣٦ ، وعينت حكومة انتقالية حيادية برئاسة عطا الأيوبى ، وعضوية وزراء رضيت عنهم

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥ لعام ١٩٣٦ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥ لعام ١٩٣٦ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٥ عام ١٩٣٦ .

الكتلة فأفرجت الحكومة الحاضرة عن المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم فخرى البارودى الذى كان منفياً فى أيام الوزارة السابقة، فانفرجت الأزمة وفك الإضراب الطويل الذى كان له صدى بعيداً فى الأوساط السياسية المختلفة — والذى كان الأول فى بابه أيضاً — حيث تجلت فيه وطنية الشعب وتمسكه بعزته وكرامته .

أصدرت حكومة عطا الأيوبى قرارات برقم ١٤٩ فى ٢ آزار (مارس) بإلغاء قرار تعطيل صحيفة « القبس » الدمشقية ، وقرار رقم ١٥٠ فى نفس التاريخ أيضاً بإلغاء قرار تعطيل صحيفتى « الاتحاد » و « الجهاد » الحلبيتين ، كما أصدرت قراراً رقم ١٥١ بإلغاء تعطيل صحيفة « الشعب » الدمشقية حتى يتسنى للأوساط الصحفية الوطنية القيام بمجهودها الوطنى فى تلك الفترة الحاسمة من تاريخ البلاد — بعد أن ظلت هذه الصحف محتجبة عن قرائها خمسة عشرة يوماً متواصلة[١] .

ومن جهة أخرى عطلت صحيفتى « ألف باء » و « الأيام » لمدة يومين فقط بقرار رقم ٣٣٣ فى ٢ مايس (مايو) عام ١٩٣٦ وذلك لنشرها عدة مقالات سياسية وطنية تتهم الحكومة ببعض التصرفات المعرقلة للحكم الوطنى[٢] . كما عطلت صحيفة « ينى جون » الصادرة فى أنطاكية إلى أجل غير مسمى لقيامها بدعاية واسعة النطاق ضد القومية العربية . وجعل لواء الإسكندرونة تحت الحكم المستقل ، دون الرجوع فى أحواله إلى الحكومة السورية .

وقد أصدر المفوض السامى قراراً بتعطيل صحيفة « الدردنيل » الناطقة باللغة الفرنسية لمدة ٣٦ يوماً ، لقيامها بحملة صحفية متواصلة ضد رجال الهيئة التنفيذية الحاكمة دون إبداء أى دليل يثبت هذه الاتهامات ، كما عطلت صحيفة « الاتحاد » الحلبية بقرار رقم ٥٠١ بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٦ لمدة شهر واحد[٣].

وكذلك أصدرت قرارها برقم ٥٨١ بتاريخ ٢٧ تموز (يولية) عام ١٩٣٦ بتعطيل صحيفة « فتى العرب » الدمشقية ثلاثة أيام[٤] .

غير أن حكومة عطا الأيوبى وجدت أمامها كثيراً من طلبات التراخيص

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧ عام ١٩٣٦ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٥ عام ١٩٣٦ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ عام ١٩٣٦ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد ٢٨ عام ١٩٣٦ .

لصحف أخرى ، فأرادت أن تحد من سلطانها منعاً من تشتت الرأى العام السورى بتأثير تعدد الصحف وكثرتها ، وبالتالى حتى تتمكن من السيطرة على زمام الأمور ، وحتى تغلق الباب أمام الأشخاص الانتهازيين ذوى الميول السيئة والأشخاص فاقدى الأهلية التامة للصحافة الذين كانوا سبباً فى تأخر الصحف فى البلاد السورية ، وغيرهم من الطفيليين الذين يخدعون الرأى العام ويأكلون أمواله بالباطل ويكرهونه إكراهاً على الاشتراك فى صحفهم كأنما هى ضريبة واجبة لا مناص منها وإلا فالعقاب شتم ونحت فى الكرامة ، فلقد كان هؤلاء عاملاً فعالاً فى تنفير الناس من الصحف وحجبهم عن أصحاب الصحف الحقيقيين .

مرسوم تشريعى رقم ٤٧ لعام ١٩٣٦ خاص بالتأمين :

لذلك عمدت الحكومة المؤقتة الحيادية وعلى رأسها رئيس الجمهورية السورية إلى إصدار مرسوم تشريعى رقم ٤٧ فى ٤ آب (أغسطس) عام ١٩٣٦ يفرض على الأشخاص الذين يريدون أن ينشئوا صحفاً تأميناً ماليًّا وشروطاً خاصة بالسن وبالمركز الأدبى .

فقد اشترط المرسوم أن تكون قيمة التأمين لإصدار صحيفة سياسية ٥٠٠٠ فرنك. وذكر أنه يجب لإصدار صحيفة غير سياسية أن يضع صاحب الترخيص تأميناً وقدره ٢,٥٠٠ فرنك . كذلك فرض شروطاً مشددة على المديرين المسئولين ورؤساء التحرير عند إشرافهم على النشرات والمطبوعات دورية كانت أم غير دورية صحفاً سياسية أو صحفاً أدبية ، ومن ذلك ألا يقل سن الواحد منهم عن ٢٥ سنة وأن يكون على الأقل حاصلاً على البكالوريا السورية أو دبلوم يعادل هذه الشهادة وأن يكون حسن السمعة والسيرة وألايكون قد حكم عليه بالسجن لمدة طويلة .

وهكذا فقد أدى هذا القانون إلى نقص عدد طلبات الترخيص نقصاً محسوساً فى هذا العام الذى عقدت فيه المعاهدة السورية الفرنسية .

فقد زاد عدد الصحف خلال عام ١٩٣٦ ست صحف يومية سياسية جديدة وهى : « الشباب » و « النذير » و« الحوادث » و « الإصلاح » و « الإنشاء » و « القلم » وهى صحف سياسية فكانت « الشباب » و « النذير » لسان حال حزب الكتلة الوطنية فى حلب أما باقى الصحف فقد كانت مستقلة فى أفكارها السياسية

واتجاهها العام فى تلك الفترة .

وقد تعطلت صحيفة « القلم » الدمشقية بقرار رقم ٦٦٩ فى ٣١ آب (أغسطس) عام ١٩٣٦ إلى أجل غير مسمى ، وذلك على أثر حملة صحفية قامت بها ضد أعضاء الحكومة دون دليل واضح ثم أفرج عنها بعد ثلاثة أشهر . غير أنها احتجبت إذ اضطر صاحبها إلى إغلاقها لقلة مواردها المالية وافتقادها التشجيع (١) .

وصدر بعد ذلك قرار من المفوض السامى رقم ٧٠٣ فى ١٠ أيلول(سبتمبر) بتعطيل صحيفة « الشعب » لمدة خمسة أيام لتهجمها على السلطة الفرنسية .

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٣ لعام ١٩٣٦ .

الباب الثانى

الفصل الأول

الصحافة السورية زمن الحكم الوطنى

صحافة المعاهدة السورية :

وقد تولى السيد هاشم الأتاسى رئاسة الجمهورية فى ٢١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٦ بعد توقيع المعاهدة مع الحكومة الفرنسية فى باريس فى ٩ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٦ ، وكان بشيراً بنشر الحرية فى سوريا بعد تأليف الوزارة برئاسة جميل مردم .

ومارست الصحافة فى بداية هذا الحكم فترة اتصفت بالحرية النسبية بعد عقد المعاهدة ، إذ ألغت الحكومة بموجب قرار رقم ١٠٣٩ صدر فى ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٦ قرار تعطيل صحيفة « القلم » الدمشقية .

إلا أن الكفاح الذى قام به الشعب السورى من أجل قيام حكم ديمقراطى سليم ، أدى إلى تعدد الأحزاب المتصفة بالديمقراطية فزادت بذلك الحرية الصحفية ، إذ أخذت الصحف تنشر المقالات الضافية لشرح أصول الحكم وتوزيع العدل على الشعب السورى .

لكن الزيادة فى الحريات أدت إلى اضطراب فى الرأى العام السورى مما ساعد على تدخل الموظفين الفرنسيين المحليين وضباط المخابرات الخاصة فى إحباط العهد الوطنى . أخذوا يتآمرون عليه ويكيدون لرجاله بكل وسيلة ، وقد أكسبهم طول المران براعة وقدرة فى الكيد والدس وإثارة الهواجس والفتن والأحقاد ، كما أنهم استطاعوا مع الزمن أن يكونوا لهم أنصاراً من المأجورين والطامعين والحاقدين الذين لا يتورعون عن أى شىء فى سبيل تحقيق غرضهم والوصول إلى هدفهم .

ولقد نجحوا فى مؤامراتهم ومكائدهم بما بثوه من دعايات وتحريضات ،

وبما أثاروه من هواجس وفتن وبما شجعوا عليه من شقاق ونفاق ومعارضة حزبية شخصية وبما فتحوه تحت أقدام الحكومة من هوات هاوية .

فتوحدت الصحافة منصبة نفسها للدفاع عن نظام الحكم والعهد الوطنى ضد العملاء السريين الذين أرادوا تقسيم الرأى العام السورى إلى قسمين : وطنى ومعارض متمشياً مع السياسة الفرنسية ، وبالتالى لكى تكشف القناع عن الدسائس المأجورة ، إلا أن نتائج هذه الدسائس أوجدت نوعين من الصحافة أحدهما ثرثار ولكنه يتصف بحماسة نادرة ضد العملاء الفرنسيين وتمكن من تكوين رأى عام واع يفهم الأمور ومجريات الأحداث على أوسع نطاق وكان تداولها كبيراً نسبيًّا ، بلغ عدد ما توزعه ألف نسخة فى اليوم (١٠٠٠)[١] . مثل صحف « الجزيرة » و « الشعب » و « الشباب » و « النذير » .

أما النوع الآخر فكان هادئاً يعتبر نفسه حامياً للمصلحة العامة يناضل ضد الاستعمار الفرنسى ، ويحاول أن يرفع من المستوى العام للشعب وللرأى العام السورى مثل صحف « الأيام » و « القبس » و « ألف باء » و « فتى العرب » و « الأهالى » و « الجهاد » و « الاتحاد » و « الميثاق » وكان يتراوح إصدارها بين (٣٠٠٠ — ٤٠٠٠) نسخة يوميًّا .

وكان النوع الأخير من الصحف قويًّا فى تنظيم الرأى العام والشعب السورى الذى جمع تحت لوائه كليات الجامعة السورية والطلاب والعمال والكادحين من الشعب وجميع منظمات الشباب والصحفيين والمحامين والمهندسين والمدرسين وباقى الجمعيات الأدبية المختلفة فى سوريا .

وكان الغرض من ذلك هو حماية التقدم ، والوصول إلى إجراءات إيجابية لعلاج الدسائس الفرنسية الهادفة لتشتيت الرأى العام السورى ، ولخلق جو من الفوضى فى الحكم الوطنى ، وكان هدف الصحافة الوطنية هو خلق جو من التسامح والاعتدال فى الحياة العامة كى يمكن للديموقراطية والحرية وحتى يتسنى للحكومة التنسيق بين الحرية والنظام والسيطرة على فوضى الأمور والتصرفات التى كانت مصدرها السلطات الفرنسية .

وبذلك ولدت الصحف النظيفة الأمينة المسئولة عن تصرفات الحكام ، والتى

(١) حديث يتصل بتاريخ الصحافة مع الصحفى نشأت التغلبى مدير مجلة « الجندى » الأسبوعية .

تتمتع بثقة الشعب العمياء فأصبحت أحد العوامل الهامة فى التقدم نحو الاستقلال التام فى حكم البلاد والذى أحرزته البلاد بموجب معاهدة عام ١٩٣٦ ، وبالتالى أمكنها أن تعالج أوجه النقص المختلفة وأن تصبح الصحافة فى سوريا قادرة على النمو والازدهار شيئاً فشيئاً وبطريقة بناءة نحو مجتمع سورى جديد .

فقد وصلت دسائس الفرنسيين من البشاعة قدراً لا يحتمل ، وظهرت أصابعهم ملوثة صريحة واضحة دون ما خجل . لقد كانت الجزيرة وجبل الدروز ومنطقة اللاذقية خاصة مسرحاً لهذه الأحداث والمناوآت والفتن التى كان يحبكها أولئك الموظفين الذين وجهوا إلى العهد الوطنى وكرامته وهيبته أشد الطعنات . فسرت هذه الأنباء المثيرة البعيدة عن السياسة الوطنية الحقة إلى الصحف الحلبية والصحف الدمشقية فتصدت لها وحذرت المواطنين منها ، وبدأت صحف المساء فى نشر الأنباء ذات الصدى البعيد والتحقيقات الصحفية الجريئة والأحاديث المكشوفة كل ذلك بعناوين ضخمة وقد كانت هذه الصحف تنشرها بقصد التوجيه والإعلام لا بقصد تسديد الضربات للحكم الوطنى .

ولقد نجحت السياسة الاستعمارية فى استمالة عدد من الصحف السورية ، فانقسمت الصحافة إلى قسمين : قسم يتمشى مع سياسة العهد الوطنى ويدافع عنه ما وسعه للوصول إلى نشر الحقائق الصريحة للشعب السورى ، والقسم الآخر قسم معارض يتمشى مع أهداف الأحزاب الأخرى وأحياناً كان يتمشى مع الأغراض الشخصية لبعض الموظفين من الحكام السائرين فى ركاب السياسة الاستعمارية بدافع من المصلحة الذاتية لبعض الزعماء الذين كانوا فى الخارج ، وأظهروا نقمتهم على المعاهدة .

فمن صحف القسم الأول فى دمشق : « السياسة » و « الاستقلال العربى» و « الأيام » و « القبس » و « ألف باء » وفى حلب : « الشباب » و « النذير » و « الجهاد » ، وكانت هذه الصحف جميعها لسان حزب الكتلة الحاكمة فى البلاد السورية وكان من صحف القسم الآخر « الدفاع » و « الجزيرة » وغيرها .

أما فى حلب فكانت صحيفة « الأهالى » و « الاتحاد » و « التقدم » و « الميثاق » و « برق الشمال » .

وإلى جانب ذلك فقد بذلت جهود كبيرة ليعود إلى البلاد أبناؤها المنفيين والمبعدين ، والذين جاهدوا فى سبيلها وأبلوا بلاء حسناً فى خدمتها ، فأصدرت الحكومة الفرنسية عفواً شاملاً عنهم وعلى رأسهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وعادل أرسلان وسلطان الأطرش واشترك فى تحية العائدين خصومهم قبل أصدقائهم .

وتكونت معارضة حزبية للكتلة الوطنية وكانت تتمثل فى الدكتور عبد الرحمن الشهبندر لأنه كان يرى أن له الحق فى شرف تحقيق خطوة توقيع المعاهدة مع الفرنسيين ، لما كان له من يد طولى فى مؤامرات وثورات سابقة ضدهم أدت إلى سجنه فى جزيرة أرواد ، وكان يعتقد أنه كان يمكنه الحصول على معاهدة تتمثل فيها حرية أكثر وتحقق مطالب أكثر للبلاد السورية ، وأخذ يبدى انتقاداته واعتراضاته على المعاهدة والإدارة والتف حوله جماعة من العائدين والمقيمين ، فبرزت تلك المعارضة قوية .

كان لهذه المعارضة بعض التأثير فى الأوساط الناقمة من أعضاء الكتلة ومن السياسيين المبعدين ، الذين لم يوقعوا على المعاهدة فظهرت المعارضة باسم الهيئة الشعبية ، وانضم إليها بعد ذلك بعض النواب الذين انشقوا عن الكتلة الوطنية وصار لها بعض الصحف التى تناصرها وتنطق باسمها مثل صحيفة « الأيام » .

فلجأت الحكومة إلى الشدة وقابلتها الصحف بمختلف وسائل المقاومة ، فكان نصيب صحيفة « الدستور » الحلبية التعطيل إلى أجل غير مسمى بقرار رقم ١٨٢ فى ١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٣٧ (١) . ثم تبعتها صحيفة « الدفاع » الدمشقية بقرار رقم ٢٣٩ فى ١٠ آذار عام ١٩٣٧ (٢) بموجب المادة الأولى لذيل قانون المطبوعات رقم ٦٩ مؤرخ فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ لإذاعتها أخبار مفتراة على الحكومة وتوجيه تهم صريحة تجرح كرامة الدولة وتسىء إلى سمعتها .

ولم تسكت الصحف المعارضة على هذا التعطيل ، فقد هاجمت صحيفة « الأهالى » الحلبية فى ١٤ آيار (مايو) عام ١٩٣٧ هذا التصرف التعسفى من جانب الحكومة للحد من حريات الصحف ، فكانت أن تلقت قراراً برقم ٤١٦ بتعطيلها إلى أجل غير مسمى فى ١٥ آيار (مايو) عام ١٩٣٧ بتهمة إذاعة أخبار مفتراة

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٨ عام ١٩٣٧ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٠ عام ١٩٣٧ .

على الحكومة تضر بسمعة البلاد وكرامتها[١] .

وكان صاحب هذه الصحيفة وزير مالية سوريا السابق ، وكان ناقماً على الأوضاع السياسية ويمالئ حكام الانتداب وكان أخوه مديرها المسئول وقد اضطهد كثيراً لأنه كان صريحاً فى تحديه للحكم الوطنى وقد تعقبته العدالة وحكم عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر ونفذ الحكم[٢] .

وما أن استقرت الأمور للحكومة السورية حتى بداية صيف عام ١٩٣٧ إلا وأخذت الصحافة المعارضة طوراً جديداً وخطيراً ، فقد تصدت صحف « الجزيرة » و « الأيام » و « القبس » فى أعدادها الصادرة فى ١١ تموز (يوليو) عام ١٩٣٧ (وجميعها صحف دمشقية) لمهاجمة الحكومة فأصدرت القرارات رقم ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ فى نفس اليوم بتعطيلها إلى أجل غير مسمى ، وذلك لوقوفها من الحكومة موقف التحدى لكتابتها مقالات أظهرت فيها ضعف الحكومة وتخاذلها ، كما اتهمتها الحكومة بإثارة القلاقل والفتن ، وتهييج الرأى العام ضد الحكم الوطنى الجديد[٣] .

إلا أن هذه القرارات الثلاثة السابقة ضد هذه الصحف الثلاث ألغيت بقرار رقم ٦٦٣ فى ٢٤ تموز (يوليو) عام ١٩٣٧ بعد أن تقدمت هذه الصحف الثلاث بعريضة إلى الحكومة تناشدها إلغاء القرارات بدافع المصلحة الوطنية العامة[٤] .

ولم تكد الحكومة تصدر قرارها بإلغاء تعطيل هذه الصحف الثلاث إلا وأصدرت قرارها فى نفس اليوم بتعطيل صحيفة « ألف باء » الدمشقية إلى أجل غير مسمى بقرار رقم ٦٦٤ فى ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٣٧[٥] .

غير أن صحيفة « القبس » الدمشقية قامت تعيب سياسة الحكومة الكتلوية ، وتكيل لها القدح والذم ، وأخذت تثير الرأى العام ضدها فعطلتها الحكومة بقرار رقم ٦٨٧ بتاريخ ٥ آب (أغسطس) عام ١٩٣٧[٦] .

---

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٠ عام ١٩٣٧ .

(٢) تقرير مندوب فرنسا إلى عصبة الأمم .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ عام ١٩٣٧ .

(٤) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ عام ١٩٣٧ .

(٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ عام ١٩٣٧ .

(٦) الجريدة الرسمية العدد ٣٠ عام ١٩٣٧ .

الحرية الصحفية :

وقد احتقر الرأى العام السورى ألاعيب المعارضة المدفوعة بالمصالح الشخصية والراغبة فى إسقاط الحكم الوطنى ، ولم تكن هذه المعارضة سوى تنفيذاً لرغبات السياسة الاستعمارية ، وقد كان هدف الصحافة الوطنية المتمشية مع سياسة الحكم الكتلوى الوصول إلى حل سلمى مع الصحافة المعارضة ، وتأسيس صحافة وطنية حرة موحدة الهدف تقاوم أغراض المستعمر وتدافع عن حقوق الشعب ، ونبذ المصالح الشخصية ، وأن تكون رمزاً للكفاح من أجل تقدم البلاد وتحريرها فى ميدان السياسة الداخلية والخارجية على السواء ، وأن تتحرر الصحافة تماماً من أى تدخل أجنبى وتساير احتياجات البلاد .

ويظهر أن زيادة الحرية التى كانت تتمتع بها الصحافة فى مطلع هذا العهد الوطنى قد أتاحت لأحزاب المعارضة وصحفها الفرصة لشن الحملات الثائرة ، وأخذت تشتد فى معارضتها شيئاً فشيئاً إلى أن بعثت مشكلة فلسطين من جديد وأصبحت الشغل الشاغل للرأى العام السورى .

اغتنمت الصحف المعارضة هذه الفرصة ، فقامت على التوالى الصحف الدمشقية « ألف باء » و « القبس » و « له زيكو » الناطقة باللغة الفرنسية و « الأيام » بحملات صحفية شديدة اللهجة تتهم الحكومة بالإهمال فى قضية الوطن العربى والمشكلات التى تواجهه أمام المستعمرين .

فأصدرت الحكومة القرار رقم ٨٧٦ فى ٢٥ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٧ بتعطيل « ألف باء » إلى أجل غير مسمى [١] وصحيفة « القبس » بقرار رقم ٨٨٤ فى ٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٧ [١] وصحيفة « له زيكو » بقرار رقم ١٨٨٥ فى ٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٧ [١] وصحيفة « الأيام » بقرار ٩١١ فى ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٧ ، وكذلك عطلت صحيفة « الضياء » الحلبية بقرار رقم ٩٢٣ فى ١١ تشرين الأول (أكتوبر) إلى أجل غير مسمى [٢] .

وعاودت صحيفة « التقدم » الحلبية فى ١٣ تشرين الأول عام ١٩٣٧ الكتابة

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٨ عام ١٩٣٧ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤٠ عام ١٩٣٧ .

فى قضية الوطن العربى الفلسطينى ، معبرة بمقالات ترمى إلى إثارة الرأى العام من جديد بعد أن هدأت ثائرته ، فعالجتها الحكومة بالتعطيل إلى أجل غير مسمى ، بقرار رقم ٩٤٧ فى ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) عام ٩٣٧[١] .

أما الصحف الوطنية الموالية للحكومة فقد اتسمت بهدوئها التام فى الرد على اتهامات الصحف المعارضة ، وتكتفى بذكر محاسن العهد الجديد ، وتحاول الإبقاء عليه ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، فى سبيل تحقيق إصلاحات شاملة فى الوطن السورى على أساس وطنى استقلالى .

ولكن عداء صحف المعارضة الدفين ، بدأ يظهر شيئاً فشيئاً على شكل هجوم مستمر على الحكم والحكومة فى أول عهدها الدستورى .

وقد أشار رئيس الوزراء فى خطبة ألقاها فى المجلس النيابى فى ١٨ تشرين الثانى (نوفمبر) إلى بوادر هذا النضال الوطنى للعهد الجديد :

فقال : « إن حرية كل فرد مقيدة بحرية الآخر ، كما أن حريتنا جميعاً مقيدة بحرية الوطن وحقوقه ، فكل إساءة إلى هذا الوطن ، وكل عمل على إفساد أمره باسم الحرية ، فهو ما لا نقره لأحد ولا نسكت عنه ، كما أننا لا ندع قوانين البلاد ومصالحها تتخذ هزؤاً ولعباً ، ومن أقصى الرغبات التى تحرص عليها الحكومة السورية أن تتمتع الصحافة فى هذه البلاد بالقسط الأوفى من الحرية ، حتى يتيسر لها القيام بمهمتها العظمى فى تثقيف الرأى العام وإرشاده والإعراب عن آماله ورغائبه . غير أن بعض الصحف تكتب أموراً تتجاوز بها حد المصلحة الوطنية ، وتعدو طور الخصومة السياسية ، وتعمد إلى المفتريات والأباطيل التى تجرح كرامة الأمة وتطعن حرمة الدولة ، وهو ما لا يمكن التسامح به أو التغافل عنه[٢] .

ولقد عطلت السلطات الحكومية صحيفة « الجزيرة » ومنعت دخول مجلة « البدائع » اللبنانية مرتين فى هذا العام ، لأنها كانت تواصل نشر الرسوم والفصول المخلة بالآداب والأخلاق الاجتماعية ، وأفرجت عنها بعد أن رفع صاحب المجلة إلى وزارة الداخلية عريضة بتاريخ ١٦ آيار (مايو) عام ١٩٣٧ ذكر فيها بأنه أبدل هيئة

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤١ عام ١٩٣٧ .
(٢) نجيب الأرمنازى — سوريا من الإحتلال حتى الاستقلال ص ١٠١ و ١٠٢ .

تحرير المجلة وغير مواضيعها وجعلها لا تمس الآداب ولا الأخلاق . إلا أنها عادت فى المرة الثانية إلى نشر الصور والمواضيع المخلة بالأخلاق والآداب فأصدرت السلطات السورية قرارها رقم ١٠٠٤ بتاريخ ٩ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٣٧ بمنعها من دخول البلاد السورية[1] .

وفى هذا العام لم تتقدم الصحافة تقدماً محسوساً ، عما كان فى عام ١٩٣٦ ، فقد نقص عدد طلبات التراخيص لإصدار الصحف اثنين بعد أن كانت ستة فى عام ١٩٣٦ وثمانية فى عام ١٩٣٥ فقد صرح لأربع نشرات جديدة بالإصدار وهى « العروبة » ونشرة مكتب « الصحافة والدعاية » الذى يديره (فخرى البارودى) ونشرة (المكتب العربى) ومجلة (الزراعة) .

ويعزى هذا النقص إلى ارتفاع ثمن الورق وتوزيعه فى تلك الأيام ، وبالتالى إلى المرسوم التشريعى رقم ٤٧ الصادر فى ٤ آب (أغسطس) عام ١٩٣٦ الذى يفرض على الأشخاص الذين يريدون أن ينشئوا صحفاً تأميناً مالياً وشروطاً خاصة بالسن وبالمركز الأدبى والثقافى .

ولما دخل عام ١٩٣٨ واجهت الحكومة السورية الوطنية مشاكل متنوعة ، فقد قامت بعض الحركات الانفصالية الشديدة بين الأقليات السورية فى جبل الدروز واللاذقية والجزيرة ، وكانت بعض هذه المشاكل ترجع إلى قلة خبرة بعض الوزراء وكبار الموظفين فى تصريف شئون الحكم ، وعدم تقدير المسئولية ، وبالتالى إلى رغبة الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يشجعون الانفصاليين فى تلك الجهات فى خلق متاعب للحكم الوطنى الحديث .

ولكن أهم الصعاب التى واجهتها الحكومة السورية الوطنية فى تلك السنة هى مشكلة لواء إسكندرونة ومشكلة التصديق على المعاهدة السورية الفرنسية التى أبرمت فى نهاية عام ١٩٣٦ .

فقامت الصحف المعارضة تنشر المقالات المتتالية ، وتشن الحملات الصحفية على سياسة الوزارة وضعف الوزراء المسئولين أمام تصرفات الفرنسيين وسياستهم ، لاقتطاع لواء الإسكندرونة عن الدولة السورية ، وضمه إلى الدولة التركية ، وبالتالى

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٤ عام ١٩٣٧ .

إلى ضعف الوزارة إزاء تصرفات الفرنسيين فى الحصول على ضمانات جديدة للمصالح الفرنسية عند تصديق الحكومة الفرنسية على المعاهدة .

أما مشكلة إسكندرونة فتتلخص فى أن الحكومة التركية قد وافقت فى عام ١٩٢١ على جعل الحكم فى لواء إسكندرونة تحت السلطة الفرنسية لاحتوائه على أقلية تركية ، بشرط احتفاظه بإدارة داخلية خاصة . وما إن تألفت الوزارة السورية فى نهاية عام ١٩٣٦ حتى قامت تركيا تعارض فى إخضاعه إلى الحكام الوطنيين العرب وعندئذ ألفت لجنة من عصبة الأمم عام ١٩٣٧ للإشراف على انتخاب جمعية محلية لهذا الإقليم تكون المقاعد فيها موزعة بنسبة تعداد الطوائف المختلفة ، وقد دل الإحصاء على أن نسبة الأتراك لا يزيد على ٣٩ ٪ . ولقد استقال العضو الإنجليزى من عضوية تلك اللجنة لممالأة الفرنسيين للأتراك فى الاستفتاء ، فأسرعت الحكومة الفرنسية بإبرام معاهدة صداقة فرنسية — تركية فى حزيران (يونية) عام ١٩٣٨ تسمح بدخول قوات الأتراك إلى السنجق لمساعدة الفرنسيين فى حفظ النظام ، وعند ذلك تخلت لجنة الإشراف على الانتخابات متهمة الفرنسيين بتهم شتى منها إبقاء القبض على بعض الوطنيين ، وإشاعة الرعب بين السكان ، والعمل على حرمان الأكثرية غير التركية من حريتها فى مباشرة الانتخاب ، وألفت فرنسا لجنة جميع أعضائها من الأترك .

وأخيراً ازدادت حاجة فرنسا إلى معونة الأتراك باقتراب شبح الحرب فعمدت فى حزيران (يونية) عام ١٩٣٩ إلى إصدار « تصريح المعونة المتبادلة » مع تركيا الذى سمح بمقتضاه لتركيا بضم سنجق إسكندرونة إليها وسمى بعد ذلك باسم جديد (هاتاى) .

أما مشكلة التصديق على المعاهدة السورية الفرنسية ، فقد أخذ يواجه معارضة شديدة ومتزايدة فى فرنسا ، فضلاً عن أن ازدياد تحرج الموقف الدولى مما جعل الفرنسيين يتحاشون كل ما من شأنه إضعاف مركزهم الاستراتيجى فى شرق البحر الأبيض المتوسط . مع أن وزير خارجية فرنسا أكد لرئيس الوزراء السورى جميل مردم قرب نهاية عام ١٩٣٨ أنه سيتم التصديق على المعاهدة قبل ٣١ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٣٩ فى مقابل ضمانات جديدة للمصالح الفرنسية ومصالح الأقليات .

لكنه عاد فأعلن أنه ليس فى نية الحكومة أن تطلب إلى البرلمان التصديق على المعاهدة، وتلت فترة ركود تام فى العلاقات بين السوريين والفرنسيين .

وعندما بلغ الأمر منتهاه مع الفرنسيين استقالت وزارة السيد جميل مردم فى ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٣٩ ، وتبع ذلك تأليف وزارة لطفى الحفار أملاً فى إيجاد حل لهذه الأزمة ، ولكنها اصطدمت بطائفة من العقبات السياسية والإدارية، فاستقالت بعد عشرين يوما من استلامها الحكم فى ١٥ آزار (مارس) ثم استمرت الأزمة الوزارية عشرين يوما وتألفت وزارة نصوحى البخارى فى ٥ نيسان (أبريل) إلا أنها لم يتسن لها المثول أمام المجلس فاستقالت فى ١٥ آيار (مايو) وبلغت الحالة السياسية حداً من الحرج لا يوصف وكانت نهاية ذلك استعادة الفرنسيين كل سلطة التى استردها الحكم الوطنى منهم . فاستقال رئيس الجمهورية هاشم الأتاسى .

وفى أول تموز (يوليو) عام ١٩٣٩ قام المندوب السامى مرة أخرى بتعطيل الدستور ليقيم حكماً مباشراً من جديد يعيد فيه الانتداب فأصدر ثمانية قرارات ذات صفة تشريعية وسياسية وإدارية ، وعين إدارة لتقوم بحكم البلاد بمقتضى أوامر تتلقاها منه بالذات ، وأعيد إنشاء هيئات خاصة لتولى إدارة الحكم الداخلى فى كل من جبل الدروز واللاذقية والجزيرة .

وإزاء هذه الأحداث السياسية الداخلية والخارجية الهامة قامت الصحف بحملات شديدة اللهجة فى مطلع عام ١٩٣٨ كانت تتزعمها الصحف المعارضة بدمشق وهى « الأيام » و « القبس » و« الدفاع » و « الاستقلال العربى» و« والعمل القومى » وفى حلب صحيفة « الأهالى » و « برق الشمال » و « النذير » و « الدستور » و « التقدم » . فقابلتها الحكومة السورية الوطنية بعنف وبصرامة شديدين فقد اتبعت معها سياسة التعطيل الإدارى ومنعت دخول الصحف اللبنانية الأراضى السورية وهى صحيفة « ييلدز » الناطقة باللغة التركية والتى كثيراً ما كانت تعطل لنشرها أبحاثاً من شأنها إثارة النعرات الطائفية بين مختلف العناصر السورية وتساعد على تفكك الكيان السورى وكانت تؤثر تأثيراً كبيراً فى الحركات الانفصالية التى كانت تقوم بها العناصر الموالية للسلطات الفرنسية فى اللاذقية والجزيرة وجبل الدروز وساندتها فى هذه الدعاية المسممة صحيفة (هاتاى) التى تصدر بالإسكندرونة وهى الأخرى كانت تعطلها الحكومة السورية من وقت لآخر ، وكذلك فقد منعت السلطات السورية

من دخول الأراضى السورية صحف (النهضة) و (البلاد) و « صوت الأحرار » و (أبابيل » اللبنانية التى كانت تنشر بصورة مغرضة أخباراً ومقالات تتضمن المعلومات الكاذبة والحوادث المختلفة والتى من شأنها تضليل الأفكار وإقلاق الرأى العام بأخبار بعيدة كل البعد عن حقائق الأمور ومجرياتها .

وكانت أهم الصحف اللبنانية التى كانت تسير فى ركاب الفرنسيين وسياستهم التعسفية صحيفة « البشير » فقد منعتها السلطات السورية من دخول الأراضى السورية مرتين ، لأنها كانت تنشر على صفحاتها الحملات الصحفية المغرضة عن شئون سوريا الداخلية ، وتثير الرأى العام وتضلله بالمقالات الطويلة التى من شأنها إثارة النعرات الدينية والطائفية بين سكان سوريا .

فكانت الحكومة السورية تعطلها وتصادر جميع أعدادها فى نفس اليوم حتى تتمكن من الوقوف أمام هذا البلاء الخبيث الذى ابتلى به لبنان الحبيب .

فقد أصدرت الحكومة القرار رقم ١ فى ١٣ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٣٨[١]. بتعطيل صحيفة « الأهالى » الحلبية ، والقرار رقم ١٤٢ فى ١٤ شباط (فبراير) عام ١٩٣٨[٢] . بتعطيل صحيفة « الأيام » الدمشقية ، والقرار رقم١٤٣ فى نفس التاريخ . بتعطيل صحيفة « القبس » الدمشقية والقرار رقم ٢٠٠ فى ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٣٨[٣] . بتعطيل صحيفة (برق الشمال) الحلبية إلى أجل غير مسمى .

إلا أنه صدرت قرارات فى ٢ آزار (مارس) برقم ٢١٩ و ٢٢١ و ٢١٨ بشأن صحيفة« القبس»و« الأهالى»و « الأيام» بإلغاء قرارات التعطيل الإدارى الصادر ضدها.

وقد صدرت هذه القرارات بتأثير هياج الرأى العام السورى ضد هذه الإجراءات الحكومية ، وبتأثير المضابط التى كان يتقدم بها طلاب المعاهد السورية بدمشق ورؤساء الأحياء والبرقيات التى كانت تنهال على المجلس النيابى من اللاذقية لمطالبة الحكومة السورية والمجلس النيابى بالإفراج عن الصحف المعطلة إدارياً وعلى رأسها صحف المعارضة « الأيام » و« القبس » و« الجزيرة » .

وقد تبع تعطيل هذه الصحف لمدة طويلة ، تعطيل المطابع السورية أيضاً ، وأصبح عمال الطباعة مهددين بالتشرد والجوع هم وعائلاتهم فقدموا إلى المجلس بواسطة

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٢ عام ١٩٣٨ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد رقم ٦ عام ١٩٣٨ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد رقم ٧ و ٨ عام ١٩٣٨ .

رئيس نقابتهم عريضة يشرحون فيها حالتهم وما يقاسونه من فقر وفاقة من جراء تكرار تعطيل الصحف التى كانت تحاسبهم على أجورهم بمقدار ما ينشرونه من أعداد فى الأيام التى تصدر فيها الصحف الدورية[1] .

وعندما اشتدت الحملات الصحفية بشأن لواء إسكندرونة فى الصحف اللبنانية فى شهر آزار (مارس) فقد أصدرت الحكومة السورية قراراً برقم ٢٤٧ فى ١٣ آزار (مارس) بمنع دخول صحيفة (بيلدز) مرتين لإثارة النعرات الطائفية والعنصرية ، وكذلك فقد اشتدت حملات الصحف اللبنانية « النهضة » و « بيروت » و « البشير » و « البلاد » فى شهرى نيسان (أبريل) ومايس (مايو) فقد أصدرت الحكومة القرار رقم ٣٥٩ فى ١٩ نيسان (أبريل) بمنع دخول صحيفة « النهضة » ، ثم القرار ٣٩٥ فى ٥ مايس (مايو) عام ١٩٣٨ بشأن صحيفة « بيروت » وقرار رقم ٣٩٦ فى نفس اليوم بالنسبة لصحيفة « البشير » وقراررقم ٣٩٧ فى نفس التاريخ أيضاً بالنسبة لصحيفة « البلاد » بمنعها جميعاً من دخول الأراضى السورية وذلك لنشرها باستمرار أخباراً كاذبة لإثارة النعرات الطائفية وبلبلة الأفكار وإقلاق الرأى العام السورى فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد ، وكانت وسيلتها فى ذلك تضخيم الأفكار عن أحوال سورية وتصويرها للشعب بصور تخالف حقائق الأحداث الجارية ، وتقلب الأوضاع العامة للسياسة الوطنية ، وكانت تعتمد فى مصادرها هذه على السلطات الفرنسية فى مهاجمة الحكومة الوطنية وإسقاط العهد الوطنى الحديث قبل البت فى الموافقة على المعاهدة السورية الفرنسية .

فكرة مشروع قانون صحافة خال من القيود الصحفية :

أدى تكرار تعطيل الصحف بالطريق الإدارى إلى لجوء أصحاب الصحف إلى مجلس النواب ، وتقديم مشروع قانون للصحافة يضمن حرية أكثر من القانون الحالى ، على أن تقدمه الحكومة للمجلس للموافقة عليه وإقراره ، وقد طلب بعض أعضاء المجلس النيابى أنفسهم إجراءات عاجلة لوضع حد لتعسف السلطة الحاكمة مع الصحافة والصحفيين أنفسهم ، وقد احتدمت المناقشة ووافق ممثل الحكومة على

---

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٠ محاضر جلسات عام ١٩٣٨ .

مقترحات اعتبرها الصحفيون مقترحات جائرة تحد من سلطة الصحافة ، وتنزل بالصحفيين أنفسهم أشد العقاب ، فأزمع الصحفيون الإضراب ، مما أدى إلى عقد جلسة تالية للمجلس النيابي كي يقدم مندوب وزارة الداخلية مشروع قانون للصحافة وعدت به وزارة الداخلية . « وبعد مناقشة قصيرة بالمجلس يوم ١٥ حزيران (يونية) عام ١٩٣٨ أخذت الأصوات على قانون يقضى بأن مدة تعطيل أية صحيفة يجب أن يحدد بقرار تعطيل الصحيفة[١] .

وبهذا وضع حد لتعطيل الصحف « إلى أجل غير مسمى » وكان هذا الانتصار انتصاراً للصحافة فى حينه ، لأن الصحيفة كانت تعطل « إلى أجل غير مسمى » ولا تعرف متى تعود إلى الإصدار ، فيترتب على ذلك ارتباك بين عمال الطباعة وأصحاب الصحيفة أنفسهم وبالتالى ارتباك الرأى العام الذى ينتظر الإفراج عن صحيفته .

وقد طلبت وزارة الداخلية على الفور من المستشار الفرنسى أن يضع مشروع قانون للصحافة فى حدود بعض الشروط التى يجب على الصحف أن تخضع لها . وقد رأى المستشار الفرنسى بعد الدراسة أن بعض هذه الشروط لا يوجد لها مثيل فى أى تشريع صحفى أجنبى وأنها غير ممكنة التطبيق من الناحية العملية .

« وبعد ذلك أعدت وزارة الداخلية مشروعاً يقضى بعدم السماح بالتعطيل الإدارى للصحف إلا فى حالة اتصالها بحكومة أجنبية أو انتهاجها لخطط يمكن أن تضر بالعلاقات الدبلوماسية القائمة بين سوريا وبين السلطات الأجنبية .

وبذلك أمكن تحديد مدة التعطيل فى هذه الجلسة أيضاً وعلاوة على ذلك أعد مشروع للتعطيل عن الطريق القضائى ، وقد قدمت اللجنة القانونية للوزارة هذا المشروع لوزير الداخلية فى أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٨ ، ولكنه لم يقدم إلى مجلس النواب فى هذا العام[٢] .

عندما أرسل الأتراك جيشاً إلى لواء إسكندرونة بموافقة الفرنسيين الذين خالفوا فى ذلك نص صلك الانتداب الذى ينص صراحة بعدم التنازل عن أية قطعة من الأراضى السورية قامت قيامة الصحف الوطنية السورية المعارضة تندد بتساهل

---

(١) تقرير الحكومة الفرنسية إلى لجنة الانتدابات عام ١٩٣٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ لعام ١٩٣٨ .

الحكومة وضعفها أمام السلطات الفرنسية وأنها تقف من هذه الأحداث موقف المتخاذل الضعيف ، ولا تستطيع مواجهة الاحتلال التركى الجديد لجزء من الأراضى السورية .

ولجأت السلطات السورية إلى تهدئة الرأى العام السورى وإلى مقاومة المعارضة التى ما فتئت تناوئها فى سياستها الداخلية فأصدرت القرار رقم ٥٥٢ فى ١٨ حزيران (يونيو) بتعطيل صحيفة « الدفاع » الدمشقية لمدة شهر واحد ، والقرار رقم ٥٧٠ بتاريخ ٢٣ حزيران (يونيو) بتعطيل صحيفة « الأهالى » الحلبية ثلاثة أشهر ، والقرار رقم ٥٩٦ بتاريخ ٢٩ حزيران (يونيو) بتعطيل صحيفة « الأيام » لمدة شهر واحد أيضاً إلا أن صحيفة « النذير » الحلبية قامت تساند صحف المعارضة الضعيفة ، وتثأر لصحف المعارضة المعطلة فى ٦ تموز (يوليو) فهاجمت الحكومة وسياستها الضعيفة المتخاذلة ، فأصدرت الحكومة القرار رقم ٦٢٣ بتاريخ ٧ تموز (يوليو) بتعطيلها لمدة شهر واحد متهمة إياها بأنها تنشر باستمرار أخباراً كاذبة متعمدة بها إثارة الأفكار وإقلاق الرأى العام وصادرت جميع أعدادها التى وزعت على المحال التجارية فى مراكز البيع .

أما صحيفة « الاستقلال العربى » التى كان اسمها « الشعب » فقد أخذت تكتب مقالات متعددة تنتقد الأحوال السياسية للحكومة السورية وللسياسة الاستعمارية الفرنسية والتركية فعطلتها الحكومة السورية مرتين بالقرار رقم ٧٣٢ فى ١٣ آب (أغسطس) لمدة ثلاثة أيام ، وبالقرار رقم ٣٢ فى ٢٤ آب (أغسطس) لمدة خمسة أيام ، وكان يتضمن قرار التعطيل العبارة المألوفة فى المرتين « نشرت المقالات من شأنها المس بالعلائق الدولية » وقد تعرضت لهذا التعطيل أيضاً للسبب نفسه صحيفتى (الدستور) الحلبية بتاريخ ١ تشرين الأول (أكتوبر) بقرار رقم ٩٢٩ لمدة عشرة أيام ، وصحيفة (القبس) الدمشقية فى ١٧ تشرين الثانى (نوفمبر) بقرار رقم ١٠٩٧ لمدة أسبوع واحد .

ولكن صحيفة (القبس) الدمشقية لم تسكت عن مهزلة تدخل الجيش التركى فى إسكندرونة وقامت تطالب الحكومة بوضع حد لهذا التصرف وإبعاد السلطان التركى عنه .

فأصدرت الحكومة قرار رقم ٩٢٧ فى ١ تشرين الأول (أكتوبر) بتعطيلها لمدة أربعة أيام .

ولكن الأحداث الجارية أثبتت تعاون الصحف المعارضة ضد تصرفات الحكومة من جهة وضد تصرفات السلطات الفرنسية من جهة أخرى وكان على الحكومة السورية الوطنية أن تحارب فى جبهتين : السياسة الفرنسية التعسفية التى كانت تفرضها على الحكومة الوطنية فرضاً إزاء مشكلة إسكندرونة ، وثانياً تصرفات الموظفين الموالين للسلطات الفرنسية الانتدابية ، وبالتالى أحزاب المعارضة والزعماء الوطنيين غير الراضين عن تصرفات الحكومة ومسلكها عندما أقرت المعاهدة السورية الفرنسية .

ومن ذلك أعادت صحيفة (القبس) المعارضة مع صحيفة (العمل القومى) المدعمة بالسياسة الفرنسية والمسنودة مالياً من سلطات الانتداب هجماتها الصحفية ضد المسئولين السوريين ، لذا أصدرت الحكومة السورية قراراً فى ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) رقم ١٠٢٠ بتعطيل صحيفة (العمل القومى) خمسة عشر يوماً ، لأنها نشرت فى عددها الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٨ مقالاً من شأنه التعرض لكرامة أحد أعضاء الحكومة ، وقراراً آخر برقم ١٠٢١ بتاريخ ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) بتعطيل صحيفة (القبس) لنفس السبب ، وهو أنها نشرت فى عددها الصادر فى ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٨ مقالاً من شأنه التعرض لكرامة أحد أعضاء الحكومة ، كما عطلت فى نهاية هذا العام صحيفة (التقدم) الحلبية لمدة ثلاثة أيام القرار رقم ١٠٦٣ بتاريخ ٦ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٣٨ لانتقادها سياسة الحكومة السورية فى السكوت عن ضياع مصالح البلاد ، وتحرض على إيجاد مخرج لهذه النكبة الجديدة المفاجئة .

أما بالنسبة للصحف اللبنانية فقد منعت الحكومة مرة أخرى دخول صحيفة (بيروت) بالقرار رقم ٥٦٩ بتاريخ ٢٣ حزيران (يونيو) لتعمدها نشر المقالات لتضليل الرأى العام وإثارة الأفكار وإقلاقها ، ولم يصرح بدخولها إلا فى ١١ نيسان (أبريل) عام ١٩٣٩ بقرار من رئيس الوزراء الجديد نصوحى البخارى . كما منعت حكومة جميل مردم صحيفة (هاتاى) الناطقة باللغة التركية من دخول الأراضى السورية بالقرار رقم ٦٢١ فى ٦ تموز (يوليو) لنفس الأسباب ، ولم يصرح لها

بالعودة إلى دخول الأراضى السورية بعد ذلك ، كما منعت الحكومة لنفس الأسباب المار ذكرها من دخول الأراضى السورية صحيفة « الأحرار » البيروتية بالقرار رقم ٧٢١ بتاريخ ٣١ تموز (يوليو) ولكى ألغى هذا القرار بقرار آخر رقم ٩٣٦ فى ٢ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٨ . وتمكنت من دخول الأراضى السورية بعد أن تعهدت بعدم التعرض للمسائل الداخلية لسياسة الحكومة الوطنية ، كما ألغت الحكومة السورية فى نفس القرار السابق ذكره القرار الذى اتخذته بشأن صحيفة « البشير » فى ٢٨ آب (أغسطس) بعد أن منعتها من دخول الأراضى السورية لمدة شهر كامل ، ثم منعتها فى ٣١ تشرين الثانى (نوفبر) ورفعت عنها المنع فى ٦ كانون الأول (ديسمبر) بقرار رقم ١١٥٣ للأسباب المار ذكرها .

وعندما قامت صحيفة « العمل القومى » وصحيفة « القبس » بحملة صحفية ضد أحد الحكام السورين فقد ناصرتهما صحيفة « أبابيل » اللبنانية فى ذلك ، فأصدرت الحكومة السورية قرار رقم ١٠١٢ فى ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) بمنع دخول الصحيفة لأنها تجاوزت مواد القانون رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ بشأن المساس بالحكام السوريين ، وكذلك أصدرت القرار رقم ٩٣٧ فى ١ تشرين الأول (أكتوبر) بمنع دخول مجلة (الرابطة) التى تصدر بالقاهرة ، ولم تذكر السلطات سبب هذا المنع .

ويمكن القول أن سياسة الحكومة السورية بلغت حداً من الصرامة مع الصحف يفوق ما كانت عليه فى العام الماضى ١٩٣٧ .

وقد ضربت الرقم القياسى هذا العام فى أوامر التعطيل الإدارية لولا أن تداركت الصحافة هذا الخطر واستصدرت مشروع قانون الصحافة الذى عرض فى ١٥ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٨ وحددت فيه مدة التعطيل ، ووضع حد التعطيل إلى أجل غير مسمى .

وهكذا نرى أن حكومة جميل مردم بمسايرتها للأوضاع وللأحداث التى تفرض نفسها على حكومته وتحرجها من النقد لم يعد عليها إلا بتكبيل الصحافة بالقيود ، وتعريض نفسها للنقد والتجريح على صفحات الصحف المعارضة ، وضياع هيبتها . وظلت الحكومة الفرنسية تماطل فى التصديق على المعاهدة السورية الفرنسية ، وأخذت

تصدر تصريحات ضدها ، ووقفت الصحافة السورية المؤيدة من الأحزاب المعارضة والزعماء الناقمين على موقف الحكومة السورية موقف التأييد للتصريحات الفرنسية ، كأنما كانت هناك مؤامرة محبوكة ، ولم تلبث الحكومة الفرنسية أن أذاعت بلزوم إعادة النظر فى نصوص معاهدة جديدة ، فاضطرت حكومة جميل مردم إلى تقديم استقالتها فى ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٣٩ لرئيس الجمهورية السورية . على أن حكومة لطفى الحفار التى تألفت فى ٢٣ شباط (فبراير) عقب استقالة السيد جميل مردم لم تدم أكثر من عشرين يوماً واجهت فيها عقبات سياسية وإدارية كانت من ورائها السلطات الفرنسية ، وقد أصدرت خلال فترة حكمها قراراً فى ٢٨ شباط (فبراير) عام ١٩٣٩ رقم ١٧٨ بإلغاء قرار تعطيل صحيفة (الجزيرة) المعطلة فى ٢٨ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٣٧ بموجب قرار التعطيل رقم ١١٢٤ السابق إلا أنها أصدرت قراراً واحداً بتعطيل صحيفة «الاستقلال العربى» الدمشقية رقمه ٢٦٣ فى ٢١ آزار (مارس) عام ١٩٣٩ خمسة عشر يوماً ، لأنها نشرت فى ١٨ / ٣ / ١٩٣٩ أخباراً من شأنها بث القلق ، وإثارة الرأى العام .

ومع ذلك فلم تستمر هذه الحكومة فى الحكم — كما ذكرت — فاستقالت ، وبقيت الأزمة الوزارية قائمة عشرين يوماً أخرى وألف السيد نصوحى البخارى وزارته فى ٥ نيسان (أبريل) وفى أيامها بلغت الحالة السياسية حداً من الحرج لا يوصف ، فقامت صحيفة « الاستقلال العربى » تنشر المقالات المطولة منذ شهر آذار (مارس) حتى نيسان (إبريل) تندد بالحكام وبالسياسة التى أودت بالبلاد فى أعنف الهجوم على سياسة الحكومة السورية ، فأصدرت الحكومة الجديدة قراراً رقم ٣٢٥ فى ٥ نيسان (أبريل) بتعطيلها لمدة شهر واحد ، إلا أنها من جهة أخرى أرادت أن تهادن الفرنسيين وتماشيهم فى سياستهم فأصدرت قرارات متتابعة فى ١١ نيسان (أبريل) أرقامها ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ بالإفراج عن الصحف المتوالية : مجلة « الرابطة » المصرية : « والبلاد » البيروتية و « بيروت » بإلغاء قرارات منع دخولها للبلاد السورية ، وكذلك أصدرت الحكومة الجديدة القرار رقم ٣٨٣ فى ٢٤ نيسان (أبريل) بإلغاء قرار تعطيل صحيفة « السياسة » الدمشقية التى أوقفت بموجب قرار إدارى رقم ٢٠٠٩ الصادر بتاريخ ٦ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٣٤ ، بعد أن قدم صاحبها « راغب العثمانى » عريضة يطلب فيها

الإفراج عن جريدته فى ٢ آذار (مارس) عام ١٩٣٩ . ورغبة فى ممالأة السياسة الفرنسية أصدرت القرار رقم ٤٤٥ فى ١٥ مايس (مايو) بإلغاء قرار منع صحيفة « أبابيل » البيروتية من دخول الأراضى السورية .

ولكن هذه الوزارة استقالت فى أواخر حزيران (يونيو) ، وتبع ذلك استقالة رئيس الجمهورية السورية السيد هاشم الأتاسى — وهكذا تم للسلطات الفرنسية استعادة كل سلطة استردها الحكم الوطنى ، فأصدر المفوض السامى بيو ثلاثة قرارات متتالية أرقامها ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ ذات صفة تشريعية وسياسية وإدارية بتأليف مجلس مديرين وتعطيل الدستور وحل مجلس النواب .

ويمكننا القول إن صحافة فترة العهد الوطنى ١٩٣٦ — ١٩٣٩ على ما رأيناه من ضعف ومن قوة وتعرضها لضغط الحكومة الوطنية ، تمكنت فى مضى الثلاث سنوات المتتاليات من أن تحدث تقدماً محسوساً فى أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إذ تمكنت من تكوين رأى عام واع يحاول أن يستقل فى تقرير مصيره السياسى ، وهذا ما كانت تصبو إليه الأمانى الوطنية . فالصحف التى عانت من اضطهاد السلطات الفرنسية وبعد ذلك من اضطهاد الحكومة الوطنية بتأثير تيارات فكرية وسياسية مختلفة فى دمشق وفى حلب ، قامت بواجبها فى توعية الرأى العام وإفهامه القدر اللازم من الحقوق والواجبات المترتبة عليه إزاء مناورات السلطات الانتدابية .

« غير أن هذه الصحف قامت تؤدى رسالتها باطمئنان وتصف هذه النزعات القومية التى أخذ يحسها السوريون ، وكانت تستهدف بأبحاثها ماضى العرب وفتوحاتهم وحضارتهم وحقهم فى الحياة ، ثم غمز مر للأساليب الاستعمارية وتقديس للشعور الوطنى ، وهى آراء ولمحات عاطفية كان يتناولها الصحفيون بدافع من شعورهم القومى بوحى مهنتهم[1] » .

---

(١) سامى الكيالى — من الأدب المعاصر . « مجلة الحديث » .

الفصل الثانى

الصحافة السورية زمن الحرب العالمية الثانية

الصحافة السورية فى الحرب العالمية الثانية :

نشبت الحرب العالمية الثانية ، وسورية لا تزال تناضل ضد الانتداب الفرنسى فرأت بعين حزينة وقف دستورها ، وتسريح نوابها ، واستقالة رئيس جمهوريتها هاشم الأتاسى ، واستلام السلطة الفرنسيين الحكم المباشر عن طريق مجلس مديرين أقامته السلطة مقام مجلس الوزراء السورى .

ولكن لم يكن يسع سوريا إلا التزام الهدوء والتريث تحت ضغط الأحكام العرفية العسكرية ، بعد أن طويت آخر صفحة من صفحات جمهورية المعاهدة « ووجد عملاء فرنسا الفرصة سانحة للإمعان فى الاضطهاد والنفى والاعتقال والأحكام الإرهابية وهو ما كانوا ليبالوا أن يصنعوه فى أيام السلم ، فما إن جاءت الحرب حتى أطلقوا أيديهم من كل عقال ، إذ يستباح فيها ما لا يستباح فى غيرها ، وركنوا بالحجج الواهية فى تسويغ ما يلجأون إليه من شدة وعنف بدعوى الحرص على سلامتها وأمنها ، واستئصال دابر من يتهمونهم بالتآمر مع العدو ، فكانت شرطتهم وجنودهم تقرع الأبواب فى جنح الليل ، تبث الخوف والذعر ، وتقود إلى السجون والمنافى والمعتقلات من يقع عليهم اختيارهم كما تصنع الحكومات التى تعارف الناس عليها باسم البوليسية[1] » .

ولكن ما إن جاءت أشهر ربيع عام ١٩٤٠ ، حتى ظهر أن فرنسا لم تستطع أن تقاوم الجحافل الألمانية التى دكت حصون ماجينو ، فسلمت لها جيوش فرنسا بعد معارك قليلة ، فأقبلت سوريا على مواجهة وضع جديد لا تعرف ما يحمله فى طياته ، وإن كان كثير من أبناء البلاد لم يكتموا اغتباطهم بتطور الحرب وأفول نجم الذين غلبوهم على أمرهم عشرين عاماً . غير أن الفرنسيين كانوا يقولون فى

---

(١) نجيب الأرمنازى — سوريا من الاحتلال حتى الجلاء — ص ١١٩ .

دعاياتهم أن فرنسا قد انهارت فى أوربا ولكنها لا تزال على قوتها فى سوريا وهو منطق غريب .

قرار رقم ١١١ فى ١٩٤٠/٥/٢٢ الخاص بطبع الصحف وبيعها :

فقد أعلن الجنرال متلهوزر الذى خلف الجنرال ويغاند فى أوائل أيار (مايو) عام ١٩٤٠ ، أنه بحسب شروط الهدنة لن يحدث تغيير فى نظام البلاد المشمولة بالانتداب ، وتبعاً لذلك فقد أمر بالكف عن القتال وقال سيبقى علم فرنسا خفاقاً وستواصل مهمتها فى المشرق .

ومن جهة أخرى فقد أصدر إلى جانب ما كان مفروضاً من الأحكام العرفية العسكرية فى بداية الحرب العالمية الثانية قراراً برقم ١١١ فى ٢٢ / ٥ / ١٩٤٠ خاص بطبع الصحف والنشرات الدورية على أن تصدر الصحف بنصف حجمها بسبب ظروف الحرب الخاصة والتى تحد من استيراد ورق الصحافة من البلاد الأوربية[١] .

فقيام الحرب العالمية الثانية كان سبباً فى إظهار قوة الصحافة السورية وفى الوقت نفسه كانت سبباً فى إظهار ضعفها .

وترجع قوتها إلى أن الشعب السورى بعد استلام الفرنسيين السلطة الإدارية عن طريق مجلس المديرين ، كان مشوقاً لقراءة الصحف ، وما كان من أخبار الحرب ضد فرنسا . وما كان من أمر الجيوش الألمانية فى حربها ضد الفرنسيين .

أما السبب فى ضعفها فكان يرجع إلى فرض الرقابة الشديدة نتيجة لإعلان الأحكام العرفية والأحكام التعسفية التى كانت تفرضها السلطات الفرنسية عن طريق التفتيش البوليسى على الصحف والصحفيين جميعاً .

وتبع ذلك أن تأثرت الحياة الاقتصادية للصحف بسبب الحرب والرقابة العسكرية المفروضة عليها وذلك لركود العمل التجارى الذى أدى إلى وقف نشر الإعلانات فى الصحف مما اضطر إلى تخفيض نفقاتها وعدد صفحاتها .

ومن جهة أخرى كانت أزمة الورق سبباً مباشراً فى خلق هذه الحالة الاقتصادية

---

(١) مجلة العرفان – عدد مايو (أيار) عام ١٩٤٠ .

للصحف مما اضطرت المفوضية العليا إلى تحديد كمية الورق التى توزع على كل صحيفة ونتج عن ذلك ارتفاع سعره .

وقد أدت هذه الحالة الاقتصادية إلى القضاء قضاء مبرماً على الصحف الزهيدة الثمن إذ لم تتمكن من أن تقف على قدميها بعد أن فقدت الإعلان وهو المورد الرئيسى لتغطية نفقاتها ، فلجأت إلى أن تخفض مصروفاتها ، وأن تلغى أبواباً عديدة من صحفها كالإعلان عن المسارح والرياضة وأنواعها وما يستلزم ذلك .

وترجع أزمة الورق فى الحرب العالمية الثانية إلى حالة الحرب والحصار البحرى الذى فرضه الألمان على الدول الموردة للورق إلى بلاد الشرق ، ومن ثم فقد احتكرت ألمانيا جميع وسائل النقل البحرى لتكمل حلقات الحصار على أعدائها فى الشرق العربى ، ثم أمكنها عن طريق الاتفاقات والأعمال الإرهابية للشركات صاحبة الاختصاص منع توريد ورق الصحف إلى الشرق بدافع إضعاف موقف أعدائها .

لذلك وجدت السلطات الفرنسية فى سوريا ولبنان أنها مضطرة إلى تحديد عدد الصفحات وتحديد مقياس الصفحة من حيث الشكل ومنع إصدار أعداد إضافية أو ملاحق للصحيفة زمن الحرب حتى أصبحت فى النهاية تصدر الصحيفة بصفحة واحدة .

قرار رقم ٣٦٢ الصادر فى ٢٣/١١/١٩٤٠ الخاص بتحديد بيع الصحف :

ونتيجة لاحتكار السلطات الفرنسية للورق وتوزيعه على الصحف السورية بسبب حالة الحصار التى فرضها الألمان على تصدير الورق للدول التى تحت سيطرة أعدائه ارتفع ثمن العدد للصحيفة إلى جانب عوامل عديدة أخرى أهمها وقف الإعلان وتخفيض عدد صفحات الجريدة وإلغاء أبواب كثيرة من الصحيفة .

فقد وجدت الصحف نفسها مضطرة شيئاً فشيئاً إلى زيادة ثمن الصحيفة وارتفاع ثمنها لنقص فى موادها الأولية إلى جانب نقص الورق وفقدانه ..

ومن جهة أخرى فقد اضطرت السلطات الفرنسية إلى إصدار قرار آخر بتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٤٠ ، يحد من ثمن البيع بعد أن عجز عدد كبير من أصحاب الصحف عن التزام مبدأ بيع الصحيفة بالأسعار السابقة لحالة الحرب وبالتالى

خروجهم على حدود التسعيرة الجبرية لبيع الصحيفة بموجب قرارات إدارة الصحافة .

فقد ارتفع ثمن الصحيفة بقدر ضئيل عن ذى قبل ، فلم يرض ذلك أصحاب الصحف والنشرات الدورية إذ أن تكاليف الصحيفة ونفقاتها حالت دون تحقيق أية أرباح ، برغم تخفيض شكل الصفحة وتغيير مقاساتها الطبيعية .

ولكن حالة الأحكام العرفية العسكرية واشتداد حالة التعسف على الصحف جعل أصحاب الصحف الدورية يرضخون بعض الوقت ، حتى تحين الفرصة لإيجاد مخرج من هذه الأزمة الطارئة والتى كانت وبالاً وشؤماً على جميع الصحف السورية .

خلق صحافة سورية مأجورة للدعاية للقوات الفرنسية أثناء الحرب :

ومن جهة أخرى فقد عهدت السلطات الفرنسية إلى الصحف السورية مهمة الدعاية لها أثناء حربها مع القوات النازية ، لتقوية الروح المعنوية لأنصارها فى الداخل وبالتالى إلى أفراد الشعب السورى الذى كان معظم أبنائه جنوداً فى الفرق الفرنسية الموجودة فى الجزائر ومراكش وتونس تحت الاستعداد لحالة الحرب .

وأوقفت السلطات الفرنسية فى أعمدة الصحف السورية الأخبار العسكرية ومنعت نشرها ، إلا ما كان يتمشى مع سياستها الدعائية كما قلت الأخبار السياسية على صفحاتها بفعل الرقابة المسلطة عليها .

إلى جانب ذلك قل اهتمام الجمهور بالأخبار الاجتماعية والأدبية فاضطرت الصحف إلى استبدالها بالمقالات التوجيهية والتعليقات على البلاغات الرسمية .

ولكى تساير السلطات الفرنسية سياسة الصحف السورية باهتمام الرأى العام الذى كان يهتم بقراءة أخبار الحرب والأوضاع السياسية الخارجية ، فقد كان مكتب الصحافة الفرنسى يوزع على الصحف نشرات دورية تشرح حالة الحرب والأوضاع السياسية الأوروبية على فترات متقطعة .

إلا أن الشعب السورى لم يكن يهتم بهذه النشرات الفرنسية ، فقد كان يستقى أخباره يوماً بيوم من الإذاعات الخارجية ، فلجأت السلطات الفرنسية إلى مصادرة جميع أجهزة الراديو حتى تحول دون استماع الشعب السورى إلى الإذاعات الخارجية

وأنباء انتصار قوى الألمان على الجيوش الفرنسية والحلفاء ، وفى مقدمتها ألمانيا الحرة عن طريق مذيعها العراقى يونس بحرى الذى كان يقدم البلاغات الرسمية مليئة بوعود المسئولين الألمان باستقلال البلاد السورية عند دخول قواتهم فيها وطرد الفرنسيين منها .

لم تقتصر السلطات الفرنسية على محاربة الإذاعات الخارجية عن طريق الرقابة على الصحف اليومية السورية ومصادرة أجهزة الراديو من الشعب السورى ، بل اتجهت إلى أهمية الدعاية الداخلية بطرقها الخاصة بعد أن اقتنعت بأن دعاية أعدائها من الألمان والإيطاليين قوية التأثير على الشعب السورى . فقد فأصدرت مجلة عربية سياسية أدبية سمتها (دمشق) عام ١٩٤٠ — كجريدة « الشرق » التى أصدرها جمال باشا أثناء الحرب العالمية الأولى — وكان هدفها الدعاية التامة للسلطات الفرنسية ولحكمها فى البلاد السورية وكانت تصدر كل شهر عدداً يحتوى على شتى المواضيع الاجتماعية والمقالات الأدبية المليئة بسموم الدعاية المسترة للسلطة الفرنسية التى كان يحررها عدد من أدباء سوريا ومعظمهم من الموظفين ، وكان القائمون على إدارتها من الفرنسيين وخصصت لها مبالغ ضخمة لتغطية نفقاتها المالية .

ومن جهة أخرى ، أخذت السلطات الفرنسية تمول الصحف التى تدعو لها بمبالغ سخية لتقف إلى جانبها فى حربها الدعائية ضد قوات المحور .

وبالتالى فقد شددت الرقابة الصارمة على الصحف المعارضة لسياستها وأغلقتها لفترات طويلة من الوقت ، كى تسكت صوتها الحر المناضل فى سبيل الحرية والاستقلال بشتى الصور وبجميع أساليب التعسف .

إلى جانب ذلك كان (مارساك) رئيس دائرة المطبوعات والاستخبارات الفرنسية مكلفاً بتوزيع الورق على الصحف فكان يمنع الورق عن الصحف المعارضة ، ويتذرع بشتى الحجج والأساليب لكى لا تصدر هذه الصحف فى مواعيدها الرسمية لقتل البقية الباقية من الحرية الصحفية .

وقصر توزيع الورق على الصحف المتمشية مع سياستها الاستعمارية والدعائية أمثال صحيفة (الصباح Le matin) الناطقة باللغة الفرنسية ، ويشملها بمساعداته الداخلية ، ويدفع لها الأموال علناً ، ويخصها بكميات من ورق الصحف تزيد عن المقرر لها فكانت الصحف الممالئة للسياسة الاستعمارية تبيع الكميات الزائدة

عنها للصحف الوطنية بمبالغ خيالية تعوضها عن المساعدات المالية المباشرة من السلطات الفرنسية ، وبذلك فقد ولدت السوق السوداء لورق الصحف[1] .

ومن جهة أخرى فقد دأب نائب المفوضية العليا على مراقبة الصحف — بالاشتراك مع إدارة المطبوعات ودوائر الاستخبارات — الوطنية ، ومضايقتها بشتى الطرق والأساليب التعسفية .

ثم أخذ يمنع الإعلان الرسمى عنها والإعلان العقارى ويصرح به للصحف الموالية للسلطات الفرنسية ، كمساعدة مقنعة لأصحابها ، ولم يكن للصحف الوطنية سوى الإعلان التجارى الضعيف بسبب الحرب وانقطاع نشاط التجارة الداخلية والخارجية فنتج عن ذلك انخفاض ثمن السطر للإعلان من ٣ ليرات سورية إلى ليرتين سوريتين[1] .

قرار رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٤ كانون الأول عام ١٩٤٠ :

الخاص بحيازة ورق اللفائف وصنعه :

على أن حالة السوق السوداء لورق الصحف ، واحتقار أصحاب الصحف المتمشية مع سياسة السلطات الفرنسية ، وامتناع الأخيرة عن التصريح ببيع ورق الصحف علناً لأصحاب دور النشرات الدورية ، كل هذا جعل أصحاب المصانع التجارية تحتكر الورق بجميع أنواعه وتتبع فى تصرفاتها التجارية تصرفات المحتكرين لورق الصحف بعد أن لجأت الصحف الوطنية لاستعمال أنواع مختلفة للورق كلما اضطرها الاحتكار والسلطات الفرنسية إلى ذلك .

فقد ارتفعت أسعاره عن الحد المألوف ، مما شكا منه التجار وأصحاب الصحف أنفسهم ، وازدادت النقمة على إدارة مجلس المديرين والسلطات الفرنسية إلى جانب تأزم الأحوال الاقتصادية والسياسية لدرجة لم يعد يحتملها الشعب من سوء الإدارة وتفشى المحسوبية واتباع طرق الرشاوى فى جميع الأعمال الحكومية .

لذلك كله أرادت السلطات الفرنسية أن تضع حداً لنشاط الصحف الوطنية

---

(١) حديث مع المجاهد الصحفى منير الريس صاحب (صحيفة بردى) . وحديث مع المجاهد الصحفى نشأت التغلبى أيضاً .

التى تستعمل أنواع الورق التجارى بدلاً من ورق الصحف ، لكى تواجه حالة النفور من حكمهم المباشر عن طريق مجلس المديرين ، فقد أصدر المفوض السامى فى بيروت « بيو » قراراً يتضمن حيازة ورق اللفائف وصنعه ووضع نظام لشرائه وتوزيعه وصنعه فى المحال التجارية ، حتى ينهى أزمة تجارية أصبحت متأزمة بمضى الوقت ، ولكى يمنع الصحف الوطنية من نشر أفكارها وآمالها الاستقلالية بأية وسيلة يراها مناسبة لذلك .

وقد ربط سياسة توزيع ورق اللفائف هى الأخرى بمدير الدوائر الاقتصادية فى المفوضية العليا ومدير الإعاشة العام فيها .

وقد ألحق بهذا القرار بعد ذلك بقرار آخر مماثل بتاريخ ١٨ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٤١ بموجب الأمر الإدارى رقم ٤٧٦ . ليقفل الباب على الصحف الوطنية والمعتدلة حتى لا تتمكن من الحصول على الكميات اللازمة من الورق لاستعمالها العام .

مرسوم خالد العظم الاشتراعى رقم ١١/س لعام ١٩٤١ :

وفى هذه الظروف الحرجة نهض السيد شكرى القوتلى بأعباء العمل الوطنى وقيادته ، فجمع الصفوف المتفرقة ، ونشر الدعوة إلى إعادة الأوضاع الشرعية ، وإنهاء الأحكام الاستثنائية ، والإفراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين ، وكانت البلاد السورية قد عانت أزمة شديدة فى مطلع عام ١٩٤١ ، وأضربت احتجاجاً على السياسة المتبعة . وتأييداً للحركة الوطنية الجديدة فقد أذاع شكرى القوتلى على الشعب السورى بياناً وصف فيه حالة البلاد ومطالبها ، نشرته جميع الصحف الوطنية والمأجورة على حد سواء ، ومما جاء فيه « مساوئ حكم مباشر تقهقرت فيه أوضاعها ، وأهينت كرامتها ، وجرحت عزتها هذا الحكم المبتدع ، والنظام الاستثنائى الذى تشترك فيه سلطات متداخلة ، ووافق هذا النظام منذ بدئ به ما رافقه من خطط العنف والإرهاق وأساليب الإكراه والتزوير والاضطهاد . . . فعند أول أزمة اقتصادية أحست البلاد بما يهددها فى موارد رزقها ووسائل حياتها وعيشها ، وما تجره عليها جرائر حكم غريب قضى عليها أن تتحمله فى ساعة من ساعات الزهو واللهو . . . ،

إننا نرفع الصوت جهرة بأننا متمسكون بمطالبنا القومية ، وأننا لا نتخلى الآن عما كنا ندعو إليه من قبل خلال عشرين عاماً . . . إلخ »[١] .

غير أن الهياج الوطني الذى أحدثه هذا البيان فى الشعب السورى أثار ثائرة السلطات الفرنسية — وذلك عقب الاضطرابات التى حدثت فى سورية بسبب قلة المواد الغذائية والضرائب المرهقة والمطالبة بإلغاء الانتداب واستقلال البلاد ، فأمر دانتز بتدخل الجنود ، ولكنه عاد فأخذ فى معالجة المشكلات القائمة بالأساليب السهلة والتدابير الهينة — فأصدر أمراً إدارياً برقم ٦٧ بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٤١[٢] . يتضمن تنظيم طبع الصحف وبيعها فى الأسواق ، وقد حدت السلطات الفرنسية من نشاط الصحف الوطنية ، ولجأت إلى مضايقتها قبل أن ينهى المفوض السامى سياسة مجلس المديرين وإقالته وتسليم السياسة الداخلية إلى وزارة وطنية معتدلة .

ولم يكتف المفوض السامى بإصدار الأمر الإدارى السابق ، بل ألحقه بأمر إدارى آخر ، ولم يمض على الأول شهر كامل برقم ٩٥ تاريخ ٢٩ / ٤ / ١٩٤١[٣]. يتضمن تحديد أسعار الصحف وبيعها ، للمرة الثالثة بعد أن خفضت أثمانها ولم يعد فى مقدور الصحف الوطنية أن تتمشى مع الصحف التى تتناول معونات مستترة من المفوضية العليا الفرنسية على صورة ورق صحف وسواه . وبذلك فقد أحكم الخناق على الصحف الوطنية نهائياً ، ولم يبق أمامها سوى صحيفة « السياسة» فأصدرت ضدها قراراً برقم ١١٤ بتعطيلها ثلاثة أيام لمهاجمتها سياسة الضغط وإرهاق الصحف السورية بهذه القرارات .

كان الجنرال دانتز قد وصل إلى سوريا فى أواخر كانون الأول (ديسمبر) فمكث ثلاثة أشهر يقوم باستشارات عديدة لدى معظم الشخصيات السورية ، فأصدر فى نيسان (أبريل) عام ١٩٤١ قرارات بتنظيم السلطة التنظيمية والسلطة التشريعية ، وآخر بتعيين خالد العظم رئيساً للحكومة السورية وحل مجلس المديرين للاتحاد السورى ، مع إنشاء مجلس استشارى يكون للعلويين وللدروز ممثلين فيه مع الاحتفاظ بنظامهم الخاص .

---

(١) بيان شكرى القوتلى للصحف الوطنية السورية فى ٦ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٤١ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ عام ١٩٤١ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ عام ١٩٤١ .

وأناط سن القوانين بمجلس شورى يساعد الحكومة فى هذه المهمة . عدا القوانين التى لها علاقة بواجبات فرنسا الدولية ، فهى لا تعد نافذة إلا بعد موافقته .

غير أن الصحف عندما رأت حكومة وطنية تتصرف بمقدرات البلاد بخطوات وئيدة ، أرادت أن تشعر فى ظلها بشىء من الحرية الصحفية الجديدة إلى جانب ما أظهره المفوض السامى « دانتز » فى هذه الظروف الحرجة من تساهل مع الشعب السورى ، فعبرت عن الرأى العام بحرية تامة ، وأصبحت الصحف الوطنية المعتدلة والصحف الوطنية المعارضة والصحف الممالئة للسلطات الفرنسية تأخذ أوضاعها الطبيعية من حيث الإخراج والتوزيع ، وأصبحت بينها جميعاً منافسة كاملة لاكتساب الرأى العام السورى والوقوف إلى جانبه حسب سياسة كل واحدة منها .

انهمر سيل من الصحف فى العواصم وفى المدن السورية فبلغ توزيع صحيفة (الأيام) و (النصر) و (القبس) ٤٠٠٠ نسخة يومياً ، وبلغ توزيع الصحيفة المعارضة (النضال) نفس الرقم أيضاً يومياً ، بعد أن كان توزيع كل منها ١٥٠٠ نسخة فى اليوم[١] .

واستمرت هذه الزيادة المضطردة لمدة الثلاثة أشهر الأولى من حكم خالد العظم ، إلى أن شعر الحكام الفرنسويين بضغط الصحف على ساستهم فأوعزت المفوضية العليا الفرنسية إلى خالد العظم بتنظيم مراقبة الصحف والمطبوعات حتى لا تكون مهيجة للرأى العام « بهذه الكيفية » .

لذلك أصدر خالد العظم مرسوماً اشتراعياً — بناء على قرار المفوضية — برقم ١٠ / س بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٤١ يتضمن تنظيم مراقبة الصحف والمطبوعات[٢] . حاول خالد العظم بموجبه أن يعيد بعض القوانين الصحفية المعمول بها إلى فعاليتها الشديدة وتطبيقها تطبيقاً حازماً للحد من الحرية الصحفية ، لكى لا تفصح الصحف الوطنية عن آمال الرأى العام السورى ، فى الاستقلال والتحرر وشرط على الصحف ببعض المواد القانونية حتى يقيد بعض الشىء من حريتها الصحفية ، وبالتالى فقد وعد الصحف بأن يمنحها مزيداً من الحرية فى نشر أخبارها السياسية العامة والاجتماعية

---

(١) حديث مع الصحفى المجاهد منير الريس .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٤١ .

وعدم إخضاعها مستقبلاً لأى نوع من أنواع الرقابة — ويقصد بذلك أن يحد من سلطان المراقبين الفرنسيين التابعين لمكتب الصحافة الفرنسى .

وأنشئت بموجب ذلك دائرة للمطبوعات والرقابة بوزارة الداخلية ، وأصبحت الصحف تتلقى تعليمات حكومة خالد العظم من حيث منع الأخبار عن الصحف أو التصريح بنشرها .

ولكن الرقابة الصحفية التى مارستها هذه الإدارة لا يمكن أن توصف بأنها تعسفية ، كما لا يمكن أن توصف بأنها متساهلة ، لكنها على أية حال كانت أفضل من الرقابة التى كانت مفروضة على الصحف أيام مجلس المديرين وحكم السلطات الفرنسية المباشر .

صحافة تاج الدين الحسينى فى ٢ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤١ :

تسلم الشيخ تاج الدين الحسينى رئاسة الجمهورية السورية بناء على رسالة تسلمها من الجنرال كاترو ، ولم يكن لهذا الوضع وقع حسن فى سوريا ، لأن رئيس الجمهورية الذى يأتى عن هذه الطريقة لايمكن أن يكون أهلاً لحكم بلاده حكما مستقلا .

أعلن الجنرال كاترو فى ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤١ أن سورية تتمتع بالحقوق والمزايا التى تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة ، ولاتخضع هذه الحقوق والميزات إلا للقيود التى تفرضها حالة الحرب الحاضرة ، وأمن البلاد السورية ، وسلامة الجيوش المتحالفة .

وبدأت الأوضاع الجديدة التى اتسمت ببعض مظاهر الاستقلال لا حقائقه ، واستمر الفرنسيون على عاداتهم فى الحكم ، وإن كان قد اعترفت باستقلال سوريا دول عديدة .

ولكن الأمور السياسية والأحوال الإدارية لم تتقدم أو تتحسن ، ولم تنتقد الأمور انتقاداً حسناً فى الإدارة ولا فى السياسة حتى إن الجنرال كاترو نفسه قال فى مذكراته إنه لم تمض أشهر حتى وجد الشيخ تاج الدين الحسينى غير متمكن من القيام بأعباء السلطة وغير متمتع بتأييد العناصر الوطنية والرأى العام العربى فى مصر والعراق وحرصه على توطيد مركزه عن طريق ما كان يعقده من الصفقات التجارية

غير المشروعة عن طريق الاستيراد والتصدير ومحاولته استمالة الشعب عن طريق تحميل خزينة الدولة نفقات كثيرة نتيجة حد من سعر الدقيق فأضعف بالأمرين نفوذ الحكومة من حيث أراد تعزيز نفوذه الشخصى [١] .

وقد عهد بتأليف وزارته الأولى إلى السيد حسن الحكيم فى ١٦ / ٩ / ١٩٤١ ، إلا أنه بعد بضعة أشهر اختلف معه رئيس الوزراء، لأنه أراد أن يطبق سياسة الحكومة الوطنية ، وينقل جميع مصالح وإدارات الدولة وعددها الإحدى عشر من يد الفرنسيين إلى أيدى الوطنيين ومن ضمنها الرقابة على الصحف .

فتألفت وزارة جديدة برئاسة حسنى البرازى فى ١٨ نيسان (أبريل) ولم يمض إلا أجل قصير حتى وقع الخلاف أيضاً بينه وبين الشيخ تاج الدين الحسينى ، فتعرض لأساليب الحكم ومناهجه فى خطبة ألقاها فى إحدى الحفلات العامة أعلن فيها وجهة نظر المعارضة فعين خلفاً له جميل الألشى فى ٨ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٤٣ وبعد أيام قلائل لحق الشيخ تاج الدين بربه ، فأصدر مجلس الوزراء مرسوماً اشتراعياً تولى المجلس بموجبه مهام السلطة التنفيذية بالوكالة واستمر الحكم على هذا المنوال إلى ٢٥ آزار عام ١٩٤٣ .

مراسيم اشتراعية صادرة عن الشيخ تاج الدين الحسينى :

عندما شعر رئيس الجمهورية بافتقاره إلى عناصر هامة تجعله يتمتع بتأييد الرأى العام السورى والعربى بعد أن حاول إرضاء التجار والشعب لتعزيز نفوذه وفشله فى ذلك كله ، لجأ إلى استخدام الصحافة فى إقناع الرأى العام السورى بنزاهة حكمه ووطنية مقاصده ، وفى مقدمة ذلك تثبيت نفوذه الشخصى فى الحكم .

فقد أصدر مرسوماً اشتراعياً برقم ١٤ / آ . س فى ١ / ١٠ / ١٩٤١ [٢] . يتضمن فتح اعتماد للدعاية والنشر فى رياسة الجمهورية يغطى مصاريفها من مخصصات الرئاسة إلى جانب فتح اعتماد لها من المالية العامة ، وجعلها فى رئاسة الجمهورية إلى جانبه حتى يضمن توجيهها حسب ما يراه مناسباً لظروف حكمه .

---

(١) نجيب الأرمنازى — سوريا من الاحتلال حتى الجلاء — ص ١٣٧ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد رقم ٣٥ عام ١٩٤١ .

وقد تولى زمام هذه الدعاية فريق من المعروفين بصلتهم لرئيس الجمهورية وبسابق ممالأتهم لفرنسا فى حكمها الانتدابى .

غير أن هذا المرسوم الاشتراعى لم يف بالغرض المطلوب ، فأصدر مرسوماً اشتراعياً آخر — ولما يمض على المرسوم الأول شهران — برقم ٢٢ / ١ . س فى ١٩٤٢/١/٤[1] . يتضمن تأسيس دائرة للدعاية ، ورسم لها مخصصات على قدر كبير من الأهمية ولاسيما الظروف الاقتصادية فى سوريا كانت فى حالة تدهور شديد .

ومن جهة أخرى أراد أن يظهر لأصحاب الصحف حسن نياته نحوهم ليكسب تأييدهم فقد أصدر مرسوماً اشتراعياً برقم ١١٧ / آ . س فى ١٧ نيسان (أبريل) عام ١٩٤٢ . يتضمن عدم حرمان أسرة الصحفى المتوفى من استمرار استثمار الجريدة بعد وفاته ، وقد أوجد هذا المرسوم صلة ود بين أصحاب الصحف وبين رئيس الجمهورية ، إلى جانب ما كان يدفعه من معونات مالية لهم حتى يستمروا فى دعايتهم له .

لكنه لم يتمكن من الحصول على رضاء أصحاب الصحف أو انحيازهم نحوه لمساعدته ضد الصحف المعارضة من الأحزاب التى كانت تناوئه وتهاجم سياسته المستكنة الخاضعة للاستعمار .

فكانت صحيفة « النضال » أكثر الصحف اشمئزازاً من حكم الشيخ تاج الدين الحسينى ، وكانت تهاجمه ، وتهاجم سياسته ، وموقفه من المطالب الوطنية التى استقال بسببها حسن الحكيم . ومهادنته الفرنسيين دون أن تظفر البلاد بالمطالب القومية التى طالما حاربت فى سبيلها الاستعمار التركى ومن بعده الانتداب الفرنسى مدة عشرين عاماً .

فأصدر الشيخ تاج الدين الحسينى بمساعدة وزير داخليته قرار تعطيل صحيفة « النضال » برقم ٥٩٦ فى ١٥ حزيران (يونيو) عام ١٩٤٢ لمدة أسبوع واحد[2] واكتفى بأن بادر بصرف إعانات مالية سريعة للصحف الأخرى حتى لا تقدم إحداها على مهاجمته بشأن تعطيل صحيفة (النضال) .

---

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٤ عام ١٩٤١ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ عام ١٩٤٢ .

إلا أن الأحداث الداخلية للبلاد كانت أسرع من معوناته المادية فهاجمته الصحف جميعها بلهجاتها المعروفة وخاصة صحيفة (المضحك المبكي) حتى تحد من طغيانه الشخصي وافتئاته على مصالح البلاد فأصدر عدة قرارات متتالية بتعطيل صحف (الكفاح) و (له زيكو) فى ١٨ حزيران (يونيو) و ٢٧ حزيران (يونيو) بموجب المرسومين رقم ٦٠٣[١] و ٦٣٧[٢] لمدة أسبوع واحد وألحق بهما قراران فى ٢٧ تموز (يوليو) عام ١٩٤٢ ٦٣٨[٣] و ٧١١[٤]، لصحيفتى (لومتان) و (الأحد) .

خشى الشيخ تاج الحسينى أن يفلت زمام الحكم من يده بعد تلك الحملات الصحفية فجمع حوله عدداً من المستشارين وموظفى الدولة الذين كانوا يخشون على مراكزهم الحكومية من القوى المعارضة وصحفها ، وخاصة صحف الكتلة الوطنية التى كانت على حرب دائم معه ، وحاول أن يضغط على الصحف الوطنية والمعارضة لحكمه وأن يساعد فى نفس الوقت الصحافة التى تعمل بسياسته ويشجعها . فقد أصدر تصاريح بإنشاء صحف جديدة لكى تدافع عن سياسته فأصدر مرسوماً اشتراعياً رقم ١٢٦ / آ . س يتضمن إحداث وزارة الشباب والدعاية والصحافة وتنظيم ملاكها[٥] . وعهد بها إلى صهره منير العجلانى ليضمن تأييدها له ، واتبعه بمرسوم اشتراعى آخر رقم ١ يتضمن مراقبة الصحف والمطبوعات[٦] . ثم اتبعه بقرار رقم ٣٠ يؤكد المراقبة على الصحف والمطبوعات ، وبذلك ألغى إدارة المطبوعات فى وزارة الداخلية التى كانت لها صلاحية مراقبة الصحف وإصدار تصاريحها فى العهود السابقة ، إلا أنه أبقى على سلطان مكتب الصحافة الفرنسى فى الرقابة على الأخبار والمقالات السياسية .

وقد أغدق على موظفى هذه الوزارة من أعضاء حزبه وأتباعه المهايا العالية . لضمان قدرتها على توجيه الرأى العام السورى .

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ عام ١٩٤٢ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ عام ١٩٤٢ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ عام ١٩٤٢ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد ٣١ عام ١٩٤٢ .
(٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ عام ١٩٤٢ .
(٦) الجريدة الرسمية العدد ٤٧ و ٣٢ لعام ١٩٤٢ .

إلا أن هذه الأوضاع لم تستمر أكثر من أربعة أشهر فقد فاجأت الشيخ تاج الدين المنية وبذلك أوقف كل عمل اتخذه فى حياته للضغط على حرية الصحافة وتوجيه الصحف الوجهة التى يرضاها فى سياسته الداخلية والخارجية .

مجلس الوزراء بالوكالة والمراسيم التنظيمية :

بعد أيام قلائل من وفاته ، أصدر مجلس الوزراء مرسوماً اشتراعياً تولى بموجبه مهام السلطة التنفيذية بالوكالة واستمر الحكم على هذا المنوال إلى ٢٥ آذار (مارس) عام ١٩٤٣ .

وفى هذا التاريخ أصدر الجنرال كاترو ثلاثة قرارات :

الأول : يقضى بإعادة تطبيق الدستور السورى .

الثانى : ينظم السلطات .

الثالث : يعين السيد عطا الأيوبى رئيساً للدولة والحكومة السورية .

وأرفق هذه القرارات ببيان ذكر فيه أن مجمل الأحكام التى اتخذها ترمى إلى غاية إنسانية ، وهى حل المعضلة الدستورية بطريقة ديمقراطية لاتحيز فيها ، ولأجل تحقيق ذلك ، فإنه ينبغى أن لا يكون للحكومة التى تشرف على الانتخابات صبغة سياسية . وذكر أنه كان من الممكن إيجاد حلول أخرى ، منها العودة إلى الوضع الذى كان عام ١٩٣٩ ، غير أن الرئيس الأتاسى رأى عندما استشاره فى الأمر أنه من الواجب تجنب هذا الحل الذى قد لا يعبر عن إرادة الشعب .

فى أثناء تلك الفترة أصدر رئيس الدولة مرسوماً تشريعياً برقم ٣٥[١] فى ٢٤ / ٤ / ١٩٤٣ يتضمن إعادة تنظيم الصحف فى إدارة المطبوعات بوزارة الداخلية ، وانفصالها عن وزارة الدعاية والشباب وأوقف التصريح بإعطاء امتيازات جديدة لإصدار صحف سياسية وشعبية برغم ما كان موجوداً لديه من طلبات تزيد عن ٤٠ طلباً .

وذلك خشية تشتيت الرأى العام السورى وخاصة وحالة الحرب العالمية الثانية ما زالت قائمة والسلطات الفرنسية تتحين الفرصة لاستلام الحكم بصورة مباشرة إلى

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٥ عام ١٩٤٣ .

جانب ما وعد به الجنرال كاترو من إجراء انتخابات حرة فى سوريا ولبنان ، بعد الاتفاق الذى تم مع الوزير البريطانى فى الشرق الأوسط والوزير البريطانى فى سوريا .

وقد تعهدت وزارة عطا الأيوبى بأن تجعل الانتخابات حرة ومؤتلفة مع المطالب الوطنية ، لذلك عمدت إلى إصدار مرسوم تشريعى آخر برقم ١١٢ يتضمن إحداث دائرة للمطبوعات فى وزارة الداخلية[١] بعد أن وسعت اختصاص دائرة المطبوعات السابقة وأضافت إليها تنظيم إدارة الإذاعة السورية وتحديد مراتب موظفيها وملاكها . فقد كان هذا العمل محمدة لهذه الوزارة لأنها لجأت إلى تأليف وحدة الشعب وتجميع رأيه العام والمحافظة على استقلاله وخصوصاً والبلاد مشرفة على انتخابات وطنية هيأتها ظروف كثيرة مساعدة .

ولكى تضمن هذه الوزارة نجاح الانتخابات العامة للشعب السورى وللوحدة الوطنية ولكى لا تتيح لأذناب الفرنسيين أو لأصابعهم أن يعبثوا بهذه الانتخابات فقد قطعت عليهم الطريق بإصدار مرسوم تشريعى برقم ١٢٥ فى ٢٢ تموز (يوليو) عام ١٩٤٣ . يتضمن إلغاء نظام المطبوعات فى دولة العلويين وانضمامها إلى نظام المطبوعات السورى المطبق فى جميع أنحاء البلاد السورية .

غير أن صحيفة (له زيكو) الناطقة باللغة الفرنسية أرادت أن تشوه جمال الانتخابات السورية والتشكيك فى الحياة الدستورية للبلاد السورية فعاجلتها الحكومة السورية بالقرار رقم ٤٥١[٢] بتعطيلها أسبوعاً واحداً على أن لا تعود إلى مقالاتها الاستفزازية ، وإلا تسحب رخصتها ، خصوصاً والبلاد مقدمة على حياة دستورية جديدة وتعد نفسها للاستقلال التام ، وجلاء القوات الاستعمارية الفرنسية والإنجليزية عن البلاد السورية . وقد جرت الانتخابات فى جو جديد ، وشعر السوريون ، أنه قد اقتربت الساعة التاريخية التى تتطلب منهم أن ينظروا إلى المستقبل وحده ، فاختاروا نوابهم ليكونوا أمناء على القيام بمهمة عظيمة وهى إنشاء الدولة الجديدة المستقلة ، وإقامة النظم الحرة الديموقراطية وتوجيه آماله إلى الغايات الرفيعة التى تقدس المصلحة العامة ، وتعزز مركز الدولة ، وحرمة القانون ورقابة النظام وكرامة الإنسان ولم تقع فى البلاد

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ عام ١٩٤٣ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٨ عام ١٩٤٣ .

السورية ما يصح أن يسمى بمعركة انتخابية فلقد كان اتجاه الجمهور نحو انتخاب الوطنيين صادقاً وطبيعياً ..

وفى ١٧ آب (أغسطس) اجتمع المجلس النيابى وانتخب بإجماع الآراء السيد شكرى القوتلى رئيساً للجمهورية ، كما انتخب السيد فارس الخورى رئيساً له ، وألف الوزارة الأولى السيد سعد الله الجابرى وتعاقب على رئاستها السادة فارس الخورى وسعد الله الجابرى وجميل مردم إلى آخر عام ١٩٤٦ وهو عام الجلاء .

الصحافة فى العهد الوطنى الثانى :

لقد رسمت لنا الصحف الوطنية كل ما مرت به سورية من أحداث أثناء فترة ثلاث سنوات الكاملة حتى عيد الجلاء فى ١٧ نيسان (أبريل) عام ١٩٤٦ .

صعب على الصحف السائرة فى ركاب الفرنسيين التى كانت تعيش على معوناتهم المالية لتغطية نفقات إدارتها فقد صعب عليها أن تترك الأحوال الوطنية تسير بهدوء فكانت صحيفة (لوماتان) بدمشق ، ومجلة (الأحد) وصحيفة (التوفيق) الهزيلة وصحيفة (الجبل) بالسويداء تهاجم الأوضاع الوطنية وتهدم الأفكار التى ترمى إلى الاستقلال التام للبلاد السورية والتى تنشرها الصحف الوطنية المتجمعة لتعبئة الرأى العام السورى ، وكانت لسان حال الفرنسيين الذين كانوا يعدونها فى تلك الفترة الدقيقة لمواجهة النضال الوطنى وتشتت إجماع الرأى العام السورى .

واستمرت هذه الصحف على سياستها الاستعمارية تغذيها السلطات الفرنسية وتعطلها الحكومة السورية تارة وتعيد إصدارها تارة أخرى مدة ثلاث سنوات متتالية .

إلا أنها لم تعد تصبح ذات أهمية فعالة بالنسبة للرأى العام السورى ، بعد أن انكشفت سياستها وفضحتها الصحف الوطنية . فلجأ الفرنسيون إلى إغراء الصحف الوطنية نفسها ولكن محاولاتهم باءت بالفشل فعملوا على تفريق كلمة الصحف الوطنية بأن لجأوا إلى سياسة الدس والدعاية السيئة بينها . وأمكنهم استمالة بعض الصحف ذات الأهداف المغرضة والرغبات المكبوتة وهيأتها المعارضة للحكم الوطنى فى مطلع الحياة الدستورية السورية فكانت صحيفة (الكفاح) و (النضال) بدمشق و (الاتحاد) و (الجهاد) بحلب .

وإلى جانب هذه الصحف وجدت صحف معتدلة فى معارضتها وهى (الدستور) و (الإصلاح) بحلب ، وصحيفة (الإنشاء) و (الأيام) بدمشق ، أما صحيفة (القبس) الدمشقية فكانت تحاول أن تقف موقف الحياد ، وكانت جميع هذه الصحف تعطل ويعاد إصدارها بعد أسبوع أو أسبوعين على الأكثر .

وكانت مناقشة المسائل السياسية والدولية والاقتصادية تتسم بنوع من الحرية الصحفية ، ولكن على مجال أضيق مما حصلت عليه بعد الجلاء ، إلا أن بعض الصحف تجاوز الحد المسموح له به فى الخوض بالمسائل الدولية والتى لها مساس بالدولتين : إنجلترا وفرنسا وبالمفاوضات بين الدولة السورية وبينهما ، لذلك صدرت ضدها قرارات متعددة بتعطيلها وهى (ألف باء) و (الجهاد) و (الأخبار) . وكانت تعود إلى الصدور ثانية بعد أن تتعهد بالامتناع عن نشر الأخبار الدولية .

على أن الصحف قامت بدور فعال فى تكوين الأمة كشف عن صحافة وطنية وعن محررين واقعيين على أهبة الاستعداد لمحاربة الاستعمار بأنواعه ، وتحمل كل أنواع التضحيات ، فى الوقت الذى ما زالت السلطات الفرنسية تحرك من وراء ستار سياسة الدولة السورية ، وقد اتسمت الصحف السورية فى هذه الفترة (١٩٤٣ — ١٩٤٦) بالإخلاص والروح المتفقهة الواعية بمصالح البلاد الوطنية ، واستطاعت أن تدعم أوضاعه الوطنية للحصول على الاستقلال التام لسوريا ، واستطاعت أن تحمى نفسها من مؤامرات الأعداء التى كان يدير دفتها فى الخفاء ، عملاء الفرنسيين والإنجليز . وكانت سياستها إيجابية فى جميع مراحل العمل من أجل الاستقلال وتمكنت أن تفند الأكاذيب المغرضة ضد السياسة الوطنية والتى اتبعتها مجلة « العالم الإسرائيلى » البيروتية ، وكانت انتفاضتها انتفاضة تختلف من الوجهة الاجتماعية والسياسية من انتفاضة أية صحافة للأمم الحديثة .

وإلى جانب ذلك فقد كان الرجال المتولين زمام الأمور فى ظل الحكومات القومية أو فى ظل الحكم الأجنبى قد أظهروا اهتماماً كبيراً بالصحافة الوطنية الرشيدة والمعبرة عن أمانى الأمة السورية ، وكانوا يأخذون بعين الاعتبار كل ما كان يظهر فى الصحافة بقصد النصح أو النقد .

ولقد كان الصحفيون دائماً على رأس السياسيين الذين يشيدوا دعائم البناء الوطنى ، وأقاموا مجتمعاً جديداً مستقلا . ويدركون تمام الإدراك مسئوليتهم نحو حرية بلدهم واستقلالها .

تحليل للصحافة السورية
وللدور الذى لعبته أثناء فترة الانتداب

أصبحت الصحافة حرة إلى حد كبير بعد هزيمة الأتراك فى الحرب العالمية الأولى ، واستقلال البلاد السورية تحت الحكم الفيصلى مدة الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٢٠ . ولكن سرعان ما تطورت الحرية من سيئ إلى أسوأ بعد أن دخلتها الجيوش الفرنسية وأصبحت التدابير مع دخولها تدابير مشددة وضرورية لتثبيت حكمهم .

وبذلك فقدت الصحافة قسماً من حريتها السياسية لفترة من الوقت ، إلى أن أملت البلاد السورية فى عدالة لجنة الاستفتاء الأمريكية. وبعد ذلك فقدت حريتها التامة وتم عزل الصحفيين المعارضين للحكم الفرنسى بعد إخفاق مهمة اللجنة الأمريكية فى سوريا .

غير أن مناقشة المشاكل الاجتماعية والإصلاحات التى تحث على بناء الوطن العربى ، على صفحات الجرائد السورية لم تمس حريتها مع أن السلطات الفرنسية حرمت على الصحافة الخوض فى المسائل السياسية وخاصة السياسة الخارجية ، والمسائل التى تتصل بأساليب الحكم فى سوريا إلى أن تستتب الأمور وتقوم فرنسا بمهمتها فى البلاد بموجب صك الانتداب الذى يخول لها ذلك بموجب قرارات عصبة الأمم .

إلا أن الحالة قد زادت اضطراباً فى البلاد السورية ، فلجأت السلطات الفرنسية إلى فرض رقابة صارمة على المطبوعات حتى لا تتمكن الصحف السورية من تكوين رأى عام يقاوم الاحتلال الفرنسى فى سوريا فى تلك الظروف الحرجة ، خصوصاً وأن البلاد قد استنشقت نسيم الحرية والاستقلال مدة سنتين بعد الحرب العالمية الأولى .

غير أن هذه الرقابة المفروضة على المطبوعات أخذت تنحسر عنها بعض الشىء ، عندما تولى حقى العظم الحكم وسمح للصحف أن تعبر عن ضيق الشعب ،

وحرمانه من التعبير عن حقه وعن مصالحه العامة وخصوصاً بعد اشتداد الأزمة الفكرية والسياسية التى كانت وشيكة الانفجار بعد أن حدثت عدة اغتيالات سياسية للفرنسيين فى سوريا ، لكى تكون بمثابة صمام الأمان إزاء غضبة الشعب ، وقد ثبت أن ذلك كان إجراءاً سلبيا وحكيما إذ أخر انفجار الثورة السورية مدة أربع سنوات كاملة كان من نتائجها أن صدر قانون المطبوعات السورى وأقره المجلس التمثيلى فى ٣٠ حزيران (يونية) عام ١٩٢٤ .

وبعد الثورة السورية هرب كثير من الزعماء السياسيين والصحفيين المجاهدين من سوريا ، ولجأوا إلى جنوبها لمقاومة الاستعمار الفرنسى من هناك . فبدأت فترة جديدة تعرضت فيها الحرية الصحفية للاضطهاد إذ سرعان ما ضيقت عليها قوات الاحتلال الفرنسى الخناق ، بأن طبقت عليها مواد قانون المطبوعات ، ومواد ذيل قانون المطبوعات الصادر فى عام ١٩٢٤ من المفوضية العليا الفرنسية ، وذيل قانون المطبوعات الذى أصدره فيما بعد الشيخ تاج الدين الحسينى عام ١٩٣٠ ، فأدت إلى رقابة صارمة على المطبوعات أشرف عليها مكتب الصحافة الفرنسى بدمشق . وبذلك فقد تم منع المحررين من التعبير عن أفكارهم الوطنية وعزل الصحافة الوطنية عن الخوض فى مسائل السياسة الداخلية ، وأساليب الحكم فى دمشق .

غير أن الصحفيين رغم إطاعتهم لأوامر مكتب الصحافة الفرنسى وإدارة الرقابة فإنهم لم يسلموا من اضطهاد الفرنسيين لهم .

ولكن رغم هذا الضغط ، وهذه الرقابة ، وهذا الإرهاب من جانب الفرنسيين فقد يفقد الصحافة الوطنية بدمشق وحلب قدرتها على المقاومة ، واستمرت فى حرب متصلة تارة جهراً ، وأخرى سراً ، بغية الوصول للأهداف الوطنية والأمانى القومية للوطن السورى وإعادة الأوضاع الاستقلالية التى نالتها سوريا بعد الحرب العالمية الأولى .

وقد احتقر الرأى العام السورى المصالح الأجنبية والصحافة التى تخدم هذه المصالح ، ومن الصحف التى انزلقت إلى تلك الهاوية (لوماتان) وصحيفة (الوقت) ومجلة (الأحد) وسواها فيما بعد[1] . وكانت تمولها السلطات الفرنسية والإنجليزية سراً .

---

(١) حديث مع الصحفى الأستاذ نشأت التغلبى .

هذه النكسة الوطنية فى الصحف السورية تبعتها حركة وطنية شديدة الوطأة للوقوف أمام تيارها ، إذ نشأت فى البلاد السورية وفى الأقاليم صحف وطنية شريفة ، أشرفت عليها بعض الهيئات الوطنية والأحزاب السورية .

وتبع الانتصار الكامل للقوى الوطنية وللرأى العام السورى فى عام ١٩٣٦ هدنة مؤقتة بين الرقابة الصحفية الفرنسية وبين الصحافة الوطنية السورية بتأثير الحكم الوطنى الأول ، بعد عقد المعاهدة السورية الفرنسية ، والاتجاه إلى الاستعداد الكامل فى سبيل الوصول إلى إصلاحات شاملة على أساس التعاون الوطنى المشترك بين جميع عناصر القوى الوطنية حتى تستقل البلاد ، وترجع مقدراتها إلى أيدى أبنائها .

برغم ما كان من شدة وطأة استعمار فرنسى على المطبوعات ، فقد مارست الصحافة السورية فى فترة المعاهدة مقيدة بعض الشىء لمدة ثلاثة أعوام تطورت شيئاً فشيئاً ، وامتلكت زمام حريتها الصحفية الكاملة وخصوصاً فى عام ١٩٣٨ .

غير أن دخول فرنسا الحرب العالمية الثانية ، وتعطيل الحكم الوطنى الدستورى فى البلاد السورية ، أدى إلى تضييق الخناق على الحريات الصحفية العامة . وتعطيلها ، ثم الضغط على الصحف المعارضة والمتحررة ، والتى كانت تحاول استرجاع الحرية الصحفية ، ولكن محاولاتها لم تدم طويلاً ، إذ ثبت للرأى العام السورى صعوبة توفير حرية صحفية إلى جانب نظام مجلس المديرين ، الذى فرضه الفرنسيون والذين كانوا يحكمون البلاد السورية حكماً مباشراً بواسطته ، فأخذت الحرية الصحفية طريقها إلى الزوال .

ساهمت الأحزاب الوطنية فى سوريا فى بداية الحرب العالمية الثانية مساهمة فعالة بقصد توطيد دعائم حكم ديمقراطى دستورى سليم بعد استرداده ، إلا أن طبيعة ظروف الحرب وما رافقها من ضغوط استعمارية أوقفت كل تقدم لتطوير الحركة الوطنية وإيجاد صحافة حرة تخدم أمانى البلاد .

وبذلك بدأت حركة رجعية متعصبة لإخماد أنفاس الصحافة الوطنية المعارضة للأوضاع الاستعمارية ، متمثلة فى مجلس المديرين وبحكم الشيخ تاج الدين الحسينى وصهره منير العجلانى اللذان دفعا الصحافة المأجورة والمتمشية فى ركاب الاستعمار لمقاومة الصحافة الوطنية .

ولكن هذا لم يفت فى عضد الصحافة الوطنية فبرغم ما كانت تنوء به من ضغط شديد من جانب السلطات الفرنسية والحكومة المحلية واضطهادها لها وبرغم احتكار السلطات لمواد الصحافة الأولية وأهمها ورق الطباعة ، فقد أمكنها الوقوف أمام أباطيل الصحافة المأجورة الموجهة ، وإزاحة القناع عن الدسائس الاستعمارية والغايات الشخصية للحكام المحليين . بالرغم من صغر حجم الصفحة ، وقلة عددها إلى أن وصلت إلى صفحة واحدة .

وجد نوعان من الصحافة فى فترة حكم الشيخ تاج الدين الحسينى أحدهما ثرثار ذو تداول كبير بتأثير التسهيلات التى كان يقدمها منير العجلانى والسلطات الفرنسية إلى أصحابها لكى تساير سياسة الشيخ تاج الدين الحسينى هذا علاوة على الصحف الجديدة التى رخصت بها الحكومة فطما سيلها ، وفاض حتى جاوز الحد وأفضى إلى تبرم الناس بها إذ يمتلكها متكسبون محتالون جعلوها أداة للتعيش بالتهويش ونهش الأعراض والتحرش بالناس ، واتخذوا من مناصرتهم لحكومة الشيخ تاج الدين الحسينى وسيلة للكسب والارتزاق والحصول على امتيازات ومعونات مالية من حكومة الشيخ ، ولكن أصحاب هذه الصحف بدلوا سياستهم فجأة وتراجعوا عن موقفهم بخفة وانتظام حينما توفى الشيخ واستلم زمام الحكم الرئيس شكرى القوتلى .

والآخر يمثل صحافة هادئة مسئولة وطنية تعتبر نفسها أساساً فى خدمة المصلحة العامة ، وتحاول أن ترفع من المستوى العام للشعب ، وكان لها سلطان كبير على الرأى العام السورى تجمع تحت لوائها طلاب الجامعة والاتحادات والعمال وتنظيمات الشباب ، وجمعيات الصحفيين والمحامين والمهندسين والمدرسين وهيئات ثقافية مختلفة ، وكان غرضها حماية التقدم واللجوء إلى إجراءات إيجابية لعلاج الصحافة المنزلقة فى ركاب الاستعمار والحكومة الوصولية ، وبالتالى لخلق جو معتدل يقرب البلاد السورية من أهدافها الديموقراطية وغاياتها الوطنية الحقة وتصبح عاملاً قوياً وفعالاً ضد السيطرة الاستعمارية .

وكانت هذه الصحف تتمتع بثقة الشعب تمتعاً تاماً ، وتجمع الرأى العام من حولها فأصبحت قادرة بمضى الزمن على تحقيق أمانى البلاد الوطنية .

وقد تبع الانتصار الكامل للقوى الوطنية بعد الانتخابات العامة ، وانتخاب

مجلس النواب للرئيس شكرى القوتلى عام ١٩٤٣ استعداد تام من قبل الصحافة الوطنية ، لقيادة الرأى العام السورى والسير به خطوات واسعة نحو الاستقلال والضغط على القوى الأجنبية الإنجليزية والفرنسية للجلاء عن سوريا .

فقد دعا شكرى القوتلى أصحاب الصحف ورؤساء التحرير فى بداية حكمه ، لتوحيد الجهود لكى تصل الحكومة إلى تعاون مثمر مع الرأى العام السورى لتوطيد حكم وطنى يقاوم الاحتلال الفرنسي والإنجليزى ، واقتنع رؤساء التحرير إقناعاً تاماً بقيمة العمل الوطنى الممهد للوصول إلى أهداف الأمة السورية فى هذه الفترة ، وبالتالى ابتعدوا عن ميدان السياسة الدولية بقدر الإمكان حتى لا تتشابك مصلحة الوطن مع المصالح الاستعمارية فلا تصل البلاد فى النهاية إلى غايتها المنشودة ، وأن يحتفظوا بمصلحة الوطن كمصدر للإلهام فى الكفاح ضد الاستعمار .

كان على حكومة شكرى القوتلى أن تولى عنايتها للحرية الصحفية للتعبير عن آمال الشعب الوطنية التى حارب من أجلها سنين طويلة لاسترجاعها من أيدى المستعمرين وليشق طريقه الديمقراطى على ضوئها .

وكان من الطبيعى أن تتقدم حرية الصحافة خطوات واسعة إلى الأمام فى هذه الفترة الوطنية بعد أن خنقتها السلطات الفرنسية وحاول وأدها الشيخ تاج الدين الحسبنى .

فقد راعى شكرى القوتلى أن تكون حرية الصحافة مصونة رغم القوانين الصحفية الموجودة ، والتى تحمل بين طياتها الضغط على الصحافة . والتى لم تتغير بتأثير السياسة الفرنسية المستعمرة لذلك عمد شكرى القوتلى إلى إلغاء القرار الصادر فى عام ١٩٤٠ برقم ١١١ والذى يحد من حجم الصحيفة اليومية ، ويخفض من عدد صفحاتها بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٥ الصادر فى ٨ / ٥ / ١٩٤٦ بعد أن حصلت سوريا على الاستقلال التام عقب الثورة السورية الكبرى . وبعد ذلك ألغى باقى القوانين المقيدة للحرية الصحفية بمرسوم اشتراعى جمهورى ثم إصدار بالمرسوم الاشتراعى رقم ٥٠ ويتضمن أحكام تنظيمية تتصل بالدستور والحريات وبذلك كتب للصحف أن تنطلق من إسارها الذى قيدت به أثناء الاحتلال الفرنسى على سوريا .

مصادر البحث ومراجعه

١ — وثائق لم تنشر
(محررة باللغة الفرنسية)

(ا) تقارير عن الصحافة السورية منذ سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٤٠ فى فترة الانتداب على سوريا قدمتها وزارة الخارجية الفرنسية إلى لجنة الانتدابات بعصبة الأمم بجنيف .

(ب) وثيقة قدمها الطلاب السوريون فى تولوز إلى لجنة الانتدابات على سوريا ولبنان بعصبة الأمم بجنيف :

٢ — وثائق مطبوعة

(ا) محمد كرد على — المذكرات — أربعة أجزاء . مطبعة الترقى عام ١٩٤٨ بدمشق . الطبعة الأولى .

(ب) فخرى البارودى — المذكرات — جزء واحد . مطبعة الترقى عام ١٩٥١ بدمشق . الطبعة الأولى

(حـ) الجريدة الرسمية — المجموعة كلها — من عام ١٩١٨ — ١٩٤٧ .

٣ — مراجع حية

(ا) حديث يتصل بتاريخ الصحافة السورية مع السيد محب الدين الخطيب . (مدير الجريدة الرسمية فى الحرب العالمية الأولى والصحف السورى الوطنى فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى حتى عهد الانتداب الفرنسى) .

(ب) حديث يتصل بتاريخ الصحافة السورية مع السيد / منير الريس فى عهد الانتداب صاحب صحيفة بردى .

(حـ) حديث يتصل بتاريخ الصحافة السورية مع السيد / نشأت التغلبى . صاحب صحيفة عصا الجنة . ومدير مجلة الجندى الأسبوعية .

٤ — قوانين صحفية

(ا) قانون المطبوعات العثمانى عام ١٩٠٨ والمعدل فى عام ١٩١٢ وبقى سارى المفعول حتى سنة ١٩٢٤ .

(ب) قانون المطابع العثمانى عام ١٩٠٨ وبقى سارى المفعول حتى ١٩٢٤ .

(ج) قانون جرائم المطبوعات عام ١٩١٤ وبقى سارى المفعول حتى سنة ١٩٢٤ .

(د) قانون المطبوعات السورى والمطابع فى الاتحاد السورى عام ١٩٢٤ .

(هـ) ذيل قانون المطبوعات السورى عام سنة ١٩٢٤ . (صدر بقرار رقم ١٦٣٠ فى ٢٧ آيار (مايو) سنة ١٩٢٤ ببيروت من المفوضية العليا الفرنسية) .

(و) ذيل لقانون المطبوعات السورى عام ١٩٣٠ صدر فى أول أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٠ بدمشق من الشيخ تاج الدين الحسينى .

٥ — كتب تاريخية

(ا) الفيكونت فيليب دى طرازى : تاريخ الصحافة العربية الجزء الرابع .

(ب) خليل صابات : تاريخ الطباعة فى الشرق العربى .

(ج) محمد جميل بيهم : قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور . جزءان. الطبعة الأولى . مطبعة دار الكشاف ببيروت سنة ١٩٤٨ .

(د) محمد عزت دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . سبعة أجزاء . مطبعة البابا . والمطبعة العصرية ببيروت وصيدا سنة ١٩٥٠ .

(هـ) ساطع الحصرى : محاضرات عن نشوء القومية العربية . مطبعة دار العلم للملايين سنة ١٩٥٦ .

(و) جورج أنطونيوس : يقظة الأمة العربية . تعريب على حيدر الركابى مطبعة الترقى سنة ١٩٣٨ .

(ز) نجيب الأرمنازى : سوريا من الاحتلال حتى الجلاء سنة ١٩٥٤ . معهد الدراسات العربية العالية .

(ح) خالدى وفروخ : التبشير والاستعمار فى البلاد العربية الطبعة الثانية سنة ١٩٥٧ بصيدا .

(ط) أديب مروة : الصحافة العربية . مطبعة فضول الحديثة سنة ١٩٦١ بيروت .

(ى) وجيه الحفار : الدستور والحكم فى الجمهورية السورية مطبعة الإنشاء سنة ١٩٤٨ .

(ك) محمد أسعد طلس : محاضرات عن الشيخ عبد القادر المغربى سنة ١٩٥٨ . معهد الدراسات العربية العالية .

(ل) مصطفى الشهابي : محاضرات عن الاستعمار جزأين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٥٧ معهد الدراسات العربية العالية .

(م) أمين سعيد : النهضة الحقيقية لثورة العرب الفكرية قبل عام ١٩١٤ مطبوعات القاهرة .

(ن) على حاج بكرى : العقلية العربية بين الحربين عام ١٩١٨ و ١٩٣٩ . مشروعات دار الرواد ببيروت .

(س) فريدريك زريق : نهضة العرب التحررية ، فالاستقلال ، فالدولة . مطبعة ابن زيدون بدمشق عام ١٩٤٩ .

٦ — كتب أدبية

(ا) شفيق جبرى : محاضرات عن محمد كرد على . معهد الدراسات العربية العالية سنة ١٩٥٧ .

(ب) مصطفى شاكر : القصة فى سوريا عام ١٩٥٧ معهد الدراسات العربية العالية .

(ج) مكتبة صادر ببيروت : الأمير شكيب أرسلان . مطبعة المناهل سنة ١٩٥٠ بيروت .

(د) أحمد الشرباصى : شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام . المؤسسة المصرية العامة سنة ١٩٦٣ .

٧ — مقالات فى صحف ومجلات

(ا) محمد كرد على : النهضة الشرقية الحديثة أظهر مظاهرها وأبقى آثارها . المقتطف ص ١٢٩ شباط (فبراير) عام ١٩٢٧ .

(ب) وليم كاتسفليس : التعليم والصحف . المقتطف ص ٤٩٢ عام ١٩٢٧ .

(ج) سامى الجردينى : الصحافة والتعليم . المقتطف ص ١٣٦ عام ١٩٢٣ .

(د) شكيب أرسلان : نهضة العرب العلمية فى القرن الأخير . مجلة المجمع العلمى العربى ص ٤١٥ سنة ١٩٤٧ . التعليم. المقتطف ص١٤٣ عام ١٩٢٧ .

(هـ) جميل صليبا : انتشار التعليم فى سوريا . مجلة دمشق العدد ٩ ص ٢٥ سنة ١٩٤٠ .

(و) مجلة الفطرة : الصحافة رسالة التطور الثقافى فى بلاد الشام بين الحربين العالميتين العدد ١٤ سنة ١٩٥٣ .

(ز) لة العرفان : الصحافة والحكومة العدد ١٠ ص ٨١٤ سنة ١٩٢٥ .
واجب الصحافة العدد ١٠ ص ٧٠٩ سنة ١٩٢٥ .
تعطيل الرأى العام والعهد الجديد العدد ١١ ص ٦٧١ سنة ١٩٢٥ .
الصحافة والأدب العدد ١٢ ص ٣١١ سنة ١٩٢٥ .
الصحافة ومشتركوها العدد ١٤ ص٤٣٨ سنة ١٩٢٥ .

٨ — صحف دورية يومية

(ا) صحيفةفتى العرب — المجموعة كلها منذ نشأتها حتى سنة١٩٤٧
(ب) صحيفة الأيام — المجموعة كلها » » » » »
(ح) صحيفة القبس — المجموعة كلها » » » » »
(د) صحيفة الإنشاء — المجموعة كلها » » » » »
(ه) صحيفة النضال — المجموعة كلها » » » » »
(و) صحيفة بردى — المجموعة كلها » » » » »
(ز) صحيفة النصر — المجموعة كلها » » » » »
(ح) صحيفة الكفاح — المجموعة كلها » » » » »
(ط) صحيفة الف باء — المجموعة كلها » » » » »
(ى) صحيفةفتى العرب — المجموعة كلها » » » » »
(ك) صحيفة الجهاد — المجموعة كلها » » » » »
(ل) صحيفة الأهالى — المجموعة كلها » » » » »
(م) صحيفة الشعب — المجموعة كلها » » » » »

الصحف والمجلات

الصادرة فى الجمهورية السورية فى الفترة من ١٩١٨ حتى ١٩٤٧

صحف يومية بدمشق

الاستقلال العربى . لسان العرب . سورية الجديدة . الحياة . حرمون ، الصحة العمومية . المفيد . العقاب . الحمارة . العاصمة (رسمية) . الانقلاب . الكنانة . الإعلانات . الفجر . الأردن . الفلاح . الطبل . الدفاع . فتى العرب . الحق . المحيط . العفريت . الشرق . ألف باء . العمران . أبو نواس العصرى . الأنوار . الفيحاء . الحق . الحاكمية . حط بالخرج . المفيد . أبو العلاء المعرى . وادى بردى . المصور . بريد الشرق . الميزان . المصارع . العالم . الأصمعى . الأنباء . الصحراء المصورة . المستقبل . الشعب . السهام . الحياة المصورة . الحياة الأدبية . الاستقلال . المرصاد . الخازوق . أبو نواس . القبس . الأمة . الثروة . المقتبس . الرأى العام . الأيام . الكوميديا . القلم . الجزيرة . العمل القومى . النضال . الكفاح . الإنشاء . النصر . البلد . الأخبار . بردى . اليقظة . الوحدة العربية . النصال . البعث . العالم العربى . آخر دقيقة . الحضارة . المنار . الحقوق السياسية . الجمهورية . النهضة . الأحرار . الاتزان . الأمل . الصرخة . الرابطة الإسلامية . الأسلوب والثقافة . الزمان .

صحف يومية بمدينة حمص

جراب الكردى . التنبيه . فتى الشرق . السمير . صدى سوريا . التوفيق . السورى الجديد .

صحف يومية بمدينة حماه

حماة . نهر العاصى . التوفيق . الإخاء . الهدف . الشعب .

صحف يومية بمدينة حلب

العرب . حلب (رسمية) . الصاعقة . حقوق البشر . النهضة . الراية . المصباح . البريد السورى . الفرات . الوطن . العدل . الأمة . الآمال . سورية الشمالية . شفق . المرسح . الترقى السورى . الكلمة . الوقت . الميثاق . الثعبان . الاتحاد . على كيفك . التاج . السلام . الأهالى .

الجهاد . وحدة . الدستور . الضياء . التقدم . برق الشمال . النذير . الإصلاح . الحوادث . الشباب . الوقت . النداء . الجهاد العربي .

صحف يومية بالإسكندرونة وإنطاكية

الخليج . صدى الإسكندرونة (باللغة الفرنسية) . إنطاكية .

صحف يومية بمدينة دير الزور

جول (رسمية) .صوت الفرات .

صحف يومية بمدينة القنيطرة

مارج .

صحف يومية بمدينة اللاذقية

ما صنع الحداد . النهضة الجديدة . اللاذقية . الصدى العلوى . الزمر . المنار . النشرة الشهرية للأعمال الإدارية (رسمية) . النحلة . الاعتدال . جريدة دولة العلويين (رسمية). صدى اللاذقية . الرغائب . الإرشاد . الجلاء . الأدهمية (بمدينة جبلة) .

صحف يومية بمدينة السويداء

الجبل .

صحف يومية بمدينة اللاذقية

اللواء

صحف يومية باللغة الفرنسية بدمشق

له زيكو Les échos . لوماتان Le matin . بريد سوريا Courrier de la Syrie .
الدودنيل Dardanil

صحيفة باللغة الأرمنية بدمشق

يبرد yabrad

صحف باللغة التركية بالإسكندرونة واللاذقية

يكى كون Yeni gün . قرة كوز Kara günz دوغرويول .

مجلات أسبوعية وشهرية بدمشق

القلم العربي . المدرسة . المجلة . الفلاح . القلم . الشرائع . التربية والتعليم . نور الفيحاء . العلوم . الحياة . الطرائف الروائية . النجاح . مجلة المجمع العلمي . مجلة الشرطة . مجلة الرابطة الأدبية . النشرة الشهرية لغرفة تجارة دمشق . العاصمة (رسمية) . الروايات العصرية . اللطائف السورية . الربيع . معارف دمشق . مجلة المعهد الطبي العربي . سمير الشبان . الكرباج . مارستان الأفكار . الحياة الأدبية . الطب الحديث . المصباح . العصا لمن عصى . مجلة الإعلانات السورية . النهضة السورية . مجلة الأحد . العالمان . الدنيا . المقتبس . المضحك المبكي . له زيكو (باللغة الفرنسية) . لسان الأحرار . النظام . الصباح . السياسة . الدستور . الشورى . الحسام . الشعلة . الطليعة . القضاء . الليالي . الفنون الجميلة . الإنسانية . الجامعة الإسلامية . كوميديا . مجلة الآثار المفيدة . الأحداث . الأسبوع المصور . مجلة أعظم حاجة الإنسان . أنوار . الأوقاف الإسلامية . مجلة البعث . البكالوريا والسرتفيكا . التمدن الإسلامي . الثقافة . الثقافة الموسيقية . جلسات المجلس النيابي السوري . مجلة الجندي . الجورنال الأسبوعي . الحياة الزراعية . دمشق . الصباح . المجلة الزراعية السورية . الشروق . الصدى الاقتصادي . الصرخة . العندليب . الفضيلة . الفكر . القلم المصور . كل جديد . المعرفة . مجلة المرأة . لسان الطلبة . المعلمون والمعلمات . مجلة معهد الحقوق العربي . المناهج . الناقد . النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق . النشرة الرسمية للغرف الصناعية السورية . نقابة المحامين . اليقظة العربية .

بمدينة اللاذقية

العلوي . مجلة الأبحاث القضائية . النشرة الاقتصادية . النور . المرشد العربي . الأماني .

بمدينة صافيتا وقلعة القدموس

التجدد . الباستيل الجديد .

بمدينة حمص

جادة الرشاد . دوحة المياس . الأمل . البحث .

بمدينة حماه

المجلة البيطرية . الزراعة الحديثة . الوحي . المرأة . النواعير .

بمدينة حلب

مجلة الشركة الزراعية . الشعلة . النشرة الشهرية لغرفة التجارة حلب . حديقة التلميذ . الكشاف العربي . الجريدة الزراعية . مجلة المحاماة . المجلة الحقوقية . مجلة القربان المقدس . الرحمة . الحديث . الفجر . الاعتصام . الجامعة الإسلامية . رسالة العمال . الشهباء . الضاد . الطفل . الكلمة . العاديات السورية . النشرة السنوية لدار الأيتام الإسلامية .

فهرس الأعلام

ش

ص

ط

ع

م

ن

الانتداب الفرنسي

الباب الأول – الفصل الأول

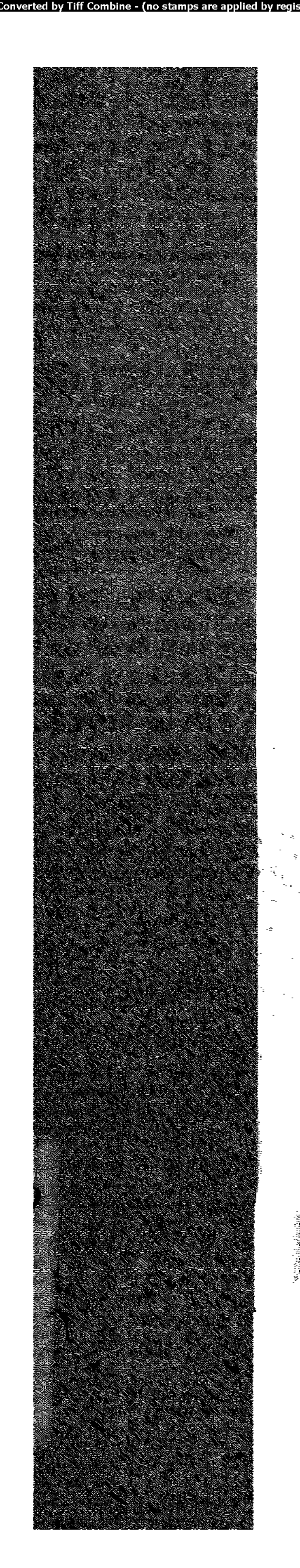
الفصل الثانى

الباب الثانى — الفصل الأول

الفصل الثانى

مطابع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



تاريخ الصحافة السورية
منذ الاحتلال حتى الاستقلال

يبحث هذا الجزء الثانى من الكتاب وضع الصحافة الوطنية فى العهد الاستقلالى بعـــد الحرب العالمية الأولى ، وانحسار الاستعمار العثمانى عن البلاد الشامية (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين) كما يشرح تاريخ النضال الوطنى السورى بعد أن قطّع الاستعمار الغربى البلاد الشامية إلى دول متعددة منفصلة ، ثم إلى دويلات صغيرة ، ليطفىء جذوة النضال الوطنى وينفذ مؤامراته الاستعمارية بعد صدور صك الانتداب عليها من عصبة الأمم ، وجهاد الصحافة الوطنية لتثبيت أقدام الحكم الوطنى السورى ، واستبسال رجالها المخلصين فى مراحله المختلفة ، وتعرض الصحافة الوطنية للضغط الاستعمارى الفرنسى ، والحد من حريتها قبيل الحرب العالمية الثانية بموجب تدابير مشددة لتشديد سيطرة الاستعمار على البلاد السورية إبان الحرب العالمية الثانية ، حتى لا تتمكن البلاد من تكوين رأى عام وطنى غيور يقاوم سلطانه وقوته بعد أن وثبت البلاد السورية وثبات جبارة فى مراحل الوصول للاستقلال وتسليم أبنائها المخلصين زمام الأمور فيها .